إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين
"دراسة حالة جمعيات محافظات غزة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:		حسام حسن يحيى أبو سمرة	**اسم الطالب:**
Date:	2017-07-08	14 شوال، 1438 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

برنامج الدراسات العليا المشترك بين
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعة الأقصى بغزة
تخصص الإدارة والقيادة

دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين

"دراسة حالة عن جمعيات محافظات غزة "

إعداد الباحث:
حسام حسن أبو سمرة

إشراف الدكتور:
علاء الدين الرفاتي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة

شوال/ 1438هـ - يونيو/ 2017

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حسام حسن يحيى أبو سمرة**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة**، وموضوعها:

"دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين – دراسة حالة قطاع غزة"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 29 شعبان 1438هـ، الموافق 2017/05/25م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً ورئيساً
د. خليل إسماعيل ماضي	مناقشاً داخلياً
أ. د. معين محمد رجب	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

﴿يَرْفَعْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِير﴾

صدق الله العظيم

(المجادلة:11)

الإهداء

أهدي هذه الدراسة إلى...

- **نبع الحنان.. والدتي الحبيبة .. حفظها الله وشفاها.**
- **والدي العزيز.. رزقني الله بره.. وأدامه سنداً لنا.**
- **شريكة حياتي .. التي كانت عوناً وسنداً لي.. زوجتي الغالية.**
- **القلوب الطاهرة الرقيقة.. (إخواني وأخواتي).**
- **رياحين حياتي.. (أبنائي)**
- **كل من ساعدني في إنجاز هذا الجهد المتواضع.. عظيم شكري لكم**

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

الباحث

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكراً يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– خير خلق الله وصفوة رسله، ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

انطلاقاً من قول الرسول ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"؛ فإنني بداية أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في مساعدتي في إنجاز هذه الرسالة.

وأخص بالشكر والتقدير **الدكتور/ علاء الدين الرفاتي** حفظه الله، والذي كان لي شرف موافقته على الإشراف على هذه الدراسة، ومساعدتي في إثرائها، من خلال الإرشادات السديدة والمفيدة.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكلٍ من:

المناقش الداخلي الدكتور / خليل إسماعيل ماضي ،،،

المناقش الخارجي الدكتور / معين محمد رجب ،،،

وذلك على تفضلهما بالموافقة على مناقشة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضاً لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، ممثلة برئيس وأعضاء مجلس إداراتها والعاملين فيها والإخوة زملاء الدراسة جميعاً، على ما قدموا لي من فرصة للارتقاء والتطوير.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وتقديري لأساتذتي الأفاضل على جهودهم الطيبة في تحكيم الاستبانة، ووافر الشكر موصول أيضاً إلى مدراء الجمعيات الخيرية لتعاونهم معي في إنجاز تعبئة استبانة الدراسة.

وختاماً أسأل المولى القدير أن يرزقني وإياكم الإخلاص قولاً وعملاً، ويلهمنا التوفيق والسداد.

الباحث

فهرس الموضوعات

آية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإهداء ..... ت

شكر وتقدير ..... ث

ملخص الدراسة ..... ز

Study Abstract ..... س

الفصل الأول: **الإطار العام للدراسة** 1

1.1 المقدمة: 2

2.1 مشكلة الدراسة: 3

3.1 أسئلة الدراسة: 4

4.1 متغيرات الدراسة: 5

5.1 فرضيات الدراسة: 6

6.1 أهداف الدراسة: 7

7.1 أهمية الدراسة: 7

8.1 حدود الدراسة: 8

9.1 مصطلحات الدراسة: 8

الخلاصة: 9

الفصل الثاني: **الإطار النظري للدراسة** 10

توطئة: 11

المبحث الأول: **الاستثمار**. 12

المطلب الأول: ماهية الاستثمار 13

تمهيد: 13

1.1.1.2 مفهوم الاستثمار: 13

2.1.1.2 أهداف الاستثمار: 14

3.1.1.2 أهمية الاستثمار: 14

4.1.1.2 خصائص وأنواع الاستثمار: 15

ثانياً/ أنواع الاستثمار: (الكلاوي،2008) 16

5.1.1.2 مخاطر الاستثمار: 18

الخلاصة: 22

المطلب الثاني: الاستثمار في الإسلام 23

تمهيد: 23

1.2.1.2 مفهوم الاستثمار في الاسلام: 23

2.2.1.2 أسس الاستثمار في الاسلام: (مقداد،2005) 24

3.2.1.2 الضوابط الشرعية للاستثمار في الإسلام: (مقداد،2005) 24

الخلاصة: 26
المبحث الثاني: **الاستدامة** 27
المطلب الأول: مفهوم الاستدامة. 28
تمهيد: 28
1.1.2.2مفهوم التنمية المستدامة: 28
2.1.2.2أهداف التنمية المستدامة: 29
3.1.2.2المبادئ الرئيسية للاستدامة: (العدارية،2011) 30
المطلب الثاني: 31
استدامة الجمعيات الخيرية 31
1.2.2.2.استراتيجيات استدامة الجمعيات الخيرية: 31
2.2.2.2 مؤشرات نجاح استدامة الجمعيات الخيرية (مفرح،2011): 33
المبحث الثالث: 3.2 **الجمعيات الخيرية**. 35
المطلب الأول: الجمعيات الخيرية في فلسطين 36
تمهيد: 36
1.1.3.2 مفهوم الجمعية الخيرية: 36
2.1.3.2أهداف الجمعيات الخيرية: 37
3.1.3.2تصنيف الجمعيات الخيرية: 37
4.1.3.2 نشأة الجمعيات الخيرية في فلسطين: 40
5.1.3.2 واقع الجمعيات الخيرية في فلسطين: 41
6.1.3.2 أهمية الجمعيات الخيرية في فلسطين: 41
7.1.3.2الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين: 42
الخلاصة: 44
المطلب الثاني: الاستثمار في الجمعيات الخيرية 45
تمهيد: 45
1.2.3.2 الاستثمار في العمل الخيري: 45
2.2.3.2 قواعد وضوابط نجاح عمليات الاستثمار في الجمعيات الخيرية: (النجار ،2008). 46
3.2.3.2 معوقات الاستثمار في الجمعيات الخيرية: (موقع الألوكة،2008) 48
4.2.3.2 نماذج من مؤشرات نجاح الاستثمار في الجمعيات الخيرية: 49
الخلاصة: 50
الفصل الثالث: **الدراسات السابقة** 51
تمهيد: 52
1.3 الدراسات المحلية: 52
2.3 الدراسات العربية: 59
3.3 الدراسات الأجنبية: 64
1. دراسة Forhad & Hassan (2013): 64

4.3 التعقيب على الدراسات السابقة: 68
5.3 الفجوة البحثية: 69
الخلاصة: 72
الفصل الرابع: **الدراسة العملية** 73
المبحث الأول : **المنهجية والإجراءات** 74
تمهيد: 75
1.1.4 إجراءات الدراسة: 75
2.1.4 منهجية الدراسة: 75
3.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 76
4.1.4 مصادر بيانات الدراسة: 76
5.1.4 مجتمع الدراسة: 77
6.1.4عينة الدراسة: 77
7.1.4 أداة الدراسة: 82
8.1.4 صدق أداة الدراسة (الاستبانة): 84
9.1.4 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة): - 90
10.1.4 اختبار توزيع البيانات: 91
المبحث الثاني 2.4 **تحليل البيانات واختبار الفرضيات** 93
1.2.4نتائج الفرضية الرئيسية الأولى ومناقشتها. 93
2.2.4نتائج الفرضية الفرعية الثانية ومناقشتها. 93
3.2.4نتائج الفرضية الفرعية الثالثة ومناقشتها. 93
4.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة ومناقشتها. 93
5.2.4نتائج الفرضية الفرعية الخامسة ومناقشتها. 93
6.2.4نتائج الفرضية الفرعية السادسة ومناقشتها. 93
تمهيد: 94
1.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية ومناقشتها: - 94
2.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الثانية ومناقشتها: - 96
3.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الثالثة ومناقشتها: - 98
4.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة ومناقشتها: - 100
5.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الخامسة ومناقشتها: - 103
الخلاصة: 107
الفصل الخامس 1.5 **نتائج الدراسة**. 108
2.5 **توصيات الدراسة**. 108
3.5 **الدراسات المقترحة**. 108
1.5 نتائج الدراسة: 109

2.5 توصيات الدراسة: 110
3.5 الدراسات المقترحة: 112
أولاً: المراجع العربية 113
1.الكتب والدوريات والمجلات. 113
ثانياً: المراجع الأجنبية: 119
ثالثاً: المواقع الالكترونية: 120
ملاحق الدراسة 122

قائمة الجداول

جدول (1.3.2): إحصائية الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة 38

جدول (2.3.2): احصائية الجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة الداخلية لعام 2016حسب مجال العمل.....39

جدول (1.3): الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 69

جدول (1.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 78

جدول (2.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 78

جدول (3.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر 79

جدول (4.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة 79

جدول (5.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 80

جدول (6.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الموازنة السنوية 80

جدول (7.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع الاستثمارية.....81

جدول (8.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين 81

جدول (9.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل 82

جدول (10.1.4) درجات مقياس التدرج الخماسي.....83

جدول (11.1.4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور (دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة) والدرجة الكلية للمحور 84

جدول (12.1.4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: تطوير عمل الجمعية " والدرجة الكلية للمجال 85

جدول (13.1.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني " استمرارية تقديم الخدمات".....86

جدول (14.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث "توفر بيئة النزاهة والشفافية" 87

جدول (15.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع "التمكين الاقتصادي في المجتمع".....88

جدول (16.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس "استقلالية الدخل" 89

جدول (17.1.4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 90

جدول (18.1.4): التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة.....91

جدول (19.1.4): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....91

جدول (2.2.4): نتائج تحليل فقرات المحور الأول-الفرضية الثانية- ومناقشتها 96

جدول (3.2.4) تحليل فقرات المحور الثاني- الفرضية الثالثة.....98

جدول(4.2.4): نتائج تحليل المحور الثالث-الفرضية الرابعة- ومناقشتها 101

جدول(5.2.4) نتائج تحليل المحور الرابع- الفرضية الخامسة- ومناقشتها" العلاقة بين التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق الاستدامة في الجمعيات الخيرية " 103

جدول (6.2.4): نتائج تحليل المحور الخامس-الفرضية السادسة ومناقشتها" العلاقة بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق الاستدامة فيها." 105

فهرس الأشكال

1.1 متغيرات الدراسة.....6

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة، ولإجراء هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بمراجعة الأدبيات النظرية، كما وأعد الباحث استبانة كأداة لجمع البيانات، تم توزيعها على (375) شخص من العاملين في الفئة المتوسطة والعليا في الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة، حيث تم استرداد (368) استبانة منها بنسبة 98.3%.

وكان من أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (80.04%).
2. تطوير عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة يساهم في تحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (85.64%).
3. توفر بيئة النزاهة والشفافية في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (82.70%).
4. استمرارية تقديم الخدمات في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (81.06%).
5. تحقيق استقلالية الدخل في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (78.08%).
6. تحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة يساهم في تحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (73.99%).

وأوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة سعي الجمعيات الخيرية لإقامة مشاريع استثمارية، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي، لتعزيز قدرتها على الاستدامة.
- توفير الحكومة بيئة عمل مشجعة للاستثمار في الجمعيات الخيرية من خلال سن قوانين وعمل تسهيلات تشجع الاستثمار.
- تعزيز فرص الشراكة والتنسيق بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المختلفة، بما يكفل نجاح المشاريع الاستثمارية في الجمعيات الخيرية.

Study Abstract

This study aims to identify the role of investment in achieving sustainability in the work of charities operating in the Governorates of Gaza. To conduct this study the researcher adopted the descriptive analytical approach. The pervious theoretical literatures and previous studies have been revised to determine the reality of investment and sustainability in the charities operating in the governorates of Gaza. The researcher also prepared a questionnaire as a tool for data collection which was distributed to (375) people in the middle and high categories in the charities operating the governorates of Gaza.

Among the Most Important Outcomes Concluded by the researcher are:

1- The role of investment in achieving sustainability in the work of the charities operating in the Gaza Strip was of a relative weight (80.04%).
2- The role of investment in developing the work of charities operating in the governorates of Gaza was of a relative weight (85.64%).
3- The role of investment in achieving integrity and transparency environment in the work of charities in the governorates of Gaza was of a relative weight (82.70%).
4- The role of investment in achieving sustainability in providing services in the work of charities operating in the Gaza Strip was of a relative weight (81.06%)
5- The role of investment in achieving income independence in the work of charities operating in the Gaza Strip was of a relative weight (78.08 %).
6- The role of investment in achieving economic empowerment in the society of the charities operating in the Gaza Strip was of a relative weight (73.99%).

The study made several recommendations including:

- The necessity and importance for charities to establish investment projects, and avoid complete dependence on external financing or funds to strengthen their capacities for sustainability purpose.

- Governments should work to provide an encouraging investment environment in the charities through enacting laws and providing facilities to encourage investment.
- Promoting and enhancing partnership and coordination opportunities between various charities and community institutions, to ensure the success of investment projects in the charities.

.

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة.

2.1 مشكلة الدراسة.

3.1 أسئلة الدراسة.

4.1 متغيرات الدراسة.

5.1 فرضيات الدراسة.

6.1 أهداف الدراسة.

7.1 أهمية الدراسة.

8.1 حدود الدراسة.

9.1 مصطلحات الدراسة.

1.1 المقدمة:

يعد الاستثمار بشتى أنواعه من أهم مقومات النمو الاقتصادي للمجتمع، فما يحدث من تغيرات وتعدد اتجاهات في موضوع الاستثمار يحدد حجم اتجاهات التغيير في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، ونظراً لأهمية موضوع الاستثمار فإن الدول تسعى جاهدة لرسم سياسات وتشريعات تهيئ ظروف مواتية لتشجيع الاستثمار.

حيث يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تطوير المؤسسات، فهو يسمح بخلق شواغر جديدة وكذلك مواكبة العصر مع ما جاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم؛ لذلك تعد الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم اقتصاد أي دولة، وبالتالي فهي تعمد على تنشيطها، وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها؛ وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة؛ وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة لعملية الاستثمار وما يندرج عنها من مصادر وأنواع له (رضوان وعبد الاله،2013).

ولا يخفى على ذي لب أهمية العمل الخيري في إيجاد مجتمعٍ متعاونٍ، ليشكل الجسد الواحد الذي وصفه النبي –صلى الله عليه وسلم–، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية من أهم بوابات هذا العمل الخيري في المجتمعات، فهي تلعب دوراً حيوياً في التخفيف من حدة البطالة والفقر والمساهمة في عملية التنمية للمجتمع الفلسطيني، وقد برز دور هذه الجمعيات بعد فرض الحصار الجائر على قطاع غزة، ففي قطاع غزة بلغ عدد الجمعيات الخيرية حسب آخر إحصائية قامت بها وزارة الداخلية في نهاية عام 2016م (1008) جمعية موزعة على خمس محافظات.

وتواجه هذه الجمعيات الخيرية أزمة حقيقة تتمثل في محدودية مواردها لعدم استثمارها للعوائد الموجودة لديها؛ مما يعجل من انتهاء صلاحيتها بمجرد نفاذ المخزون المالي؛ الأمر الذي يحرمها من الاستدامة في عطاءها؛ وبالتالي تصبح بحاجة لدراسة معمقة لسبل تعزيز الاستثمار للموارد المتاحة لديها؛ فاستعملت الأجل القصير في تسيير عملها ومشاريعها، حيث يظهر جلياً على بعض هذه الجمعيات علامات الإرهاق في خضم الضغوط المختلفة؛ فمن المتوقع منها التعويض عن ضعف الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية.

وتعتبر الجمعيات الخيرية جزءاً مهماً ومكوناً رئيساً في عملية التنمية المستدامة، وتنوعت أدوارها لريادة العملية التنموية بشكل تكاملي مع الحكومة والقطاع الخاص، وخاصة في ظل غياب الدولة المستقلة ذات السيادة، الأمر الذي جعل دورها يتعاظم لتقديم خدمات إغاثية وتعليمية وصحية، رغم ما تعانيه من صعوبات وقيود يفرضها الاحتلال والانقسام، مما جعلها عاملاً محورياً في عملية التنمية لما تمثله من دور تنفيذي للبرامج التنموية (شيخو،2015).

وقد وجدت فكرة الاستثمار في الجهات الخيرية حظوظها في الانتشار والدعوة إلى تطبيقها وممارستها داخل المؤسسات الخيرية ممارسة احترافية في الزمن المعاصر؛ وذلك بهدف تعزيز القدرات التمويلية لهذه المؤسسات، وكذلك من أجل تخفيف العبء والضغط عن الممولين وتحقيق استقلالية المؤسسة وجعلها أكثر قيمة ونفعاً لا سيما إذا كان الاستثمار بإمكانه أن يصب في عصب العملية الإنتاجية للدولة أو للكيان العام الذي تتبع له المؤسسة الخيرية (النجار،2015).

ومما لا شك فيه أن عملية التنمية هي الهدف المنشود لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً، وسياسياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرتقي بالمجتمع ويزيد من رفاهيته فجندت الحكومات الأموال والطاقات البشرية لتصل الى مفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف الى الاعتراف بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من موارد وطاقات المجتمع.

وتلعب الجمعيات الخيرية دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أنواعها، لكن تواجه هذه الجمعيات بعض المعوقات الداخلية والخارجية أهمها هو نقص التمويل سواء الداخلي أو الخارجي وفقاً لدراسة (العالول، 2011) التي أكدت أن نقص التمويل في الجمعيات الخيرية يعتبر العائق الأول في الدور التنموي لهذه الجمعيات.

لذا كان من المهم التركيز على تطبيق مفاهيم الاستدامة في هذه الجمعيات الخيرية بواسطة الاستثمار كي تمثل ركيزة من أهم وأكبر ركائز المجتمع للمساهمة في نهوض وانتعاش اقتصاد المجتمع.

ومن هنا استشعر الباحث أهمية الحاجة لدراسة تبرز فاعلية الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، يستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، تعنى بإيجاد حلول بديلة ومقترحات لتلك الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة.

2.1 مشكلة الدراسة:

لوحظ في الآونة الأخيرة أن غالبية الجمعيات الخيرية تعاني من ضعف في قدرتها على الاستخدام الأمثل لمصادر أموالها؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على أدائها العام و قدرتها على جلب الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطتها المختلفة لخدمة الفئات الاجتماعية المستهدفة أو افتقارها إلى الأسس الاستثمارية، وتولد شعور الباحث بالمشكلة من خلال طبيعة عمله السابق في جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية؛ حيث لاحظ هناك بعض الإشكاليات لدى الجمعيات الخيرية من ضمنها ضعف استدامتها، بالإضافة إلى المقابلة التي أجراها الباحث في مطلع شهر إبريل لعام 2016م مع م.عبد

الماجد شحدة العالول / (مدير البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية)، حيث عرج العالول أنه لابد من وجود مصدر دخل ذاتي لتلك الجمعيات يمكنها توفير مصاريف تشغيلية دائمة مما يحفظها من التدهور أو الفشل مستنداً إلى أن أكثر من 85 % من حالات الفساد في الجمعيات الخيرية سببها هو عدم قدرة الجمعيات الخيرية على تغطية نفقاتها التشغيلية، بالإضافة إلى أن هناك عدة دراسات أوصت بعمل دراسة تحقق الاستدامة لعمل الجمعيات الخيرية منها دراسة (المصري،2016) التي أوصت بحث الجمعيات الخيرية للبحث عن مصادر تمويل متنوعة وثابتة، أو من خلال مشاريع تدر عوائد ذاتية، من أجل أن تتمتع هذه المنظمات بالاستقرار والاستدامة، ومن هنا استشعر الباحث ضرورة عمل دراسة تساهم في حل مثل هذه المعضلة.

يواجه العمل الخيري ومؤسساته الكثير من العقبات والصعاب، أشهرها تلك التي تتعلق بدعم نشاطه واستمرار برامجه، ومنها الضغوط الأجنبية لتجفيف منابع الخير بحجة الإرهاب، وأثر تلك الضغوط على تعامل الحكومات والمجتمعات مع هذه الجمعيات والتي أسفرت عن تحجيمه والنفور عنه، وبالتالي وضعت أرباب هذه الجمعيات في زاوية ضيقة اضطرتها للبحث عن سبل تدعم ديمومة عملها (عطية،2007).

وهنا تكمن المشكلة في دراسة تبرز دور الاستثمار في هذه الجمعيات بما يحقق استدامة عملها من خلال إبراز دور الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية لإحداث تقدم نوعي في عمل هذه الجمعيات للارتقاء بمستوى الانتاج والجودة لما لذلك من نتائج إيجابية تعود بالنفع على المجتمع بشكل عام والقطاع الخيري بشكل خاص.

3.1 أسئلة الدراسة:

وبعد استعراض مشكلة الدراسة سابقاً، فإنه يبرز تساؤل رئيس وهو:

" **ما دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة؟**

وينبثق من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي:

1. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور الاستثمار في تحقيق استدامة الجمعيات الخيرية في محافظات غزة؟

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين بعد انتهاء المشاريع وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توفر الشفافية والنزاهة في الجمعيات الخيرية وتحقيق استدامتها؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق استدامتها؟
6. ما التوصيات المقترحة لتفعيل دور الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة؟

4.1 متغيرات الدراسة:

تتضمن الدراسة المتغيرات التالية:

المتغير المستقل الرئيس: 1.الاستثمار.

ويتفرع منه:

2. تطوير عمل الجمعية
3. استمرارية تقديم الخدمات
4. توفر بيئة النزاهة والشفافية
5. التمكين الاقتصادي في المجتمع
6. استقلالية الدخل

المتغير التابع: الاستدامة.

شكل رقم (1) : متغيرات الدراسة

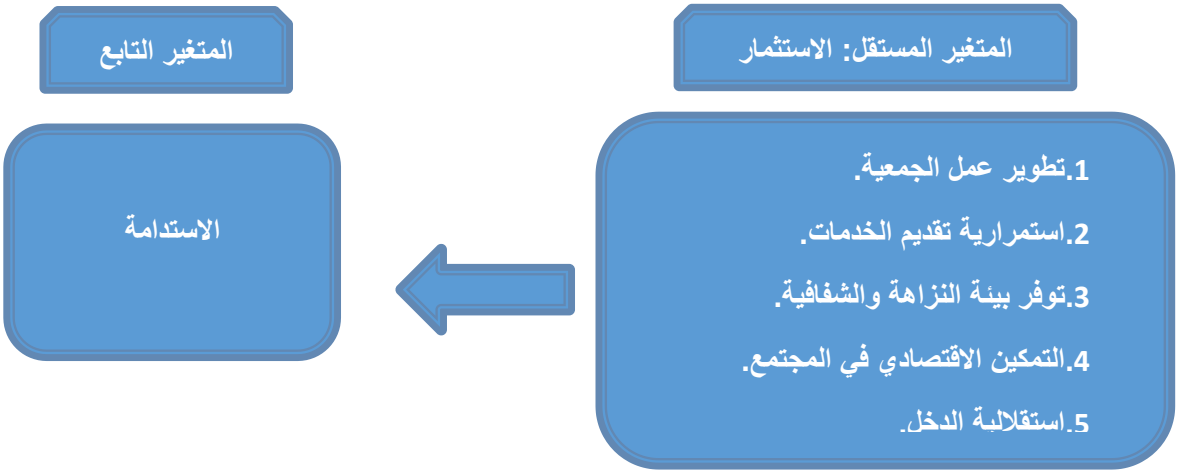

المصدر: جرد بواسطة الباحث، 2016 بالاستناد إلى أدبيات الفكر الاستثماري بالإضافة مقابلة استشاري .

5.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية استناداً إلى المتغيرات الفرعية للاستثمار:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الاستثمار وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطوير عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة وتحقيق الاستدامة فيها.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين بعد انتهاء المشاريع وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توفر الشفافية والنزاهة في الجمعيات الخيرية وتحقيق استدامتها.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين الاقتصادي في المجتمع و وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق استدامتها.

6.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق النقاط التالية:

1. التعرف على دور الاستثمار في تحقيق استدامة الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
2. توضيح العلاقة بين تطوير عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة وتحقيق الاستدامة فيها.
3. الكشف عن العلاقة بين استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين بعد انتهاء المشاريع وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
4. التعرف على العلاقة بين توفر الشفافية والنزاهة في الجمعيات الخيرية وتحقيق استدامتها.
5. الكشف عن العلاقة بين التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.
6. تبيان العلاقة بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق استدامتها.
7. الخروج بتوصيات تعمل على تفعيل الاستثمار في الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.

7.1 أهمية الدراسة:

تستقي الدراسة أهميتها النظرية والعملية التطبيقية من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وتزداد الأهمية من خلال الناتج الذي ترنو للوصول إليه، وتكمن أيضاً الأهمية فيما يلي:

الناحية العلمية:

أ. هذه الدراسة حسب علم الباحث هي الأولى من نوعها في قطاع غزة، ويأمل الباحث أن تكون إضافة علمية جديدة في حقل المعرفة.

ب. تسليط الضوء على الدور المهم للاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.

ت. المساهمة في إثراء معلومات الباحث وكذلك إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات نظراً لقلة الدراسات التي تناولت الموضوع على مستوى العالم العربي.

الناحية التطبيقية:

أ. مساعدة القطاع الخيري الفلسطيني في تنمية استراتيجياته بما يحقق أهدافه.

ب. تزويد القائمين على اتحاد المؤسسات الخيرية بتوصيات ومقترحات تساعد على تعزيز الاستثمار في الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة.

ت. توجيه الجمعيات الخيرية إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة في محافظات غزة.

ث. تساعد هيئة الاستثمار في فلسطين على وضع خطط ومقترحات لتطوير قانون الاستثمار لديها.

ج. تساعد الحكومة في تطوير منظومة الاستثمار في الجمعيات الخيرية من خلال سن قوانين وعمل تسهيلات تشجع الاستثمار في الجمعيات.

ح. تساعد هذه الدراسة الباحث في تطوير مستقبله المهني في مجال الجمعيات الخيرية.

8.1 حدود الدراسة:

تتكون الدراسة من الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية.
- **الحد المكاني:** محافظات غزة.
- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة خلال العام 2017/2016م.
- **الحد المؤسسي:** الجمعيات الخيرية.
- **الحد البشري:** العاملون في الوظائف من الفئة المتوسطة والعليا في الجمعيات الخيرية.

9.1 مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدراسة على المصطلحات التالية:

- **الاستثمار لغة،** مصدر للفعل استثمر يستثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، ومن ثم يقال أثمر الرجل ماله إذا نّماه، وفي معنى أثمر استثمر، وبذلك فإن استثمار المال لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه (ابن منظور، 1995).

التعريف الاصطلاحي للاستثمار هو: توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي (حردان، 1997).

والتعريف الشمولي للاستثمار: العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم، حيث يتسم التعريف بالشمولية ويبين هدف الاستثمار كإنفاق مال (Froyen, 1996)".

- **التعريف الإجرائي للاستثمار:** " النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال المتاحة بقصد استغلالها في إطار قيم المجتمع".

الجمعية الخيرية: شخصية اعتبارية خيرية مستقلة تنشأ باتفاق بين أشخاص طبيعيين لتحقيق أهداف مشروعة لخدمة المجتمع (العالول، 2011).

كما يعرفها القانون الفلسطيني رقم 1 لعام 2000 وفق (المجموعة القانونية العربية الخاصة بحقوق الإنسان،2011) بأنها: شخصية اعتبارية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي.

- **التعريف الإجرائي للجمعية الخيرية:** "الجمعية التي تعمل من أجل خدمة شرائح المجتمع كافة في شتى النواحي للمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية".
- **التعريف الاصطلاحي للاستدامة:** "إبقاء القدرة الإنتاجية لعناصر المجتمع كافة على مدى المستقبل البعيد، ومن ثم إبقاء قدرة البشر لتلبية حاجاتهم مستقبلا " (الزنفلي، 2012).

  ومن وجهة نظر الباحث الاستدامة هي " زيادة القدرة الإنتاجية لعناصر المجتمع على مدى المستقبل البعيد لتلبية حاجاتهم المستقبلية".

- **التعريف الإجرائي للاستدامة:** توفير احتياجات الجيل الحاضر دون المساومة على مقدرة أجيال المستقبل على التحرر من الحرمان من خلال توفير فرص للأجيال الحالية والمستقبلية.

الخلاصة:

تناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام للدراسة حيث اشتمل على: مقدمة للفصل، ومشكلة وأسئلة ومتغيرات الدراسة، بالإضافة الى فرضياتها، ثم تطرق الى الأهداف والأهمية العلمية والعملية للدراسة، يليها حدود الدراسة وختاماً مصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للدراسة

1.2 المبحث الأول: الاستثمار.

2.2 المبحث الثاني: الاستدامة.

3.2 المبحث الثالث: الجمعيات الخيرية.

توطئة:

يعتبر هذا الفصل من الفصول الرئيسية للدراسة؛ لا سيما وأنه يعتبر من منطلقات تحديد الكثير من معطياتها، حيث يتطرق الباحث في هذا الفصل الى مجموعة كبيرة من المراجع التي استفاد منها في إعداد دراسته، ولتسهيل ذلك فقد قام الباحث بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حسب المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة، حيث تناول المبحث الأول موضوع الاستثمار وتم تقسيمه الى مطلبين، وتم التطرق في المطلب الأول الى ماهية الاستثمار، وفي المطلب الثاني تناول الباحث موضوع الاستثمار في الإسلام، وتناول المبحث الثاني موضوع الاستدامة حيث تم تقسيم المبحث الى مطلبين، الأول تناول مفهوم الاستدامة والمطلب الثاني تحدث عن استدامة الجمعيات الخيرية.

وتناول الباحث في المبحث الثالث في هذا الفصل موضوع الجمعيات الخيرية؛ حيث قسم المبحث الى مطلبين الأول تحدث عن الجمعيات الخيرية في فلسطين وماهيتها وأهدافها وأنواعها، والمطلب الثاني تناول الموضوع الأبرز وهو الاستثمار في الجمعيات الخيرية وأسهب فيه الباحث لأنه محل دراسة الباحث.

المبحث الأول:
الاستثمار.

1.1.2 المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

2.1.2 المطلب الثاني: الاستثمار في الإسلام.

المطلب الأول:
ماهية الاستثمار

تمهيد:

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات السريعة التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة.

وتظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصاً للبلدان النامية التي يجب عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعًا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بهدف تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في ايجاد قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

1.1.1.2 مفهوم الاستثمار:

الاستثمار لغة:

الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن، وبناء على ذلك فان استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان، هي:

- حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر.
- المال الكثير.
- النمو والزيادة: وسميت الزيادة ثمراً لأنها زائدة عن أصل المال.

وعليه فإن الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، واستثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.

الاستثمار اصطلاحاً:

هناك عدة تعريفات للاستثمار بشكل عام، وفيما يلي بعضها:

- آليـة ماليـة تتـدخل علـى فتـرات متتاليـة بعـد فحصـها لنسـتطيع تحليـل مختلـف المعـالم (pierreconso،1973) - ارتباط مال بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل (الهواري، 1996).
- ويعـرف الاسـتثمار علـى أنـه " توظيـف الأمـوال المتاحـة فـي اقتنـاء أو تكـوين أصـول بقصـد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر" (الحضيري، 2000).

ويتبنـى الباحـث التعريـف التـالي الـذي يتسـم بالشـمولية، ويعـرف الاسـتثمار" بأنـه العمليـة الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم (Froye،1996)".

2.1.1.2 أهداف الاستثمار:

تتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

1. المساهمة في تحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع بشكل عام والجمعيات الخيرية بشكل خاص.
2. تحقيق العائد مهما يكن نوع الاستثمار، فمن الصعب أن نجد استثماراً لا يمثل هدفه الرئيس تحقيق العائد، وحتى في الحالات النادرة التي يكون فيها هدف المستثمر تحقيق غايات أخرى ليس العائد من ضمنها، سنجد أن هذه الغايات في المحصلة العامة تهتم بتحقيق عائد لمشروع استثماري أخر خاص بذات الجهة سبق وأن تمت المباشرة في تنفيذه أو ستتم.
3. المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع، واختيار أفضلها دخلاً، وأقلها من حيث درجة المخاطرة (صيام،1997).
4. ضمان استمرارية الدخل وتنميته، إذ أن تجنب الاضطرابات والتغيرات المفاجئة والانهيارات يمثل هدفا رئيسا بالنسبة للمستثمرين، ومن وسائل ذلك تنويع مجالات الاستثمار وعدم الاعتماد على مجال استثماري واحد (حردان،1997).

3.1.1.2 أهمية الاستثمار:

أولت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية(خويلدات،2005)

1) يهدف الاستثمار إلى خلق شواغر جديدة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

2) يعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني ومدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

3) يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

4) النمو بالاستثمار يعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

4.1.1.2 خصائص وأنواع الاستثمار:

أولاً/ خصائص الاستثمار: (رمضان،1998)

1-**مصاريف الاستثمار:** عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار وتضم كلاً من التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.

أ- **التكاليف الاستثمارية:** وتتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

- تكاليف خاصة لإعداد الاصول الثابتة كالنقل.
- تكاليف إجراء التجارب.
- تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.
- تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار.

ب- **التكاليف التشغيلية:** وهي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية وذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، ومن أمثلة ذلك: تكاليف المواد اللازمة للإنتاج والمصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل وأجور العمال.

2- التدفقات النقدية: ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلاً.

3- **مدة حياة الاستثمار:** هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة، ويقصد بالفترة هي عبارة عن المدة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج.

4- **القيمة الباقية:** وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار.

ثانياً/ أنواع الاستثمار: (الكلاوي،2008)

تتعدد أنواع الاستثمارات باختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها، أو من حيث القائم عليها، أو من حيث تعدد أنواع الأنشطة الاستثمارية، أو الهدف أو الجنسية كما يلي:

1-طبيعة الاستثمار:

قد يتبادر إلى الذهن أن الاستثمار هو استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط كالمباني أو العقارات وغيرها، إلا أن هذا النوع من الاستثمار هو ما يمكن تسميته بالاستثمار المادي، وهو لا يمثل كل أنواع الاستثمارات فهناك جانب آخر و هو ما يطلق عليه بالاستثمار المالي، مثل: الأوراق المالية كالأسهم و السندات، فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية.

2-الهدف من الاستثمار:

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

أ- استثمارات توسعية:

حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

ب- استثمارات استراتيجية:

يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

ت- الاستثمار في مجال البحث والتطوير:

إن هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساسًا إلى تدني التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق، ويمكن الإشارة إلى أنه قد

نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية مثلا: فقد تؤدي أيضًا إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

3-القائم بالاستثمار:

قد ينظر إلى الاستثمار من زاوية أخرى، وهي التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيون، وما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات اعتبارية ولذلك فالتقسيم هذا يشمل:

أ-استثمار شخصي – فردي-:

وهو ما يقوم به شخص واحد، بحيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح إليه من موارد للقيام باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كشراء الأسهم.

ب-استثمار مؤسسي:

وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة أو هيئة) لكن يمكن لشخص طبيعي أن يقوم به، فالاختلاف في الشخص القائم بالاستثمار ذاته، والاختلاف يترك في الاستثمار ذاته.

4-الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

فقد يقوم بالاستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، كما قد يقوم بالاستثمار شركات تابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام.

وقد يكون معيار التفرقة بين النوعين قائماً على أساس الهدف النهائي الذي ينبغي المستثمر تحقيقه سوآءً كان مستثمراً خاصاً أو عاماً، فالاستثمار الخاص قد يكون هدفه الربح، بينما الاستثمار العام قد تكون أهدافه اجتماعية (أي لصالح المجتمع).

5- جنسية الاستثمار:

أ- **استثمارات محلية:** ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياساً على ذلك؛ فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات

المحلية، مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة، مثل: مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية،... الخ.

ب- **استثمارات أجنبية "خارجية"**:هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار؛ حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم، لكننا نجد أن للاستثمارات الخارجية مجموعة من المزايا، كما أن لها عيوب أيضًا، ومن أهم مزاياها:

- توفر الاستثمارات الأجنبية مرونة كبيرة في اختيار أدوات استثمارية ذات عائد مرتفع.
- تنويع الأدوات الاستثمارية تمنح المستثمر توزيع مخاطر الاستثمارات.
- تتميز مجالات الاستثمارات بوجود أسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع أدوات الاستثمار، أسواق الأوراق المالية، أسواق السلع، الذهب وأسواق العقار.
- تتوفر في هذه الأسواق قنوات اتصال نشطة إضافة إلى خبرات متخصصة من المحللين الماليين.
- توفر العديد من الامتيازات تمنحها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية منها مثلاً: الإعفاءات والحوافز.
- لكن ومع المزايا المتعددة المشار إليها أعلاه، فإن لهذا الصنف من الاستثمارات بعض الاعتبارات التي لا بدّ من مراعاتها من قبل المستثمرين، لعل من أهمها:
- ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات تغير الظروف السياسية والأمنية خاصة في الدول النامية إلى تغيرات معدلات التضخم إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف..الخ، (ارضيد وخربوش، 1999).

5.1.1.2 مخاطر الاستثمار:

من الصعب تصور أن هناك نشاطاً استثمارياً يخلو من درجة معينة من المخاطر، ومن الثابت أن نجاح القرار الاستثماري يتطلب من المستثمر الدراية المناسبة لطبيعة ظروفه النفسية والمالية ومدى استعداده وقدرته على مواجهة الأخطار التي قد تواجهه بسبب قراراته الاستثمارية.

وتعرف مخاطر الاستثمار بأنها:

"عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر" (حردان، 1997)، ومما لا شك فيه أن مخاطر الاستثمار تختلف بحسب الاستثمار ذاته، وعموماً يمكن إجمال أهم هذه المخاطر في التالي:

1. **مخاطر الأعمال:** ويقصد بذلك إمكانية تدهور نتائج الأعمال أو تراجع نسبه الربح عن المعتاد، بسبب عدم القدرة على المنافسة، أو ظهور وسائل جديدة للإنتاج أآثر فعالية وأقل تكلفة (الوطيان،1990).
2. **المخاطر المالية:** ويقصد بها عدم قدرة المستثمر على سداد الأموال التي قد اقترضها من جهات معينة لتمويل الاستثمار، وأيضاً عدم قدرته بوجه عام على سداد التزاماته الجارية (الوطيان،1990).
3. **المخاطر السوقية:** هي الناشئة عن حدوث تغيير مفاجئ في أسعار الأوراق المالية أو السلع أو في أجور الخدمات بسبب أحداث غير متوقعة –القوة القاهرة – ومن أمثلتها حالات الزلازل والفيضانات والحروب أو فعل الآخرين الذي له صفة القوة القاهرة.
4. **مخاطر القوة الشرائية:** ويتمثل ذلك في حدوث انخفاض في القوة الشرائية لقيمة الاستثمار أو عائداته بسبب التضخم، وتكون الاستثمارات في مجال العقارات أقل تأثراُ بمخاطر انخفاض القوة الشرائية من تلك الاستثمارات التي محلها التعامل بالأوراق المالية (الوطيان،1990).
5. **مخاطر قانونية واجتماعية:** وهي التي قد تنشأ بسبب تغيير في سياسة الحكومة فيما يخص محل الاستثمار مثل حالة إلغاء إعفاءات أو امتيازات كانت موجودة أو فرض ضرائب جديدة أو تأميم المشاريع.

6.1.1.2 واقع الاستثمار في فلسطين: (موقع عنتباوي ،2015)

إن موقع فلسطين الاستراتيجي وحاجتها لتطوير البنية التحتية على نطاق واسع، وجود الأسواق الناشئة غير المستغلّة، بالإضافة الى حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني قائم على القطاع الخاص، كلها عوامل تجعل من فلسطين مكاناً خصباً ذا امكانات كبيرة للاستثمار.

إن الاستراتيجية الفلسطينية الاقتصادية مرتكزة وموجهة بشكل اساسي نحو التصدير للخارج، اذ بدأت بالفعل عمليات دمج مع مؤسسات إقليمية ودولية عن طريق شبكة من اتفاقات التجارة الحرّة

والاتحادات التجارية، وهي تحاول التركيز على تحسين الاتصال بالأسواق الاجنبية والتغلب على العقبات التي تحدّ من حركة السلع و الأشخاص الى هذه السوق.

ان تشجيع الاستثمار في فلسطين لا يهدف فقط الى زيادة حجم الاقتصاد الفلسطيني، بل يركز ايضاً على زيادة العمالة في القطاع الخاص، وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة. اذ ان زيادة دخل الفرد قد يؤدي الى تعزيز الاستقرار في المنطقة إذا ما تحقق جنبا الى جنب مع تسوية سلمية عادلة. وبذلك فان ازدهار الضفة الغربية وقطاع غزة ليس جيدا بالنسبة لنا فقط، بل لمستقبل الشرق الاوسط ككل.

وقد اصدرت السلطة الفلسطينية مجموعة من القوانين الاقتصادية لتشجيع ودعم الاستثمار المحلي والاجنبي في فلسطين، اذ تعمل هذه القوانين على حماية المستثمرين المحتملين من اي مخاطر وتعزز رجعية استثماراتهم المادية وتقدم لهم اعفاءات ضريبة وتخفيضات على ضريبة الدخل.

فقانون تشجيع الاستثمار –قانون رقم (1) لسنة 1998 –يشجع استثمار رؤوس الاموال في جميع القطاعات من كل الشركات المحلية والاجنبية المسجلة لممارسة الأعمال في فلسطين.

ويهدف قانون تشجيع الاستثمارات إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية داخل المجتمع، ذلك عبر زيادة الاستثمارات في مشاريع قائمة أو إنشاء مشروعات حديثة.

يقع المجتمع الفلسطيني بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني الناشئ تحت تأثير التبعية المباشرة لإسرائيل بسبب ممارسات الاحتلال، وأيضا بسبب المحددات والقيود المفروض على حركة التجارة الفلسطينية، وهي من أحد عيوب بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي بالإضافة إلي تحكم إسرائيل بالمعابر البحرية والبرية المحيطة بالأراضي الفلسطيني مما يعيق التنمية والاستثمار في الضفة الفلسطينية وغزة ومن أبرز معوقات الاستثمار في فلسطين وهي تنقسم إلى معوقات خارجية ومعوقات ذاتية: –

أ. **المعوقات الخارجية وتتمثل في:** – (النمروطي والفرا، 2005 م).

1–عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يعيق الاستثمار.

2–عدم وجود اتفاق اقتصادي منصف يسهل ويكافئ التجارة بين السلطة والكيان الاسرائيلي، مثل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية الذي لا يساهم في ذلك.

3–السيطرة الإسرائيلية على المعابر للضفة وغزة وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر.

4- عدم تشغيل وتفعيل ميناء غزة البحري ومطار غزة الدولي بسبب المعيقات الإسرائيلية.

5- تبعية الاقتصاد الفلسطيني المباشرة إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

6- الحصار الاقتصادي الدولي والإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين وعدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع مصر والدول الأخرى.

ب. **المعوقات الداخلية وتتمثل في:-**

1- ندرة التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في فلسطين، حيث يقتصر دور البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية سواء المحلية أو الأجنبية على استقطاب ودائع الأفراد مقابل فوائد متدنية في حين تقوم بتقديم القروض في أبسط الحدود وبفوائد عالية نسبيا (مناخ الاستثمار في فلسطين، الإدارة العامة للاستثمار، 1997).

2- الأداء السيئ للقطاع العام من حيث فساد الوظيفة العمومية وعدم تحفيز القطاع الخاص بكثرة التدخلات في عمل القطاع الخاص بل ومنافسة القطاع الخاص في بعض المشاريع الاستثمارية.

3-عدم وجود ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي وعدم ملاءمة قانون تشجيع الاستثمار الحالي، حيث تميز قوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة المستثمر الأجنبي عن طريق منحه حوافز وضمانات خاصة كقانون تشجيع الاستثمار في إسرائيل ومصر.

4-عدم استكمال منظومة التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في فلسطين.

5-عدم توفر البنية التحتية الملائمة للاستثمار من طرق وشبكات مياه واتصالات وكهرباء.

الخلاصة:

يتبين من هذا المطلب أن الاستثمار هو النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال المتاحة بقصد استغلالها في إطار قيم المجتمع، ويتبين أيضاً أهمية الاستثمار وأهدافه وخصائصه، وأن الاستثمار يقسم إلى استثمارات توسعية، واستثمارات استراتيجية، واستثمارات في مجال البحث والتطوير، ويقسم أيضاً إلى استثمار شخصي/ فردي، واستثمار مؤسسي، وأيضاً إلى استثمار خاص، واستثمار عام، وأخيراً إلى استثمارات محلية، واستثمارات أجنبية/ خارجية، ويتعرض الاستثمار إلى مخاطر، منها مخاطر الأعمال، والمخاطر المادية والمالية والسوقية، ومخاطر القوة الشرائية، ومخاطر قانونية واجتماعية واختتم الباحث هذا المطلب بايجاز لمحة عن واقع الاستثمار في فلسطين وأبرز المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه الاستثمار في فلسطين.

المطلب الثاني:
الاستثمار في الإسلام

تمهيد:

المال عصب الحياة، وقوام المعاملات الاقتصادية، ولقد اهتم به الإسلام من حيث المحافظة عليه وتنميته لتحقيق المنافع التي خُلق من أجلها، ولقد حرّم الله عز وجل اكتناز المال وحبسه عن التداول، فقال: وَالَّذِينَ **يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [التوبة: 34]، وأوصانا الرسول ﷺ باستثمار المال حتى لا تأكله الصدقة، فقال في حديثه الشريف: " من ولى يتيماً له مال فليتجر له فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " (رواه الترمذي).

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية الأحكام والمبادئ التي تضبط كسب المال وإنفاقه واستثماره، كما تضمنت النظم الإسلامية صيغاً متعددة للاستثمار، مثل: المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والمزارعة والمساقاة والتجارة ...الخ، والتي تعتبر نماذج يُسترشد بها في التطبيقات المعاصرة.

لقد أوجد التشريع الإسلامي فكرة الاستثمار الخيري وحث على تطويرها والارتقاء بها في مواضع كثيرة من القرآن والسنة ومن آراء واجتهادات الفقهاء فقال المولى –سبحانه وتعالى– في كتابه العزيز ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ** ﴾ [الأنعام: 152)، قال المفسرون في تفسير هذه الآية يعني: بما فيه صلاحه وتثميره.

ولقد روي عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ما يؤكد على ضرورة الاستثمار للأموال الخيرية حيث قَالَ: " اتَّجِرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى حتى لَا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ "

ويتناول هذا المبحث الاستثمار من حيث التأصيل الشرعي له وضوابطه، وبيان أهم صيغه العملية المعاصرة، وهذا يساعد الأفراد ورجال الأعمال لمعرفة كيف يستثمرون أموالهم في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

1.2.1.2 مفهوم الاستثمار في الاسلام:

من سلوكيات المسلم في عالم الاقتصاد، الكسب الحلال الطيب والإنفاق المقتصد، وادخار الفائض ليوم الفقر والحاجة، ولقد ورد في الأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "رحم الله أمرئ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته" (أورده الهندي عن

ابن النجار، باب كنز العمال) ، ولذلك يقوم المسلم باستثمار مدخراته في المجالات المختلفة بهدف النماء والمساهمة في إعمار الأرض.

ويعرف علماء الاقتصاد الإسلامي الاستثمار بأنه: "توظيف أو استغلال المال (بكافة صوره) في المشروعات الاقتصادية بهدف الحصول على عائد حلال طيب لتنمية ماله وليعينه في حاجته في المستقبل" (مشهور،1411هـ).

2.2.1.2 أسس الاستثمار في الاسلام: (مقداد،2005)

يقوم الاستثمار في الإسلام علي الأسس الآتية:

- السعي نحو الربح الحلال الطيب وتجنب الكسب الحرام الخبيث.
- تجنب المعاملات التي فيها شبهات، فالحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرئ لدينه وعرضه.
- تجنب مجالات الاستثمار ذات المخاطر العالية والتي لا يمكن تحملها فالمحافظة على المال وتنميته من مقاصد الشريعة الإسلامية.
- الالتزام بفقه الأولويات الإسلامية في اختيار المشروع الاستثماري وهي: الضروريات فالحاجيات فالتحسينات.

3.2.1.2 الضوابط الشرعية للاستثمار في الإسلام: (مقداد،2005)

يحكم الاستثمار في الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية والتي يجب الالتزام بها، وهذه القواعد مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وتتسم بالثبات والواقعية والموضوعية والشمولية والتوازن والتحفيز، كما أنها تقوم على القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات الحسنة، وتحقق التنمية الشاملة للمجتمع.

ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

(1) **المشروعية:** ويقصد بذلك أن يكون مجال الاستثمار مشروعاً لا يتعارض مع نص صريح في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو اجتهاد فقهاء المسلمين الثقات الصادرة عن مجامع الفقه، كما تجنب الاستثمارات التي تحرمها الشريعة الإسلامية والتي تتضمن الربا والاحتكار والغرر والمقامرة والجهالة وكل ما يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل.

(2) **الطيبات:** ويقصد بذلك بأن توجه الأموال نحو المشروعات التي تنتج أو تتعلق بالطيبات وتساعد في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض

والمال، ودليل ذلك من القرآن هو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ** ﴾ [البقرة:267]، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال الصدقات: " إن الله طيب لا يقبل إلاّ طيباً" (رواه مسلم).

(3) **الأولويات الإسلامية:** يلزم عند ترتيب المشروعات الاستثمارية بعد الإجازة الشرعية وأن يكون مجالها الطيبات، هو الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهي: الضروريات فالحاجيات فالتحسينات، و لقد ذكر الإمام الشاطبي: "أن الضروريات هي الأشياء والمصالح التي لا تستقيم حياة الناس إلاّ بها، والا اختل نظام حياتهم، والحاجيات هي ما يحتاجه الناس للتوسعة والتيسير ورفع المشقة، أما التحسينات فهي الأشياء والأمور التي تسهل الحياة وتحسنها.

(4) **المحافظة على الأموال:** يقوم الاستثمار في الاسلام على التقليب والمخاطرة، ويجب أن يكون هناك توازناً بين نسبة المخاطر والأغراض الاستثمارية الأخرى ومنها الربحية، فلا يجب الدخول في مخاطرة غير مجدية والتي تؤدى إلى هلاك المال.

(5) **تنمية المال:** ويقصد بذلك اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً مجزياً بجانب العوائد الاجتماعية، وعدم اكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له، وفي هذا الصدد ينهانا الله عن الاكتناز ويحثنا على استثمار المال، فيقول عز وجل: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...** ﴾ إلى آخر الآية [التوبة: 34]، ويحذرنا رسول الله ﷺ من مخاطر حبس المال فيقول صلى الله عليه وسلم : "استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة" (رواه أحمد).

(6) **التنوع وتقليل المخاطر:** ويقصد بذلك توجيه الأموال المتاحة للاستثمارات إلى عدة مشروعات مع الأخذ في الاعتبار التنوع الزمني والتنوع الجغرافي وتنوع صيغ الاستثمار لتقليل المخاطر، وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي.

(7) **التوازن لتحقيق الاستقرار:** ويقصد به: التوازن عند توجيه الاستثمارات بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي، وبين الاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وكذلك التوازن بين صيغ الاستثمار ومجالاته، هذا الضابط يساهم في تحقيق هدف المحافظة على المال وتنميته ويقلل من التقلبات في العوائد ويخفض من المخاطر.

(8) **ربط الكسب بالجهد وبالمخاطرة:** يقوم الاستثمار الإسلامي على أساس المشاركة والتفاعل بين العمل (الجهد البشرى) وبين رأس المال، ولكل نصيب من الكسب بمقدار الجهد المبذول، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، والغاية من هذا هو التحفيز على العمل والعطاء

وتطوير الأداء وتحسينه، وهناك علاقة سببية مباشرة بين مقدار الكسب وما يتعرض له الاستثمار من مخاطر، فكلما زادت المخاطر كلما طلب أصحاب المشروعات ربحية عالية، وفي هذا الصدد يقول الإمام القرطبي: " إن التجارة هي الشراء والبيع وهى نوعان: تقليب في الحضر من غير نقله ولا سفر وهذا تربص واحتكار قد رغب فيه أولوا الأقدار وزهد عنه ذوو الأخطار، والثاني تقليب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار، وهذا أليق بأهل المروءة وأعم جدوى وأكثر منفعة، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرراً ".

(9) **توزيع عوائد الاستثمارات على أساس الُغْنم بالُغْرم:** حيث يتم توزيع عوائد الاستثمارات بين أطراف العملية الاستثمارية على أساس بقدر ما يغنم صاحب العمل من أرباح ومزايا في حالات الرواج واليسر بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد والعسر، فلا ربح حلال إلاّ إذا تحمل مخاطر الخسارة، وهذا يخالف النظام الربوي الذي يضمن رأس المال وفائدته على الدوام بصرف النظر عن نتيجة التشغيل، وهذا محرم، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ [البقرة: 275].

(10) **المعلومية والتوثيق:** ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما يساهم به من مال وعمل ومقدار ما يأخذه من عائد أو كسب، ومقدار ما يتحمل به من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك في عقود موثقة حتى لا تحدث جهالة وغرراً..الخ، ويؤدى ذلك إلى شك وريبة ونزاع ... ولقد تناول القرآن الكريم هذه المسألة في آية الكتابة فيقول الله عز وجل : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ...** ﴾ [البقرة: 282].

الخلاصة:

يتبين من هذا المطلب أن الاستثمار في الإسلام هو توظيف أو استثمارها المال (بكافة صوره) في المشروعات الاقتصادية، بهدف الحصول على عائد حلال طيب، لتنمية ماله، وليعينه في حاجاته في المستقبل، وأن للاستثمار أسس في الإسلام، ومن ضوابطه الشرعية: (المشروعية، الطيبات، الأولويات الإسلامية، المحافظة على الأموال، تنمية المال، التنوع وتقليل المخاطر، التوازن لتحقيق الاستقرار، ربط الكسب بالجهود وبالمخاطرة، توزيع عوائد الاستثمار على أساس الغنم بالعزم، المعلومية والتوثيق).

المبحث الثاني:
الاستدامة

1.2.2المطلب الأول: مفهوم الاستدامة.

2.2.2 المطلب الثاني: استدامة الجمعيات الخيرية.

المطلب الأول:
مفهوم الاستدامة.

تمهيد:

يتمثل الاهتمام العالمي في الوقت الحاضر بالحفاظ على الاستقرار والحياة للمجتمعات الإنسانية على الأرض، وهي من أهم التوجهات العلمية والفلسفية والتطبيقية التي تتجه نحوها معظم الدراسات والبحوث في العالم وخاصة في الدول التي تتجه نحو تحقيق الاستدامة، ويلاحظ أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم من حيث النمو السكاني، والزيادة المطردة في عدد السكان يضعها أمام تحديات جسام تحفظ للأجيال القادمة حقوقها، وقدرتها على الاستمرار في حياة كريمة بعيدة عن التبعية بجميع أشكالها.

وأصبحت الاستدامة من الأولويات الرئيسية في الاستراتيجية المعتمدة من قبل أغلب المؤسسات في القرن الواحد والعشرون، لما لها من تأثير بعيد الأمد على نجاح المؤسسة وتوافقها مع المتطلبات التي تفرضها عليها بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر، لكونه أصبحت اليوم يقاس درجة نجاحها وقبولها من المجتمع بمقدار اسهامها في استقراره ونهوضه.

1.1.2.2مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم وحتى الان لم يتم التوصل الى تحديد تعريف دقيق وشامل لهذا المصطلح رغم الجهود المبذولة والأبحاث العلمية التي لا يمكن إنكارها إلا أنه يصعب صياغة تعريف موحد لفكر الاستدامة؛ لأنها يجب أن تكون أقرب إلى مفهوم شامل يتيح لكافة الدول والمنظمات على مستوى العالم لإعادة صياغته بالصورة التي تلبي وتفي باحتياجات التنمية من دولة لأخرى للتوصل إلى إطار عام يوضح ويشرح بأسلوب بسيط أسلوب وفكر الاستدامة.

وقد عرف د. إسماعيل سراج الدين الاستدامة بأنها "تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به".

وتعرف الاستدامة بأنها: "إبقاء القدرة الإنتاجية لعناصر المجتمع كافة على مدى المستقبل البعيد، ومن ثم إبقاء قدرة البشر لتلبية حاجاتهم مستقبلاً " (الزنفلي، 2012).

إن التنمية المستدامة التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي(نصري،2010).

2.1.2.2أهداف التنمية المستدامة:

- الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز على النوع بدلاً من الكم مثل تحسين الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.(بانوراما،2005)
- تحقيق العدالة الاجتماعية، وحياة صحية ومنتجة، وتعزيز المساواة، والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير، وتوفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، والثروات من خلال ترشيد استهلاكها دون إسراف، رفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وتفعيل مبدأ الشراكة السياسية.(سويلم، 2008)

3.1.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

- البعد الاقتصادي(المادي): ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.
- البعد الاجتماعي: يتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر دالة للدخل.
- البعد السياسي: ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي.
- البعد الدولي: يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.
- البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر الى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعاً للنهضة الحضارية.(القريشي،2007)

3.1.2.2المبادئ الرئيسية للاستدامة: (العدارية،2011)

1. الإنصاف، أي حصول كل فرد في المجتمع على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
2. التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات والتأثير عليها.
3. حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والادارة لمبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
4. التضامن بين الأجيال، وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

✓ **الأساسيات التي تساعد على تجسيد الاستدامة بشكل عام: (العدارية،2011)**

- الشفافية المالية والإدارية.
- توظيف موارد الجمعية بالطرق المثلى.
- تنويع وتفعيل مصادر التمويل.
- تفعيل العمل التطوعي.
- التشبيك مع المؤسسات غير الربحية الأخرى.
- عمل نشاطات تدر التمويل على الجمعية.

المطلب الثاني:

استدامة الجمعيات الخيرية

1.2.2.2.استراتيجيات استدامة الجمعيات الخيرية:

لابد من وجود استراتيجيات واضحة ومتنوعة لاستدامة عمل وأنشطة الجمعيات الخيرية، ومن هذه الاستراتيجيات:

1- الاستدامة المالية:(seo-net، 2015)

إن من أهم الاستراتيجيات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند وضع الجمعية للاستراتيجية المالية، والتي تمثل حجر الأساس لاستدامة الجمعيات بشكل عام والخيرية بشكل خاص، ما يلي:

- تطوير نظام خاص باستيفاء رسوم عن الخدمات التي تقدمها الجمعية مثل رسوم تدريب استشارات.
- التوجه إلى جهات داعمة أخرى على المستوى الدولي والمحلي.
- تطوير مشاريع مدرة للدخل، للحصول على مساعدات من مؤسسات أخرى لدعم المشاريع التي تنفذها.
- المساهمة بتشكيل شبكات للقيام بأنشطة مشتركة مع جمعيات أخرى.
- محاولة الاستفادة من الدخل المالي المتحقق من مشاريع تُنفذُها الجمعيات لدعم مشاريع أخرى مثل: رسوم دخل من العيادات الخاصة بالمؤسسة لتغطية برامج توعية صحية، ... الخ.
- المبادرة إلى تطوير أنشطة تتسم بالاستدامة.
- تقديم مساعدة فنية لجمعيات أخرى لتجنيد دعم مالي للجمعية، مثلاً: بالإمكان تقديم أموال مختلفة من الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتدريبية لمؤسسات أخرى بحيث تأتي بدخل إضافي للجمعية.
- طلب الحصول على مساعدة عينية من المجتمع المحلي، مثلاً: إقامة مركز تنمية مجتمعي أو نادٍ للشباب حيث يمكن أن يقوم المجتمع بتوفير قطعة أرض.

- الحصول على الدعم لمشروعك من قبل القطاع الذي تمثله، سواء كان القطاع الصحي أو الزراعي أو التعليمي.
- تنظيم حملات خاصة بتجنيد الأموال.

2- الاستدامة المؤسسية:

إن الاستدامة المؤسسية لا تقل أهمية عن الاستدامة المالية حيث أنها تشكل هيكلية المؤسسة غير الربحية (الجمعية) لما لها من أهمية تعكس فيه عمل وأنشطة المؤسسة من خلال رسالتها ووضوح عمل وموظفيها.

- تطوير رؤية ورسالة واضحة للجمعية.
- تطوير وثيقة وخطة استراتيجية للجمعية.
- تطوير الكفاءات التقنية للموظفين.
- تطوير نظم التقييم للجمعية.
- إجراء مراجعات تقيميه لأداء الجمعية وللعاملين فيها.
- محاولة التأقلم مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

3- الاستدامة السياسية:

يقصد هنا بالاستدامة السياسية للجمعية الخيرية "بعلاقتها مع المجتمع المحلي ومع القطاع العام ومع الجمعيات الأخرى سواء غير الربحية أو القطاع الخاص، وهذا يمكنها ويساعدها على الاستدامة والأداء الأفضل.

- كسب دعم السلطة أو المؤسسات الحكومية للمشروع أو المؤسسة.
- كسب دعم المجتمع المحلي ومشاركته بالمؤسسة.
- بناء علاقات وتعاون مع المؤسسات الأخرى.
- العمل على كسب التأييد والمناصرة للقضية التي تعمل عليها.
- تنظيم اجتماعات لكسب التأييد والمناصرة للقضايا التي تعمل عليها وإيصال مع الإعلام لتغطية الأنشطة المختلفة. (الصباغ، 2009).

يمكن تحقيق الاستدامة بالاعتماد على الموارد الذاتية للمشروع أو المؤسسة، والذي يمكن أن تعمل الأطراف المشاركة من خلال أحد الطرق التالية: (الصباغ،2009)

- إتباع طرق مختلفة لجذب جهات تمويلية أخرى لدعم المشروع.
- تمويل من قبل المجتمع المحلي.
- مشاركة أكبر على شكل عمل تطوعي.
- العمل على تس ويق أجزاء من مكونات المشروع.
- خلق مشاريع نوعية مدرة للدخل.

تعتمد استدامة الجمعيات الخيرية على الاستدامة الاقتصادية وهي أهم عنصر في الاستدامة وهي تحقيق الذات الاقتصادي، وتعمل الأطراف المشاركة لتحقيق الاستدامة من خلال أفضل الممارسات العالمية والمحلية في مبادرات الاستدامة المالية للمؤسسات الأهلية في أوروبا والتي يمكن تطبيق بعضها في فلسطين:

- التمويل الحكومي.
- نسبة العمل الخيري – الآليات القانونية التي تمكن دافعي الضرائب من تخصيص نسبة مئوية معينة من الضرائب التي يدفعها المنتفعون.
- مواصلة الخصخصة – إنشاء صندوق وقف يتلقى نسبة من دخل الخصخصة الذي يتأتى للحكومة.
- العمل الخيري الخالص
- المؤسسات المجتمعية – مؤسسة محلية غير ربحية تعمل على جمع وإدارة وإعادة توزيع الموارد المحلية بما يخدم مصلحة المجتمع.
- العمل التطوعي – مساهمات من وقت المتطوعين.
- دخل يتم دره ذاتياً.
- المشاريع الإجتماعية – استثمار تجاري تديره المؤسسة الأهلية يكون لها غرض اجتماعي.
- الدخل من الاستثمار – استخدام "الوقفيات" كوسيلة لدر المال وتمويل المؤسسات المقدمة للمنح وغيرها من المؤسسات.(تطوير، 2006)

2.2.2.2 مؤشرات نجاح استدامة الجمعيات الخيرية (مفرح،2011):

- زيادة عدد مصادر الدخل الجديدة والمطورة للموارد المالية للجمعية .
- زيادة في أفكار وفرص الاستثمار القائمة في الجمعية .

- نسبة زيادة دائمة في إجمالي الإيرادات وانخفاض نسبة المصروفات المعتمدة في الموازنة التقديرية للجمعيات .
- مؤشر رضا الداعمين والجهات المانحة للجمعية الخيرية .

المبحث الثالث:

3.2 الجمعيات الخيرية.

1.3.2 المطلب الأول: الجمعيات الخيرية في فلسطين

2.3.2 المطلب الثاني: الاستثمار في الجمعيات الخيرية.

المطلب الأول:
الجمعيات الخيرية في فلسطين

تمهيد:

تعد الجمعيات الخيرية من المظاهر الحضارية في أي مجتمع؛ لأنها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد هذا المجتمع للقيام بنشاطاته المختلفة، سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم سياسية. ولعل الهدف الأساسي من وراءها هو تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات للمجتمع، حيث أن حجر الأساس فيها هو منفعة المجتمع، فتنطلق لخدمة المجتمع في جميع نواحي الحياة.

وفي فلسطين، تعد الجمعيات الخيرية من الركائز المهمة التي يقوم عليها المجتمع الفلسطيني، في ظل الظروف الصعبة التي مر ويمر بها هذا المجتمع، فقد عاشت فلسطين –ومنذ فترة طويلة– في ظل الأزمات المتكررة؛ من حروب واحتلال متكرر، فمن بداية القرن الماضي كانت فلسطين من بين دول العالم التي طالتها ويلات الحرب العالمية الأولى، وتلا ذلك قدوم الاحتلال البريطاني، وبعده الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يزال ينغص على الشعب الفلسطيني حياته، ففي ظل هذه الظروف الصعبة والمتلاحقة كان لابد من قيام جمعيات خيرية في الأراضي الفلسطينية، من أجل تقديم خدماتها ومساعداتها للمجتمع الفلسطيني، وقد أخذت بالتطور يوماً بعد يوم، ونشأت جمعيات ذات تخصصات فريدة بالمجتمع الفلسطيني، كالجمعيات التي نشأت لرعاية أسر الشهداء والجرحى والمتضررين من الاحتلال.

تلعب الجمعيات الخيرية دوراً رئيسياً في إدارة وتنمية المجتمع الفلسطيني من خلال تقديمها لبرامج اغاثية واجتماعية وتنموية وغيرها، وأصبحت طرفاً محورياً في عملية التنمية، من حيث حجم ونوع مشاركتها وطبيعتها، فهي تغطي جوانب مهمة من احتياجات المجتمع، وجزءً لا يتجزأ من نسيجه الاجتماعي (المشهراوي، 2009).

وتسعي الجمعيات الخيرية نحو تحقيق استدامة ملحوظة لأبرز برامجها؛ لذا تبحث عن وسائل إيجابية في كيفية الإنفاق في جميع أعمالها حتى يتسنى لها الاستدامة، وتقديم ما هو أفضل من خدمات وأعمال.

1.1.3.2 مفهوم الجمعية الخيرية:

تنوعت مفاهيم الجمعية الخيرية، والتي من أبرزها:

- شخصية اعتبارية خيرية مستقلة تنشأ باتفاق بين أشخاص طبيعيين لتحقيق أهداف مشروعة لخدمة المجتمع (العالول،2011).

- كل جماعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية (عبدالله، 2004).
- شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الاعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية (الوقائع الفلسطينية، 2000م).
- وهناك تعريفٌ عامٌ للجمعية يتبناه الباحث لشموليته وارتباطه بمشكلة البحث وهو "مجموعة من الأعضاء (طبيعيين أو معنويين) يدخلون نظاماً يحكم طريقة نظم وتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله (موسى، 1998).

2.1.3.2أهداف الجمعيات الخيرية:

من أبرز أهداف الجمعيات الخيرية ما يلي (أبو النصر، 2007):

1. تتيح الفرصة لمشاركة المواطنين بحياتهم، وتحمل مسئولية الإدارة والتمويل لبرامج هذه الجمعيات.
2. تعطي مجالاً واسعاً للمشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية.
3. تدعم الديمقراطية في المجتمع.
4. تلعب دوراً كبيراً من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية.
5. تهتم بقضايا المجتمع الكبرى؛ كالبطالة والفقر.
6. تساهم بفاعليةٍ في إحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

3.1.3.2 تصنيف الجمعيات الخيرية:

يمكن تصنيف هذه الجمعيات في اتجاهين أساسيين، وهما، (الكفارنة، 2012):

1. **جمعيات خيرية أهلية:** وهي التي تتميز بالعطاء المباشر، مثل: تقديم الأغذية والملابس، الأموال، الأدوية للمحتاجين، ويطلق عليها (جمعيات إغاثية).
2. **جمعيات خيرية تمكينية:** وهي التي تهتم بالجانب التدريبي والدعم والمناصرة؛ لمساعدة أفراد المجتمع على تعلم كيفية مساعدة أنفسهم والآخرين بصورة أفضل، وتسعى للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، ويطلق عليها (جمعيات تنموية).

ويمكن تصنيف هذه الجمعيات حسب مجال عملها، كما يلي:

1. **جمعيات خيرية تقليدية أو رعائية خدماتية:** فهي تقدم الرعاية الاجتماعية في شكل إعانات خيرية ومساعدات اجتماعية وخدمات أساسية، في مجال الصحة والتعليم والثقافة.
2. **جمعيات خيرية تنموية:** تقدم برامج ومشروعات لتنمية المجتمعات المحلية وزيادة مشاركة المواطن في التمكين، وخاصة الفئات المهمشة.
3. **جمعيات خيرية حقوقية أو مدافعة:** وهي التي تدافع عن حقوق الجماعات والفئات المظلومة والمهمشة مثل: المرأة، الطفل، الفقراء، المعاقين، كبار السن، وتتبنى قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحماية المستهلك.
4. **جمعيات خيرية تدمج بين الأنواع السابقة وتقدم خدمات أخرى تعليمية وتثقيفية وغيرها.**

وتصنف الجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة الداخلية لعام 2016 حسب المحافظات كما يلي:

جدول (1.3.2): إحصائية الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة

م	المحافظة	عدد الجمعيات
1	غزة	563
2	الشمال	151
3	خانيونس	110
4	الوسطى	97
5	رفح	87
المجموع		1008

(المصدر: الإدارة العامة للشؤون والمنظمات غير الحكومية، وزارة الداخلية: غزة (2016/4/1)

كما وتصنف الجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة الداخلية لعام 2016حسب مجال العمل كما يلي:

جدول (2.3.2): احصائية الجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة الداخلية لعام 2016حسب مجال العمل

#	نوع الجمعية	العدد
.1	جمعيات المعاقين	31
.2	الجمعيات النقابية	42
.3	جمعيات الأخوة	3
.4	الثقافة والفنون	82
.5	جمعيات السياحة والآثار	2
.6	الجمعيات الزراعية	43
.7	جمعيات التعليم العالي	39
.8	الجمعيات الطبية	58
.9	جمعيات الخريجين	9
.10	جمعيات فروع الضفة الغربية	9
.11	جمعيات البيئة	11
.12	الجمعيات الأجنبية	94
.13	جمعيات الأمومة والطفولة	52
.14	الجمعيات الاجتماعية	443
.15	الجمعيات العائلية والعشائرية	10
.16	جمعيات حقوق الإنسان	14
.17	جمعيات الشباب والرياضة	61
.18	جمعيات الصداقة	5
المجموع		**1008**

المصدر: الإدارة العامة للشؤون والمنظمات غير الحكومية، وزارة الداخلية: غزة (2016/4/1)

4.1.3.2 نشأة الجمعيات الخيرية في فلسطين:

ظهرت الجمعيات الخيرية في فلسطين منذ عهد وسيطرة العثمانيين عليها، حيث سن قانون سُمي بالقانون العثماني ينظم أعمالها، وبقي ساري المفعول إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن تم إلغاؤه بسن قانون رقم (1) لعام 2000 والذي ينظم أعمالها حتى تاريخه، ويرجع تاريخ تأسيس أول جمعية أهلية أو خيرية فلسطينية إلى عام 1849م حيث تدعى "جمعية القدس الأدبية" (سالم، 1994م).

في حين شهدت عقود الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين الماضي حالة انتشار واسع للجمعيات الأهلية خصوصاً بعد عام النكبة 1948 الذي اتسم فيه عمل الجمعيات الأهلية بالطابع الإغاثي متزامناً مع الأحداث الجسام التي مر بها الشعب الفلسطيني من اللجوء و الشتات.

حيث ارتبط عمل الجمعيات الفلسطينية بالعوامل الوطنية والسياسية، وبقي سنداً قوياً وداعماً للعمل الوطني المقاوم والمناهض للاستيطان والاحتلال اليهودي لأرض فلسطين؛ مما جعل تركيز اهتمام العمل الأهلي الفلسطيني على المطالبة بالاستقلال ودعم ومساندة عموم الشعب الفلسطيني على الصمود ومواجهة الترحيل والتهجير بقدر الإمكان.

شهدت مرحلة السبعينات تطوراً مهماً على صعيد إعادة تنظيم العمل الأهلي الفلسطيني وخاصة مع بروز قوة منظمة التحرير الفلسطينية التي قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية بالخارج والتي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، كما دعمت إنشاء لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي استجابت بشكل خلاق لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة بدون أن تتبلور رؤية تنموية شاملة، (درويش،2003).

في حين تميزت الجمعيات الأهلية بتلك الفترة بتعدد أدوارها وتنوع أنشطتها، حيث عمدت على التركيز على سد الفجوات الخدماتية التي لم يقم الاحتلال بتقديمها للشعب الفلسطيني كما اتسمت بدعم وإسناد الحفاظ والتمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية من خلال إقامة الأنشطة التي تحافظ من خلالها على التراث الوطني الفلسطيني وعدم السماح بطمس هويته الوطنية وتعززت هذه الأنشطة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي بدأت عام 1987م، وأثبتت خلالها الجمعيات الخيرية قدرتها على ابتكار أنشطة متنوعة لدعم حركة النضال الوطني الفلسطيني من خلال تعزيز العمل التطوعي الخيري من دعم الفلاحين من جني محاصيلهم خلال فترات الحصاد المختلفة.

كما تعزز وجود ودور الجمعيات الأهلية الفلسطينية عند نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ساعدت ونظمت السلطة الوطنية الفلسطينية عمل الجمعيات الأهلية وشرعت القوانين اللازمة لتنظيم ورقابة عملها بما يسمح من قيامها بالدور المنوط بها في ظل أجواء من الشفافية والمحاسبة

والرقابة البناءة بما يخدم المجتمع المدني الفلسطيني وبدون القيام بأي أعمال تسمح بإهدار المال العام من خلال سوء استخدام لأموال والإمكانات المتاحة للجمعيات الأهلية من خلال الدعم المتحصل من التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

5.1.3.2 واقع الجمعيات الخيرية في فلسطين:

تقوم مجموعة من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية بالتخفيف قدر المستطاع من ألم ومعاناة ما يقارب من المليونين مواطن غزي يعيشون تحت نير الحصار الذي أفقد الكثير من الجمعيات عملها أو حول أجندتها إلى برامج إغاثية قد تسد رمق جوع الفقراء خاصة في قلة الدعم المطلوب للنهوض بدورها وعملها.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني؛ فقد جعل وجود تلك الجمعيات الخيرية أمراً ملحاً، وأدى ذلك إلى بروز دور متنامٍ لها في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وبخاصة مع استمرار الحصار الجائر وتداعيات الحرب الإسرائيلية إضافة إلى الانقسام السياسي، وتشير الدراسات إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على المساعدات التي تقدمها وكالات الإغاثة الدولية والمحلية إلى ما يقارب 80% فيما يعيش أكثر من 40% من أبناء الشعب تحت خط الفقر المدقع؛ وهذا الأمر يدفع بمزيد من الحاجة لوجود هذه الجمعيات للتعامل مع احتياجات هذه الأسر، وخاصة تلك التي فقدت منازلها خلال الحرب وحرمت من إعادة إعمارها بسبب نقص مواد البناء، إضافة للأسر التي فقدت من يعيلها علاوةً على عشرات الالاف من العاطلين عن العمل.

6.1.3.2 أهمية الجمعيات الخيرية في فلسطين:

إن للجمعيات الخيرية الدور الظاهر في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في ظل وجود احتلال غاشم للأراضي الفلسطينية يمارس أقصى أنواع الحصار على هذا الشعب الفلسطيني، وهناك الكثير من المبررات التي تحفز الفلسطيني على زيادة الاهتمام في تأسيس وإنشاء الجمعيات الخيرية، وإيجاد الدور الملائم لها في تقديم خدماتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأبناء هذه المجتمعات، كون هذه الجمعيات غير هادفة للربح؛ هذا يتيح لها الاستفادة من فوائد ومزايا من المجتمع غير متاحة للمؤسسات الربحية سواء من حيث الدعم الحكومي والاجتماعي، وحصولها على الاعفاءات المركبة والضريبية، إضافة إلى حصولها على موارد مالية داخلية وخارجية.

ويتنامى دور هذه الجمعيات بتنامي حاجات الأفراد إلى خدمات اجتماعية ورغبات اقتصادية متعددة، في ظل تزايد معدلات التضخم وانخفاض المستوى الاقتصادي والدخل لدى الأفراد، فضلاً عن تزايد معدلات الفقر والبطالة (الهندي ،2013).

7.1.3.2 الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين:

إن الوضع الحالي لهذه الجمعيات يشير إلى العديد من التحديات أمامها كي تعمل بفاعلية، ولكي تقوم بدورها في بناء المجتمع الفلسطيني عليها أن تعمل على تطوير بنيتها المؤسساتية، وتمتلك قدرات وإمكانات بشرية وتنظيمية، كي تتلاءم مع حجم الدور المناط بها، حيث لايزال البعض من هذه الجمعيات يعمل على طريقة الماضي، التي لم تعد تتلاءم مع المرحلة الحالية فيما حاول جزء آخر حاول تطوير نفسه، فوقع في خطأ تبني سلوكاً أشبه بسلوك القطاع الخاص في العمل (إبراهيم، 2005).

وقد أكدت دراسة قام بها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، أن هناك ضعفاً في عمل هذه الجمعيات، وتشير الدراسة أن جزءً منها أصبح امتداد لرغبات المانحين، وهناك شعور أيضا بعدم وجود الكفاءة المناسبة لبعض هذه الجمعيات، فالأموال التي تتلقاها لا تنسجم مع الخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة والرؤية الاستراتيجية لدى البعض، وهناك العديد من المخاوف حول تسييس هذه الجمعيات أكثر من اللازم (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2010).

وتنقسم التحديات والصعوبات حسب المحور المسبب لها إلى عدة نواحي لعل من أهمها :

- **الصعوبات من الناحية السياسية (درويش ،2003) :**
  - استمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياسة الحصار التي يفرضها على الشعب الفلسطيني.
  - الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للحدود والمعابر.
  - حظر لعدد كبير من أرصدة الجمعيات الخيرية بذريعة الانتماء السياسي لها.
  - عدم الاستقرار الداخلي والصراع بين الأطراف السياسية بالإضافة إلى عدم وجود حل سياسي ، والعمل باتجاه البقاء فقط وليس التطور.
  - استمرار الفصل بين جناحي الوطن (غزة والضفة الغربية).
- **الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية من الناحية الاقتصادية (أبو خوصة ،2003).**
  - ضعف دور الحكومة في التمويل الداخلي للجمعيات الخيرية.
  - ندرة مصادر التمويل الخارجي بالإضافة لعدم ثباتها.
  - استحواذ بعض الجمعيات الكبرى على التمويل والمنافسة الشديدة بين الجمعيات الخيرية أمام الممولين.

- صعوبة الشروط التي تطلبها الجهات المانحة.

- **الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية من الناحية القانونية (أبو راس ، 2010):**
  - عدم التزام الحكومة بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالجمعيات الخيرية .
  - تعقيد الإجراءات في الجهات الحكومية التي تتعامل معها الجمعيات الخيرية .
  - نقص الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للعاملين في الجمعيات الخيرية .
  - عدم كفاية القوانين والتشريعات الميسرة لعمل الجمعيات الخيرية .
- **الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية من الناحية الاجتماعية (درويش ،2003):**
  - ضعف الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية عمل الجمعيات الخيرية .
  - غياب المشاركة الشعبية ، وروح التطوع في بعض برامج الجمعيات الخيرية وأنشطتها.
  - النظرة المجتمعية تجاه الجمعيات الخيرية وأنها فقط تسعى للكسب والمنفعة الشخصية .
  - الكثافة السكانية العالية لقطاع غزة وزيادة معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني .

الخلاصة:

يتبين من خلال هذا المبحث أن الجمعية الخيرية هي تلك الجمعية التي تعمل من أجل خدمة كافة شرائج المجتمع، في شتى النواحي، للمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية، وأن جمعية القدس الأدبية هي أول جمعية خيرية أنشئت في فلسطين عام 1949م، ويتبين أيضاً أن الجمعيات في فلسطين يمكن تقسيمها إلى جمعيات خيرية أهلية، وجمعيات خيرية تمكينية، ويتبين أيضاً أن الجمعيات الخيرية في فلسطين تواجهها مجموعة من الصعوبات والتحديات من الناحية السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

المطلب الثاني:
الاستثمار في الجمعيات الخيرية

تمهيد:

إن فكرة استثمار موارد الجمعية الخيريَّة من الأفكار التي وَجدَت الكثيرَ من المهتمِّين، بل والكثير من الجهات الخيريَّة التي قامَت على تنفيذها رغم الخطورة، ولكن هذه الفِكرة ربَّما لا تتناسب مع الكثيرِ منها لا سيما تِلك التي ليسَ لديها الفائض من الإمكانات الماديَّة الذي يعزِّز خوضَها غمارَ هذه التجارب، وهي بذلك ليسَت من الأفكار المطلقة غير القابِلة للنقضِ، وإن كان الأمل هو مُحاولة إدخال الدَّعم الذي يقدِّمه الدَّاعِم أو المتبرِّع ليلعب دورًا إيجابيًّا ينعكس على المنظومة الخيريَّة، ويعزِّز ثِقة الدَّاعم في الجمعية، فيقوم بدَورة إيجابيَّة تساعد في زيادته قبل أن يصِل للمستفيد، وقد تكون الفُرَصة أكبر مع وَفْرة رؤوس أموال متاحة لدى البعض القليل من الجمعيات الخيريَّة، لأَن تلعَب هذه الجمعيَّات الخيريَّة دورًا هامًّا في هذا الشأن، ولكن هناك مَخاطر حقيقيَّة تتعرَّض لها الكثيرُ من الجمعيات، بعضها يمثِّل خطورةً شديدة تهدِّد المشروعات بالفشَل الذي قد يؤدِّي إلى حلِّها وإنهاء دَورها بالكليَّة، وتتمثَّل هذه المخاطر في خسارة رأسِ المال، وخسارةُ رأس المال المستثمَر؛ يعني فَقْد الجمعيَّة الخيرية لمواردها وفشلها في القيامِ بدَورها الرئيسي.

1.2.3.2 الاستثمار في العمل الخيري:

يعد العمل الخيري ركيزة مهمة في أي مجتمع من المجتمعات، وهكذا كانت الدعوة إلى الاهتمام به وتعزيزه في الشريعة السمحاء واضحة ظاهرة، يقول صلى الله عليه وسلم: (أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني...) رواه البخاري.

ثم إنَّ هناك ميلاً فطرياً لدى النفس البشرية لحب الخير والمعروف، وغير خافٍ أنَّ العمل الخيري يحمي الفرد والمجتمع من الآفات التي قد تصيبهم، والجرائم التي قد تقع، والانحرافات التي قد تحدث، نتيجة الانهماك في الملذات، واللهاث وراء المادة، وتناسي الحقوق الواجبة والمستحبة في المال.

2.2.3.2 قواعد وضوابط نجاح عمليات الاستثمار في الجمعيات الخيرية: (النجار ،2008).

- **المشروعية:**

وهي تعني عدم إمكانيَّة خوض العمَل والاستثمار في المجالات والقطاعاتِ التي يحظرها الشَّرعُ، وأهمها: القِطاعات التي قد يَدخلها الرِّبا وكافَّة أنواع المحظورات المنهِي عنها شرعًا، إضافة إلى الأنشطة كافَّة والتي تحظرها الحكومات والأنظِمة لأسباب تتعلَّق بالسياسة الشرعية.

- **التخطيط المحكم:**

والتَّخطيط المحكم يعني إعداد الدِّراسات والأبحاث السوقيَّة والاقتصاديَّة، ودراسات الجدوى عالية الدِّقَّة بحيث لا يدخلها أو يؤثِّر فيها أي خلَل، ودراسات الجدوى في هذا المكان يجب أن تُعنى بمعرفة القُدرات الماديَّة المقطوعة للاستثمار من المؤسَّسة الخيريَّة وإمكانية زيادتها مستقبلاً، وإيجاد أنسَب المشروعات التي يمكن توظيف هذه الأموال فيها بشكلٍ يضمن الرِّبحَ، ويدرأ الخسائرَ، ويعزِّز دورَ المؤسَّسة الخيريَّة في أداء مهمَّتها.

- **الاستعانة بالمتخصِّصين في أعمال التجارة والاقتصاد والاستثمار:**

الاعتماد على المتخصِّصين وأصحابِ الخبرات من التجاريين والاقتصاديين من الأمور التي يقرُّها العقلُ السليم والمنطِق بعد الشرائع، ولقد أقرَّها اللهُ سبحانه وتعالى فقال: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: 43]؛ حيث يمثِّل الاعتماد على المتخصِّصين ضمانَة قوية لأَن يكون العمل الذي تخوضه الجمعية قائمًا على كوادِر بشريَّة لها من الخبرات والمؤهِّلات ما يؤهِّلها أن تقومَ بعملٍ احترافيٍّ سليم وقويٍّ، تتحقَّق من خلاله نتائج تصبُّ في عصَب التنمية، وتعزِّز نجاحَ الجهة الخيريَّة في أداء مهمَّتها الاقتصاديَّة والإنسانيَّة والاجتماعية.

- **البعد عن المجالات عالية المخاطر:**

حيث إنَّ هناك الكثير من الاستثمارات غير المضمونة، التي يُعتبر العملُ فيها من أسباب ضَياع رؤوس الأموال وتعرُّض كُبريات المؤسَّسات الاقتصاديَّة للخطر، ومنها الاستثمار عن طريق المضاربَات، التي أصبحَت تعتريها في أغلب الأحيان صورٌ غير مشروعة تتشابَه بالمقامرات والمغامرات غير المدروسة، وهو ما يعدُّ استثمارًا مرتفِع المخاطر، وهو وإن كان غير مستحبٍّ بالنسبة للمستثمِر العادي، ولكنَّه بالنسبة للجمعيات الخيريَّة يعتبر من المحظورات التي يجب عدم التفكير فيها.

- **التنظيم الدقيق:**

التنظيم الدَّقيق يعني التناسُق في الأدوار التي تقوم بها الإدارةُ العُليا للجهة الخيريَّة مع الأدوار التي تقوم بها الإدارات الفرعيَّة وإدارة الاستثمار التي يُمكن استحداثها في حال اتِّكاء الجِهة الخيريَّة على المختصين وأصحاب الخبرات في العمل الاقتصادي والاستثماري، مع تَذليل كافَّة العقبَات للوصول إلى الدَّرجة المطلوبة من النَّجاح التامِّ للمؤسَّسة، والتنظيم وتناسق الأدوار هو عمليَّة إداريَّة تهتمُّ بتجميع الأهداف، وتَوحيد المهامِّ، وتنسيق الأَنشطة؛ لتقدِّم في النهاية العملَ المراد تقديمه بشكلٍ متميز وبدون تعقِيدات.

- **الشعور بالمسؤولية:**

والشعور بالمسؤولية هنا هو مَزيج من المشاعر الإنسانيَّة والاجتماعية المطلوبة، التي تنعكس في شكلِ العمل بالجدِّ والإخلاص اللاَّزم وغير العادي؛ من أجل النَّجاح وتحقيقِ النتائج الإيجابيَّة، التي يمكن قياسها ومعرِفتها بما رَبحه المشروع الاستثماري الذي تتبنَّاه الجِهة الخيريَّة، مع الإصرار على تحقيق نتائج إيجابيَّة في المستقبل القريب.

هذه القواعد والضَّوابط هي ضمانة كبِيرة لعدم الخروج عن المألوف حال اتِّخاذ الجمعية الخيريَّة قرارَ استثمار بعض مواردها، وهي ضَمانة لتحقِيق أكبر عائدٍ مادِّي يعزِّز قُدرَتها على تحقيق هدفها الإنسانِي والخيرِي الأهم والأعظم، الذي قامَت من أجلِه، التي لا شك أنَّ في عمليَّة تجاوزها يَحدث الخَلَل الذي يعرِّض أموالَ المستفيدين للخطر.

أبرز أهداف إدارة الاستثمار في عمل الجمعيات الخيرية (مفرح، 2011):

- وضع الأهداف والخطط والآليات الكفيلة بدعم وتنمية الاستثمار في الجمعيات الخيرية، مع ربطها باحتياجات نفس الجهات ورؤيتها ورسالتها.
- تحديد المجالات الاستثمارية التي تدعم تنمية الموارد المالية لتحقيق أهداف الجمعية الخيرية .
- دراسة أهم وأقوى الفرص الاستثمارية المميزة بشكل دائم، وتقديم التوصيات الأساسية من قبل جهات الاختصاص، والعمل على سرعة استثمارها والتجاوب معها .
- التأكد من مدى مطابقة المشروعات الاستثمارية مع أحكام الشريعة الاسلامية، وعدم تأثيرها على سمعة ومسيرة الجمعية الخيرية .

-

3.2.3.2 معوقات الاستثمار في الجمعيات الخيرية: (موقع الألوكة،2008)

من معوقات الاستثمار في الجمعيات الخيرية؛ الأمانة التي يتحملها العاملون القائمون عليها في جانبها الأصعب المتمثل في ضرورة تقديم الدعم المستحق لأصحابه في موعده دون نكوص وهذه الأمانة لها أكبر الأثر في إحجام الإدارة الخيرية عن استثمار الفائض النقدي أو أجزاء من الموارد بشكل يقوي من قدرة المؤسسة المالية ومن ثم يساعدها على النمو والتقدم والانتشار والاكتفاء فقط بالدور البديهي للجمعية في عملية إدارة الموارد من خلال استقبالها وتوزيعها أو إعادة توزيعها على المستحقين واختصار مراحل كثيرة من العمل المؤسسي وبما قد يحققه من تحسين المصداقية العامة والثقة في الجمعية الخيرية، وبالتالي تضييع العديد من الفرص على نمو المؤسسة ورفاهية من تدعمهم وتغلق الباب أمام استيعاب فئات جديدة من المعوزين والمحتاجين والفقراء، يضاف إلى ذلك أن أسواق الاستثمار اليوم أصبحت تحت وطأة العولمة والاقتصاد العالمي المفتوح أصبحت تحتمل الكثير من المجازفة وهو أمر لا شك سيعرض أموال المعوزين للخطر وسيعرض الإدارة للمساءلة وربما يفقدها ثقة الممولين حتى وإن كان كانت حسنة النية وبريئة أمام الله إن تعرضت هذه الأموال للضياع، كما أن قدرات المؤسسات التجارية والاستثمارية المتخصصة تعجز مثيلاتها عن المنافسة لا سيما إن كانت قدراتها المادية والاستثمارية ضعيفة أو محدودة، وهو ما يعزز ضرورة إيجاد حلول لهذه الإشكالية ووجود أدوات من شأنها فتح آفاق ودروب للاستثمار يتحقق منها النمو والنجاح.

ومن أبرز الإشكاليات التي تواجه الجمعيات الخيرية في الاستثمار(مفرح ،2011):

- الافتقار إلى هدف واضح ومحدد للاستثمار.
- استشارة شخص غير متخصص أو صاحب تجربة محدودة جداً في مجال الاستثمار.
- عدم إدراك أبعاد عملية الاستثمار على نشاط الجمعية الخيرية.
- البعد عن الواقعية والمبالغة في التفاؤل وتوقع الأرباح.
- البدء في التوقيت غير المناسب؛ بسبب التأخير في البت في القرار، أو الاستعجال فيه.

لذا ينبغي على العاملين في إدارة الجمعيات الخيرية الاعتماد على القاعدة الأساسية لنجاح الاستثمار وهي حصر مسئولية الاستثمار في إدارة أو قسم أو فرد على الاقل مع تفرغه لهذه المسئولية، وتخصصه فيها أو الاستعانة بمختصين بذلك.

4.2.3.2 نماذج من مؤشرات نجاح الاستثمار في الجمعيات الخيرية:

- **(نموذج جمعية الإصلاح في الكويت) (مفرح،2011).**

- جمعية الاصلاح في الكويت أسست عام (1983)م، وقد صمم مقر الجمعية بحيث يضم العديد من المرافق الاستثمارية (نادي مؤجر لمستثمر، مطعم، ويوجد اشتراك سنوي قيمته (12ديناراً) لكل من يرغب الاستفادة من مرافق الجمعية، مثل الملاعب على مدار العام).
- أي مشروع يخص الجمعية يتم دراسته قبل إطلاقه، ثم التسويق له حتى يكتمل 50% من احتياجاته، ثم البدء بإنشائه، واستمرار العمل على تسويقه.
- تؤسس المشاريع في الجمعية على أن تكون استثمارية فيما بعد وتصرف على نفسها، مثل: مشروع جيبوتي، مشروع سيرلانكا، مشروع البوسنة، مشروع اندونيسيا، وكل مشروع يحتوي على مرافق استثمارية تجعله قادراً على الاستمرار مستقبلاً، وتمويل نفسه ذاتياً.

- **(نموذج هيئة الأعمال الخيرية / الإمارات).**

- تأسست هيئة الأعمال الخيرية الامارتية في نوفمبر/1984م، وتنفذ الهيئة مشاريعها ضمن أربعة برامج رئيسية وهي: البرنامج الاجتماعي، البرنامج الصحي، البرنامج التعليمي، البرنامج الإغاثي، يعمل في الهيئة 150موظفاً بدوام كامل،234مشرف متطوع (دوام جزئي)، كما يوجد للهيئة استثمارات تهدف إلى تنمية مواردها المالية، وتوظيف بعض أرصدتها في مجالات الوقف العقاري والمقاولات والتعليم .
- وقد تم تأسيس مؤسسة مستقلة لإدارة الاستثمارات، والإشراف على تسييرها وتنمية الموارد فيها .
- وقد نفذت الهيئة مشاريع مهمة كثيرة من أبرزها:

مشاريع داخل الإمارات:

- صندوق طالب العلم.
- صيانة منازل المواطنين المتهالكة والآيلة للسقوط.
- تأثيث منازل الأسر الفقيرة .

مشاريع خارجية :

- مشاريع كفالات الأيتام وبناء مراكز لهم.
- مشاريع الأسر المنتجة وتوفير فرص عمل لهم.
- مشاريع الرغيف الخيري.
- مشاريع تسيير معسكرات اللاجئيين الإرتريين.

الخلاصة:

يتبين من خلال هذا المبحث أن نجاح عمليات الاستثمار في الجمعيات الخيرية لها قواعد وضوابط، من أهمها: (المشروعية، التخطيط المحكم، الاستعانة بالمتخصصين، البعد عن المخاطرة الكبيرة، التنظيم الدقيق، المسئولية)، ويتبين أيضاً أنه يوجد إشكاليات تواجه الجمعيات الخيرية في الاستثمار، وينبغي على العاملين في إدارة الجمعيات الخيرية العمل على مواجهاتها.

الفصل الثالث:
الدراسات السابقة

1.3 الدراسات المحلية

2.3 الدراسات العربية

3.3 الدراسات الأجنبية

4.3 التعقيب على الدراسات السابقة

5.3 الفجوة البحثية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو أحد أطرافه، إيماناً من الباحث بالصفة التراكمية العلمية التي تعني الاستفادة من تجارب الآخرين.

وقد قسم الباحث الدراسات السابقة إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية، ثم تلا ذلك التعقيب على الدراسات السابقة، ثم بيان الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1.3 الدراسات المحلية:

1 . دراسة (المصري، 2017) بعنوان:

" فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة:

- فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني بنسبة 79.20%، وتهتم بالبناء التنظيمي بنسبة 78.48%، وبالكفاءة المؤسسية بنسبة 80.60 %، وبالقيادة الفاعلة بنسبة 79% وبالسياسة التمويلية بنسبة 77.40%، وبالكفاءة التسويقية بنسبة 8.40%.

- دور وحدة تجنيد الأموال بمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة بنسبة 79.40%.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: الحرص على استقطاب أكبر عدد من العاملين الأكفاء في وحدة تجنيد الأموال لما لذلك من أهمية تساعد في تطوير وحدة تجنيد الأموال، وإعطاء العاملين مكافآت مميزة ومناسبة، وأن تهتم الإدارة العليا بالمنظمة اهتماماً عال المستوى بالعاملين بوحدة تجنيد الأموال، وأن تحرص منظمات المجتمع المدني على إعادة صياغة خططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق مفاهيم تغيير المجتمع وترسيخها وتطويرها، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس بدلاً من الاتكالية، من خلال تمويل مشاريع صغيرة لصالح المستفيدين.

2.دراسة (الأغا، 2015) بعنوان:

" مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في التنمية بمحافظات غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في التنمية بمحافظات غزة، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الجمعيات الخيرية بقطاع غزة والبالغ عددها 482جمعية، وتكونت من طبقة عشوائية عددها 168 من الجمعيات الخيرية بقطاع غزة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

تساهم الجمعيات الخيرية في التنمية بقطاع غزة بنسبة 62.6%، ويلعب التمويل للجمعيات الخيرية بقطاع غزة دوراً في تحقيق التنمية بنسبة 58.7%، وبينت أن هناك انسجاماً بين برامج ومشاريع الجمعيات الخيرية بقطاع غزة مع خطة التنمية الوطنية، وأن البيئة السياسية والقانونية للجمعيات الخيرية بقطاع غزة تساهم في تحقيق التنمية بنسبة 65.9%.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجمعيات الخيرية بتنفيذ مشاريع مدرة للدخل تحقق عائداً ذاتياً يمكن الاعتماد عليه في تمويل برامجها ومشاريعها، وتبني الجمعيات الخيرية لمشاريع تنموية تساهم في تحقيق دخل مستقل للمستفيدين حتى يتمكنوا من إدارة شئونهم بأنفسهم بعد انتهاء المشروع مما يعزز الدور التنموي لتلك الجمعيات، وكذلك أوصت بالاستفادة من تقييم الجمعيات الخيرية وفق مؤشرات البرنامج الوطني الذي يهتم بالبعد التنموي في عمل الجمعيات.

3. دراسة أبو شمالة (2015):

بعنوان: التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مستوى التحديات الداخلية التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة جاء بمتوسط حسابي (2.548) ووزن نسبي (50.956)، وهو بدرجة (قليلة).
- مستوى التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة جاء بمتوسط حسابي (4.270) ووزن نسبي (85.404)، وهو بدرجة (كبيرة جداً).
- التحديات الداخلية التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة مرتبةً كالتالي: الموارد المالية والمادية، الموارد البشرية، النظم واللوائح والممارسات الإدارية، وأساليب تقديم الخدمة.

- التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة مرتبةً كالتالي: البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية، والبيئة القانونية.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: إقامة المنظمات الأهلية لمشاريع استثمارية، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي.

4 . دراسة اضهير (2015):

بعنوان: معوقات التمويل الدولي للجمعيات الاسلامية الخيرية في قطاع غزة، وسبل التغلب عليها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات التمويل الدولي للجمعيات الاسلامية الخيرية، وسبل التغلب عليها، والوقوف على أبرز المشكلات التي تسببت في ضعف هذا التمويل، والوسائل التي يمكن للجمعيات الخيرية من خلالها جلب تمويل من المؤسسات الدولية.

وقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي، حيث تم إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة على عدد من العاملين في المستويات الادارية العليا والوسطى للجمعيات الخيرية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة قيام الجمعيات الخيرية الإسلامية بزيارات للدول الأوروبية، لحشد الدعم المجتمعي، لمواجهة حملات التشويه التي تشن ضد الجمعيات.
- تطوير عملية تسويق المشاريع والأنشطة في الجمعيات الخيرية الإسلامية داخلياً وخارجياً، لتوضيح الدور الاجتماعي الذي تقوم به.

5 . دراسة إسماعيل وشطناوي (2012):

بعنوان: جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية.

هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الإيجابي لجمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية، من خلال التقدير الاقتصادي والشرعي لأربعة نماذج من جمعيات العمل التطوعي في الضفة الغربية.

وأوصت الدراسة بالتالي:

- بناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في مجال دعم وتشجيع العمل الخيري التطوعي الهادف لمعالجة أزمة الفقر في المجتمع، ومراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الخيري التطوعي.

- اعتماد الجمعيات بشكل أفضل على التمويل الإسلامي والداخلي، حتى لا يكون التمويل خارجياً وموجها لتحقيق أغراض سياسية تضر بمصالح الفلسطينيين.

6.دراسة العدارية (2011):

بعنوان: نحو إستدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية / "الإغاثة الزارعية نموذجاً".

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية التمويل المحلي، والتمويل الذاتي لإستدامة المؤسسات غير الربحية بالضفة الغربية، وفرص الحصول عليه، والآثار الإيجابية المترتبة على توفير التمويل المحلي في تحفيز أنشطة المؤسسات غير الربحية في الضفة الغربية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة :

إن مصادر التمويل المحلي المستدام وفرص الحصول عليه لتمويل أنشطة الإغاثة الزراعية جاءت بدرجة "منخفضة "، كما أظهرت النتائج ان المعوقات التي تواجه الإغاثة الزراعية للحصول على التمويل المحلي جاءت بدرجة متوسطة ، وعن أهم المعوقات التي تواجه الإغاثة الزراعية للحصول على التمويل المحلي تمثلت في "الوضع الاقتصادي المتردي".

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة التركيز على المشاريع المدرة للدخل، والقادرة على توفير فرص الاستدامة الذاتية لها ، وتفعيل دور الاعتماد على التمويل الخارجي للإغاثة الزراعية، والعمل على تثقيف وتوعية المجتمع الفلسطيني بما يخص هذه المؤسسات غير الربحية لإظهار أهميتها ودورها.

7.دراسة أبو راس (2010):

بعنوان: انعكاس ضعف إدارة المؤسسات الأهلية على تمويل الأنشطة في محافظة نابلس.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة المنظمات الأهلية في (نابلس)، وأثرها على تمويل أنشطتها. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (21) منظمة أهلية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- وجود ضعف في إدارة المنظمات الأهلية، انعكس على قدرة هذه المنظمات في الحصول على تمويل أنشطتها.

- أن من أسباب ضعف إدارة المنظمات الأهلية عدم وجود موظفي إدارة دائمين لديها، واعتمادها على المتطوعين.
- أن المنظمات الأهلية خضعت لشروط الممولين، والقيود المفروضة من قبل الحكومة على حساباتها.
- وجود ضعف في المهارات الإدارية لدى موظفي المنظمات الأهلية.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: تعزيز المهارات الإدارية لإدارات المنظمات الأهلية الصغيرة، من خلال برامج تدريبية فعَّالة، وتطوير مصادر تمويل محلية وذاتية، لتفعيل دور المنظمات الأهلية، وتعزيز قدرتها على تنفيذ خططها، وتقليل تنافسها على التمويل الخارجي، وإجراء دراسات وأبحاث لمناقشة المشاكل المترتبة على الشروط التي يفرضها الممولون.

8. **دراسة النباهين (2008):**

بعنوان: تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود أو غياب الإدارة المالية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، وتحديد المعوقات التي تواجه ممارسة واستخدام الإدارة المالية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (550) موظفاً (مدير مالي أو من يقوم بمهامه في المنظمة)، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- مدى وجود الإدارة المالية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة بلغ نسبة (88.1%).
- المعوق الأول للمنظمات الأهلية أن الإدارة المالية تحتاج لتكلفة عالية، وأن المنظمات الأهلية غير قادرة على دفعها.

وأوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها: العمل على دراسة معوقات ممارسة واستخدام الإدارة المالية في المنظمات، حسب ظروف وبيئة كل منظمة، ومن ثم كيفية التغلب على تلك المعوقات.

9.دراسة النمروطي والفرا (2005):

بعنوان: معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة.

سعت الدراسة للتعرف على معيقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة، وقامت الدراسة بتقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته كافة، وخلصت الدراسة الى اهم النتائج منها:

- أن هناك ندرة في تمويل المشاريع وارتفاع أسعار الفائدة للقروض الممنوحة.
- أن من معيقات الاستثمار الخارجي عدم ملاءمة قوانين الاستثمار في فلسطين لمواكبة ودعم الاستثمار الخارجي.

وأوصت الدراسة بتطوير المناخ الاستثماري في قطاع غزة، وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، ووضع سياسة ائتمانية وتمويلية مناسبة للاستثمار.

10.دراسة شرف (2005):

بعنوان: أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية – دراسة ميدانية – المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (115) من شاغلي المهام المالية في المنظمات الأهلية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- تقديرات الوضع المالي المنظمات الأهلية بلغت نسبة (54.5%)، ودرجة توفر المقومات في الهيكل التنظيمي بلغت نسبة (58.3%)، ودرجة توفر المقومات في النظام المحاسبي بلغت نسبة (67.3%)، ودرجة توفر أنظمة الضبط الداخلي بلغت نسبة (51.3%)، ودرجة الالتزام بمعايير الأجهزة الرقابية ومؤسسات التدقيق بلغت نسبة (70%)، ومدى استخدام الأدوات الرقابية بلغت نسبة (55.5%).
- يوجد علاقة ارتباط طردية بين توفر أساليب الرقابة المالية في المنظمات الأهلية والوضع المالي لها.
- أن المصدر الأكبر من مصادر دعم المنظمات الأهلية هي من الدول الأجنبية، تليها في الدعم الدول العربية، بينما الدعم المحلي والتبرعات من الحكومة الفلسطينية تشكل جزءاً بسيطاً من الموارد للمنظمات الأهلية.

وأوصى الباحث بعدة توصيات منها: زيادة فعالية الرقابة المالية الداخلية، من خلال تطوير الهيكليات التنظيمية للمنظمات الأهلية التي تعاني من ضعف وقصور في تلك الهيكليات،

إضافة إلى تطوير الأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي، وزيادة استخدام الأدوات الرقابية، وذلك في ضوء الإمكانات المتوفرة.

11.دراسة أبو القمصان (2005):

بعنوان: فرص الاستثمار وتحديات المستقبل.

دراسة أعدت على هامش مؤتمر التنمية والاستثمار المنعقد بالجامعة الإسلامية، حيث تحدثت عن البيئة الاستثمارية وفرص الاستثمار في فلسطين وذكرت عدة مميزات يمنحها قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين.

وسردت الدراسة عدة مزايا هامة تميز البيئة الاستثمارية في فلسطين يمكن التعويل عليها، كما تناولت الدراسة تقييم لأداء القطاعات الاقتصادية في فلسطين ومدي مساهمة كل قطاع في الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بإعادة تقييم قوانين الاستثمار، بما يخدم تشجيع حقيقي للاستثمار في فلسطين.

12.دراسة عبد الكريم (2002):

بعنوان: تقييم استمرارية التمويل طويل الأجل للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حالة استمرارية التمويل للمنظمات الأهلية الفلسطينية، بالتركيز على مصادر هذا التمويل واستخداماته، إلى جانب تقييم بعض المتغيرات كالقيادة، والحكم والإدارة، والمشاركة المجتمعية.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً أسلوب دراسة الحالة، وأُجريت الدراسة على المنظمات الأهلية في الضفة والقطاع، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- أن ما يقارب (53%) من المنظمات الأهلية تعاني من العجز المالي في ميزانيتها.
- أن المنظمات الأهلية متنوعة في مجالات عملها، وهي تساند مجموعات من الناس في كافة المناطق الجغرافية، وأنها قد أخذت على عاتقها مجموعةً واسعةً من الرسالات.
- أن البيئة القانونية التي تعمل بها المنظمات الأهلية هي بيئة إيجابية بشكل عام، وأن هناك قانوناً متقدماً وليبرالياً قد تم العمل به منذ يناير عام 2000م.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: تطوير أساليب إدارة العمل في المنظمات الأهلية، وضرورة تنسيق عمل المنظمات الأهلية في أنحاء الوطن، بما يخدم تبادل الخبرات فيما بينها، وتنوع مصادر التمويل، لما له من أهمية على استمرارية التمويل، وخاصة التمويل طويل الأجل.

13.دراسة مكحول (2002):

بعنوان: الاستثمار والبيئة الاستثمارية في قطاع غزة والضفة الغربية.

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الاستثمار وملامح البيئة الاستثمارية ومكوناتها وسبل تطويرها في فلسطين، حيث أوصت بإجراء مراجعة شاملة وتقييم لأوضاع مرافق البنية التحتية في فلسطين لتطوير البنية التحتية للاستثمار، وذلك لحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، وعلى صعيد البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار، وأوصت الدراسة بتوحيد الإطار التشريعي والقوانين الحاكم للنشاط الاقتصادي في كل من الضفة والقطاع، واستكمال سن القوانين الخاصة بذلك، بالإضافة إلى إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بتلك القوانين.

2.3 الدراسات العربية:

1. دراسة البيشي (2013):

بعنوان: العمل الخيري في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي – دراسة حالة.

هدفت الدراسة لبيان واقع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وتقديره اقتصادياً وشرعياً من خلال دراسة حالة جمعية باب رزق الخيرية بالمملكة.

وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها:

- مضاعفة موازنة الدعم للجمعيات الخيرية، لتتمكن من تقديم خدماتها بشكل أكبر وأنفع.
- أن تلتزم الجمعيات الخيرية بالتخصصية في أعمالها، فلا مداخلة بين المشاريع.

2. دراسة أبو بكر (2011):

بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار التي تقوم بها المنظمات الأهلية ومصادر تمويلها، وكذلك دور المنظمات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة، وأهم المشكلات التي تواجهه.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدما أسلوب دراسة الحالة، وتكونت عينة الدراسة من المنظمات الأهلية في مدنية مقديشو في (الصومال)، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة:

- أن التمويل الأجنبي يُؤثِّر أحياناً على استقلالية المنظمات الأهلية.
- أن أغلب الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنظمات الأهلية هي تقديم المساعدات المالية، ثم عمل مشروعات صغيرة.
- صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة من قبل المنظمات الأهلية في كثير من الأحيان.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة مشاركة الفقراء أنفسهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية، وضرورة تعديل الأنظمة واللوائح الأساسية للمنظمات الأهلية، حسب مستجدات الرؤية المحلية والدولية لعمل تلك المنظمات ودورها في المجتمع.

3. دراسة الزيادي (2011):

بعنوان: دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر (دراسة مقارنة).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المنظمات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في (مصر). واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من المسئولين والعاملين والمتطوعين في المنظمات الأهلية، واستخدم الباحث المقابلات الشخصية كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- يوجد تأثير لدور المنظمات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر.
- لا تقدم المنظمات الأهلية مساعدات كافية لإقامة مشاريع صغيرة.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة اهتمام المنظمات الأهلية المعنية بمعالجة مشكلة الفقر، بالدمج بين أكثر من أسلوب من أساليب استهداف الفقر.

4. دراسة ملاوي (2010):

بعنوان: دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الأسلوبين الوصفي التحليلي والاستقرائي عن طريق الرجوع للأدب المتعلق بمفهوم العمل الخيري والأدب المتعلق بمفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثمّ

الربط بينهما عن طريق إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف أو النتائج المرجوة من العمل الخيري ومؤشرات أو مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

وبعد استعراض مفهوم العمل الخيري والأهداف المرجوة منه ومفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته أو مظاهره، تبيّن بأن العمل الخيري يساهم مساهمة فعّالة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، حيث أن العمل الخيري يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه هي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ولذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة دعم العمل الخيري بجميع أشكاله، سواءً عن طريق توفير الدعم المالي أو إيجاد التشريعات القانونية والإدارية أو غيرها من الوسائل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في أي بلد.

5. دراسة عبد الكريم (2009):

بعنوان: تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزارعية واستدامتها.

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية الريفية في إحداث تنمية زراعية لتحسين الأحوال المعيشية لهذه المجتمعات في الريف السوداني. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- إن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية لها دور فاعل في إرساء دعائم التنمية الزراعية والريفية بالمنطقة.
- هنالك زيادة في إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة أثناء عمل المنظمات، ويعود ذلك إلى انسياب التمويل، وتوفير المدخلات الزراعية في الزمن المحدد للزراعة.

وأوصت الدراسة بما يلي:

- تطوير مرتكزات التنمية الريفية التي تحدد استقرار المزارع بمنطقته.
- دراسة كل جوانب العمل الزراعي والحياة الريفية بصورة عامة وتحديد العوامل المؤثرة في أوضاع المنطقة مما يساعد على استمرارية العمل التنموي بها، وجمع وتوحيد الخدمات الإرشادية في برنامج إرشادي واحد وواضح ومحدد لرفع الوعي، وتوفير التمويل الزراعي بالصيغ التي تلائم طبيعة المنطقة.

- رفع قدرات المستفيدين والمنفذين، وذلك بزيادة جرعات التدريب، بهدف تحقيق أهداف برامج المنظمات.
- وجوب تطبيق المعايير الموضوعة لتنفيذ البرامج التي تنفذها المنظمات، دون تدخل السلطات الحكومية في تغييرها
- خلق تنظيم فاعل داخل هذه المجتمعات للمتابعة والتقييم أثناء تنفيذ برنامج التنمية وبعده.

6. دراسة السيد (2006):

بعنوان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة الريفية دراسة حالة مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان السودانية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فعالية الخدمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لتنمية المرأة الريفية بشمال كردفان ومن خلال إبراز حجم مشاركة المرأة في البرامج المقدمة لها.

واعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر الأولية والثانوية، كما استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن نسبة المشاركين في البرامج والمشاريع التي قدمتها المنظمات (71%) وغير المشاركين (29%) ونسبة المشاركة وسط النساء أعلى من الرجال، كما أثبتت النتائج أن المرأة لها نجاح كبير من خلال الحصول على الإقراض، وخاصة في مجموعات الخدمة الذاتية.

وخلص الباحث إلى بعض التوصيات التي تساهم في وضع الحلول والمعالجات لبرامج التنمية عامة وتنمية المرأة خاصة، وهي أن الدولة والمسئولين على الإحصاءات الاقتصادية قياس النشاط الإنتاجي بصورة دقيقة حتى يبرز دور المرأة ومساهماتها في الناتج المحلي وكما يوصي الباحث الدولة لإتاحة فرص أوسع للائتمان عبر البنوك بالتنسيق مع المنظمات والجمعيات النسائية العاملة في مجال تنمية المرأة حتى تعم الفائدة كل القرى في كردفان.

7. دراسة بركات (2005):

بعنوان: تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الاصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر.

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء الأحداث المعاصرة التي يمر بها المجتمع العربي على المستوى الداخلي والخارجي، وبلورة العوامل المساعدة لتفعيل

دور الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح بالمجتمع العربي المعاصر من خلال رؤية مهنية متخصصة، وذلك لما لها من أهمية في النهوض بالمجتمعات العربية.

وكانت أهم توصيات الدراسة ما يلي:

- دعوة المواطنين من خلال وسائل الاتصال المختلفة إلى المشاركة التطوعية بكافة صورها لدعم الجمعيات الخيرية بما يمكنها من أداء رسالتها والنهوض بمسؤولياتها.
- تقويم أوضاع هذه الجمعيات بصفة دورية، بهدف الاستفادة من نتائج التقويم في تطوير وتحسين البرامج والخدمات التي تقدمها واستحداث برامج جديدة.

8. دراسة (البلوي،2002):

بعنوان: بناء قدرات المنظمات غير الحكومية السعودية – دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بناء قدرات المنظمات الأهلية (السعودية). واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من المنظمات الأهلية العاملة في مدينة جدة، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة:

- أن المنظمات الأهلية لا زالت تفتقد العديد من المقومات الإدارية والتخطيطية.
- أن نسبة مرتفعة من قيادات وموظفي المنظمات الأهلية التي ينتمون إليها غير متخصصين في العمل الأهلي التطوعي.
- هناك قصور في مجال توفير فرص تدريبية للعاملين في المنظمات الأهلية.
- تعاني نسبة مرتفعة من المنظمات الأهلية من قصور في عمليات التمويل.
- عدم وجود علاقة مع المنظمات الأهلية الأخرى أو الجهات المانحة بشكلٍ شبه تامٍ.
- الحاجة لإجراء بعض التعديلات في التشريعات المنظمة لعمل المنظمات الأهلية.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة تنمية قدرات إدارة المشروعات والبرامج، من حيث: التخطيط، التنفيذ، الرقابة، التقييم.

3.3 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Forhad & Hassan (2013):

The Role of NGOs in the Sustainable Development in Bangladesh.

بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة في بنجلادش.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمة المستهدفة في عملية التنمية المستدامة، وكذلك التعرف إلى مدى تأثير هذه المنظمة على مبادرات التنمية المستدامة وتحليلها.

وتم اختيار منظمة اللجنة التقدمية لتطوير ريف بنجلادش محلاً للدراسة، واختيار قريتين في مقاطعة تاشاند بور في بنجلادش، وهما مجال عمل المنظمة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي والوصفي، واعتمدت الدراسة على المقابلات النوعية، حيث نفذ الباحثان (16) مقابلة بشكل مباشر أبو بشكل غير مباشر مع المستفيدين من خدمات المنظمة في القرية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة أن تساهم إيجابياً في عملية التنمية المستدامة إلى مستوى معين.
- إن نجاح تنفيذ البرامج يعتمد على كفاءة العاملين في تلك المنظمات.

1. دراسة Hedayat & Marof (2010):

The Role of NGO,s in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development.

بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية المجتمعية المستدامة.

سعت الدراسة من الهند إلى توضيح مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية المستدامة، واعتمدت الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في البلدان النامية في العالم الثالث، كما اعتمدت علي تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار. وأوضحت الدراسة النتائج التالية:

- أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين من أجل التنمية المستدامة.
- أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات،

والاعتماد على الذات من خلال خلق فرص عمل وتوليد الدخل في المدى الطويل، وهذا التمكين الاقتصادي يسهم في التنمية المجتمعية المستدامة، من خلال بناء وتطوير قدرات المجتمع مثل القدرة والمهارة والمعرفة لتعبئة الموارد ، وتخطيط وتقييم المبادرات المجتمعية وحل المشاكل لكسب السيادة على حياة الافراد، كما أنه يحفز المجتمع للمشاركة في المشاريع ومساعدته على تحسين نوعية الحياة.

- تعمل المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وعلاوة على ذلك علي تعبئة المجتمعات المحلية، لتكون قادرة علي الاعتماد على الذات، وتساعد كذلك المجتمعات لاكتشاف إمكاناتها والاعتماد على مواردها الخاصة.

2. دراسة (Tohirin, 2010)

The Cash Waqf For Empowering The Small Businesses In "Indonesia".

(الوقف النقدي لتمكين المشروعات الصغيرة في اندونيسيا)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نموذج الوقف النقدي، وما يقدمه من دعم في سبيل تمكين المشروعات الصغيرة. حيث إن معظم المشروعات الصغيرة لا تستطيع الحصول على الدعم من المؤسسات الرسمية وذلك لقلة الضمانات، أو أنها تفشل في الوفاء في تحقيق شرط الاقتراض من المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف النقدي يعتبر وسيلة من وسائل الأنشطة التطوعي الإسلامية الهامة التي تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والتي تعمل بدورها على توفير الكثير من فرص العمل للعاطلين، والإسهام في تحسين توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والعمل على تقليل الفجوة الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها إنشاء مؤسسات مالية وقفية قوية تتألف من الحكومة والمؤسسات الخاصة لاستخدامها في تمكين المشروعات الصغيرة من خلال توفير التمويل لها، كما أوصت بالقيام على إنشاء مشروعات مشتركة بين أصحاب المشاريع والمؤسسة الوقفية.

3.دراسة Systemic Excellence Group (2009):

Developing the Capacity of Non-Governmental Institutions.

بعنوان: تنمية قدرات المؤسسات غير الحكومية.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الممارسات الخاصة بتنمية قدرات المنظمات الأهلية في (ألمانيا)، وتحديد الآليات المتبعة لتطوير قدرات هذه المنظمات، لمواكبة التحديات والمتطلبات المستقبلية.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة في المنظمات الأهلية في ألمانيا، وتم استخدام المقابلات كأداة للدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- أن تطوير القدرات الخاص بالمنظمات الأهلية مرتبطٌ بالهيكلية والعمليات الداخلية.
- أن الممارسات داخل المنظمات الأهلية ترتكز على تحديد الرؤيا المستقبلية، وتعريف الأهداف بشكلٍ محددٍ، بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: تركيز المنظمات الأهلية على تنمية قدراتها في خمسة مجالات هي: التخطيط الاستراتيجي، التقييم، بناء القدرات، التنسيق، تنمية الموارد البشرية.

4. دراسة Satterthuaite & Gabriela (2008):

The Role of Local Organization in Sustainable Development.

بعنوان: دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى تناول دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة من خلال محاولاتها للحد من الفقر، وتحسين أوضاع السكان اللذين يعيشون في نطاق نفوذها من خلال توفير المدارس وتحسين الرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي، ودعم سبل العيش وشبكات الأمان الاجتماعي وتقريبا في جميع جوانب البيئة الجيدة.

بينت الدراسة أن الإدارة تعتمد على المعرفة المحلية والعمل المحلي، والإدارة البيئية الجيدة التي تعتمد على المنظمات المحلية، ولتحقيق الأهداف الإغاثية للألفية الثالثة والأهداف الأخرى المرتبطة بها، فإن هذا يعتمد على المنظمات المحلية والوكالات المانحة.

5. دراسة (EL-AFF, 2007)

Institutional sustainability: Mainstreaming project management "best practices in Palestine NGO's"

هدفت الدراسة للتطرق لموضوع الاستدامة المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال محورة الممارسات السليمة لإدارة المشاريع في المؤسسات، حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية تتميز بكونها تشغل عدد كبير من العمالة، ميزانيتها صغيرة إلى متوسطة في الأغلب، هيكليتها مبنية على الإدارات وغالباً لا يوجد فيها مدير مشاريع متفرغ، كما أن الجهات المانحة لم تسهم بشكل فعال في الحد من المشاكل التي تواجه إدارة المشاريع في المؤسسات غير الحكومية بل على العكس ساعدت في زيادة حدتها.

6. دراسة Volume (2004م):

A methodological approach and framework for sustainability assessment in NGO-implemented primary health care programs.

بعنوان: نهج منهجي وإطار لتقييم الاستدامة في المنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية.

نوهت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالاستدامة يتطلب تفكيراً منهجياً ونظامياً للعمليات الإنسانية والاجتماعية والتنظيمية وراء منظور الطب الحيوي بحتة، ويتم تنظيم نظام المساعدة الشاملة حول ثلاثة أبعاد مترابطة التقييم: الصحة والخدمات الصحية، وقدرة وقابلية للمنظمات المحلية، وقدرة المجتمع في سياقها البيئي الاجتماعي.

ويستخدم نظام المساعدة الشاملة للعمل على التخطيط التشاركي.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين ظروف القياس في الأبعاد الثلاثة، لكي تتوافق مع التقدم نحو وضع صحي مستدام للسكان؛ ليفتح هذا الإطار فرصاً جديدة للتقييم وتصميم البحوث ويضع الاستدامة في مركز البرمجة للرعاية الصحية الأولية.

7. دراسة (Anastasia Kartasheva،2004):

Optimal Design of Investment Promotion Policies.

بعنوان: التصميم المثالي لسياسات تشجيع الاستثمار.

تناولت الدراسة السياسات الحديثة المتبعة في تشجيع الاستثمار وخصوصاً الاستثمار الأجنبي، فقد ركزت على سياسات معينة تهدف لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي أشارت العديد من تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات

والحوافز الضريبية وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي، وتنمية الكادر البشري وتنمية الصادرات علي حساب الواردات.

4.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

- **من حيث الموضوع:**

- تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع الاستثمار، مثل دراسة (أبو القمصان، 2005)، (النمروطي والفرا، 2005)، (مكحول، 2002).
- تناولت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة موضوع الاستدامة والتنمية المستدامة، مثل دراسات (المصري،2017)(أبو بكر، 2011)، (العدارية،2011)،(ملاوي، 2010)، (عبدالكريم، 2009)، (Forhad & Hassan ،2013)، (Satterthuaite & ،2008 Gabriela)، (Volume ،2004).
- تناولت مجموعة ثالثة من الدراسات السابقة موضوع التمويل، مثل دراسات (اضهير، 2015)، (أبو راس، 2010)، (شرف، 2005)، (عبدالكريم، 2002).
- تناولت مجموعة رابعة من الدراسات السابقة واقع الجمعيات الخيرية، ودورها في المجتمع، مثل دراسة (أبو شمالة، 2015)، (إسماعيل، 2012)، (النباهين، 2008)، (البيشي، 2013)، (الزيادي، 2011)، (السيد، 2006)، (بركات، 2005)، (البلوي، 2002)، (Systemic Excellence Group, 2009) وتناولت دراسة (الأغا،2015) دور الجمعيات الخيرية في التنمية.

- **من حيث الزمان:**

- تعتبر جميع الدراسات السابقة حديثة نسبياً، فقد تم تطبيقها خلال الفترة من 2002م إلى 2015م.

- **من حيث المكان:**

- اختلفت أماكن تطبيق الدراسات السابقة، فمنها ما طبق في فلسطين (قطاع غزة، الضفة الغربية)، ومنها ما طبق في الدول العربية: (السعودية، الصومال، مصر، السودان)، ومنها ما طبق في الدول الأجنبية (بنجلادش، الهند، ألمانيا).

- **من حيث المنهج:**

- اعتمدت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دراسة الحالة، إلا أن دراسة (ملاوي، 2010) اعتمدت الوصفي التحليلي والاستقرائي، واعتمد دراسة (2013، Forhad & Hassan) المنهج الكمي والوصفي.

➢ **من حيث الفئات المستهدفة:**

- استهدفت معظم الدراسات السابقة الجمعيات الخيرية، إلا أن بعض الدراسات تحدثت عن الاستثمار بصفة عامة، مثل دراسة (أبو القمصان، 2005)، (النمروطي والفرا، 2005)، (مكحول، 2002).

➢ **من حيث الأدوات:**

- استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة لجمع البيانات، وقد استخدمت دراسة (أبو شمالة، 2015) الاستبانة والمقابلة معاً، بينما استخدمت دراسة (2013، Forhad & Hassan) المقابلة.

5.3 الفجوة البحثية:

جدول (1.3): الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
- تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع الاستثمار، مثل دراسات (أبو القمصان، 2005)، (النمروطي والفرا، 2005)، (مكحول، 2002). - تناولت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة موضوع الاستدامة والتنمية المستدامة، مثل دراسات (المصري ،2017) (أبو بكر، 2011)، (ملاوي، 2010)، (عبدالكريم، 2009)(العدارية،2011). - تناولت مجموعة ثالثة من الدراسات السابقة موضوع التمويل، مثل دراسات (اضهير، 2015)، (أبو راس، 2010)، (شرف، 2005)، (عبدالكريم، 2002). - تناولت مجموعة رابعة من الدراسات السابقة واقع الجمعيات الخيرية، ودورها في المجتمع، مثل دراسة (أبو شمالة، 2015)، (إسماعيل، 2012)، (النباهين، 2008)، (البيشي، 2013)، (الزيادي، 2011)، (السيد، 2006)، (بركات، 2005)، (البلوي، 2002)، (Systemic Excellence Group, 2009)،(الأغا، 2015).	- هناك دراسات تناولت الاستثمار لكن ليس في تحقيق الاستدامة -هناك دراسات تناولت الاستدامة والتنمية لكنها لم تخصص الجمعيات الخيرية. - هناك دراسات تناولن موضوع الجمعيات الخيرية لكنها لم تربطها	- ربطت الدراسة الحالية بين موضوعي الاستثمار والاستدامة.

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
	بالاستدامة والاستثمار.	
- استهدفت معظم الدراسات السابقة الجمعيات الخيرية،مثل دراسة (أبو شمالة، 2015)، (إسماعيل، 2012)، -(النباهين، 2008)، (البيشي، 2013)، (الزيادي، 2011)، (السيد، 2006)، (بركات، 2005)، (البلوي، 2002)، (Systemic Excellence Group, 2009)،(الأغا، 2015). إلا أن بعض الدراسات تحدثت عن الاستثمار بصفة عامة، مثل دراسة (أبو القمصان، 2005)، (النمروطي والفرا، 2005)، (مكحول، 2002).	- لم تستهدف العديد من الدراسات السابقة الاستثمار في الجمعيات الخيرية	- استهدفت الدراسة الحالية الاستثمارفي الجمعيات الخيرية.
- اختلفت أماكن تطبيق الدراسات السابقة، فمنها ما طبق في فلسطين (قطاع غزة، الضفة الغربية) مثل(أبو شمالة، 2015)، (إسماعيل، 2012)، النباهين، 2008)، ، ومنها ما طبق في الدول العربية: (السعودية، الصومال، مصر، السودان)مثل(البيشي، 2013)، (الزيادي، 2011)، (السيد، 2006)، (بركات، 2005)، (البلوي، 2002)، ، ومنها ما طبق في الدول الأجنبية (بنجلادش، الهند، ألمانيا) مثل Systemic (Excellence Group, 2009) (Forhad & Hassan ،2013) (Volume ،2004).	- هناك دراسات تناولت الجمعيات الخيرية لكن ليس في غزة.	- طبقت الدراسة الحالية في قطاع غزة.

(المصدر: جرد بواسطة الباحث)

- **مجالات استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

- تحديد مشكلة وفرضيات الدراسة.
- بيان منهج الدراسة.
- تصميم أداة الدراسة (الاستبانة).
- بناء الإطار النظري للدراسة.
- مناقشة وتفسير النتائج، وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

➢ **تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

1. من حيث موضوع الدراسة: ندرة الموضوع وتفرده –على حد علم الباحث– حيث تناولت دور الاستثمار في تحقيق ا دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين "دراسة حالة عن جمعيات محافظات غزة ".
2. من حيث مجتمع الدراسة: حيث تميزت الدراسة في اختيارها للفئة العليا والمتوسطة من العاملين في الجمعيات الخيرية.
3. من حيث الحدود الزمانية والمكانية : حيث تم تطبيق الدراسة في الفترة 2016–2017 وتعتبر الدراسة حديثة، أما الحد المكاني فقد طبقت في قطاع غزة.

الخلاصة:

تناول الباحث في هذا الفصل الأدبيات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة أحدهما أو كليهما بشكل عام أو بشكل جزئي، واتعرض الباحث مجموعة منها وفق جغرافية اعدادها وهي موضحة كالتالي(محلية، عربية، أجنبية)، وهي مرتبة من الأحدث الى الأقدم، ومن ثم التعقيب على هذه الدراسات من حيث الموضوع، والزمان، والمكان، المنهج، الفئات المستهدفة، الأدوات.

ثم ذكر الباحث مجالات استفادة دراسته الحالية من الدراسات السابقة وما تميزت دراسته الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الرابع:
الدراسة العملية

1.4 المبحث الأول: المنهجية والإجراءات

2.4 المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول :

المنهجية والإجراءات

تمهيد.

1.1.4 إجراءات الدراسة.

2.1.4 منهج الدراسة

3.1.4الأساليب الإحصائية المستخدمة.

4.1.4 مصادر بيانات الدراسة

5.1.4 مجتمع الدراسة.

6.1.4عينة الدراسة.

7.1.4أداة الدراسة.

8.1.4صدق أداة الدراسة.

9.1.4ثبات أداة الدراسة.

10.1.4اختبار توزيع البيانات.

المبحث الأول:

المنهجية والإجراءات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل خطوات إجراء الدراسة العملية والمنهجية المتبعة، ومصادر البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الاستبانة، وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار توزيع البيانات.

1.1.4 إجراءات الدراسة:

تم القيام بمجموعة من الإجراءات والخطوات للوصول إلى أهداف الدراسة وهي:

1- **الخطوة الأولى:** تحديد الإطار العام للدراسة.

2- **الخطوة الثانية:** مراجعة الأدب السابق وإعداد الإطار النظري للدراسة.

3- **الخطوة الثالثة:** استعراض وتحليل الدراسات السابقة.

4- **الخطوة الرابعة:** تصميم أداة الدراسة وعرضها على محكمين مختصين قبل تطبيقها.

5- **الخطوة الخامسة:** تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة.

6- **الخطوة السادسة:** معالجة البيانات إحصائياً وتحليلها للوصول إلى النتائج.

7- **الخطوة السابعة:** عرض النتائج والاستنتاجات وتقديم الاقتراحات والتوصيات.

2.1.4 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للدراسة، لدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى الاستنتاجات، وسيعتمد الباحث أسلوب العينة الاستطلاعية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية (عبيدات واخرون ،2009: 176).

ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه " دراسة الواقع أو الظاهرة الموجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً عن طريق وصف الظاهرة مع بيان خصائصها، أو

تعبيراً كمياً فيعطينا وصفاً رقمياً مع بيان مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع غيرها من الظواهر" (على، 2013).

3.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة، وهي على النحو التالي:

1. **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** لقياس صدق الاتساق الداخلي.
2. **معادلة ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) و(طريقة التجزئة النصفية Split-Half):** **(Method)** لقياس ثبات الاستبانة.
3. **اختبار كولمجوروف – سمرنوف:** لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
4. **اختبار T للعينة الواحدة:** لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة على فقرات ومحاور الاستبانة، وللتعرف على مدى انحراف الاستجابات لكل فقرة من الفقرات عن وسطها الحسابي، إلى جانب المحاور الرئيسة، وللتعرف على قيمة "T"، وقيمة ".Sig".
5. **اختبار T لعينتين مستقلتين(T-Test):** للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لمتغير: (الجنس).
6. **اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA):** للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة لمتغيرات: (المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، الموازنة السنوية، عدد المشاريع الاستثمارية، عدد العاملين).

4.1.4 مصادر بيانات الدراسة:

تنقسم مصادر البيانات إلى نوعين، وهما: -

1- **البيانات الأولية:** وتتمثل في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك للتعرف على دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة.

2- **البيانات الثانوية:** وتتمثل في الدراسات السابقة والأدب السابق وما تحويه المكتبات من دراسات وأبحاث وكتب ومراجع في مجال الدراسة.

5.1.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالوظائف التي تقع في الفئة العليا والمتوسطة في الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة، حيث بلغ عدد العاملين من هذه الفئة 15120، موزعين كالتالي: (أعضاء مجلس إدارة بمتوسط عدد(7) –مدير تنفيذي عدد(1) –مدير دائرة عدد (2)– رئيس قسم عدد (5)، وتتوزع الجمعيات الخيرية العاملة وفي قطاع غزة كما هو مبين في جدول (1.2): إحصائية الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة ص 28.

6.1.4عينة الدراسة:

تم اختيار عينة، كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة، لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة، وفقاً لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات، حيث بلغت عينة الدراسة (375) شخصاً، وتم توزيع الاستبانات عليهم، ولكن تم استرداد (368) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة 98.3%، وقد تم حساب حجم العينة من خلال معادلة روبيرت ماسون التالية:

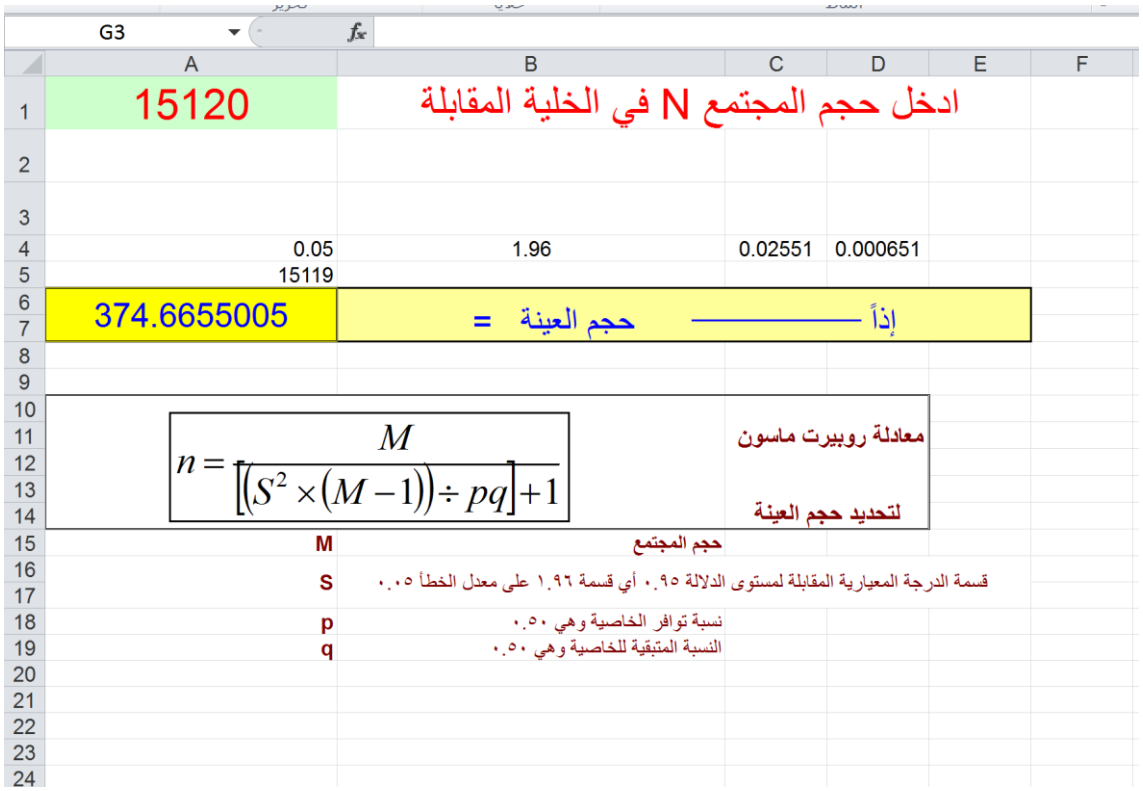

ويتوزع أفراد عينة الدراسة الحقيقية حسب البيانات الشخصية، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (1.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

م	الجنس	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	221	60.1
2	أنثى	147	39.9
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الذكور (60.1%) أكبر من نسبة الإناث وهي (39.9%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الموقع الوظيفي للفئة المستهدفة من الدراسة غالباً ما يقتصر على فئة الذكور؛ حيث تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع بيئة وثقافة المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى أن العمل الخيري يغلبه الطابع الميداني والذي يحتاج بطبيعته إلى الذكور أكثر من الإناث، وتقترب هذه النسبة من نسبة توزيع الجنس للقوى العاملة في فلسطين والتي بلغت في العام 2013م 69.3% للذكور، 30.7% للإناث حسب المسح الاقتصادي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(الجهاز المركزي للإحصاء الفلطيني،2013).

جدول (2.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	دبلوم	32	%8.7
2	بكالوريوس	247	%67.1
3	ماجستير	81	%22.0
4	دكتوراه	8	%2.2
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة من حملة الدبلوم هي (8.7%)، ومن حملة البكالوريوس هي (67.1%)، ومن حملة الماجستير هي (22%)، ومن حملة الدكتوراه هي (2.2%)، وهذا يدل على أن حوالي ثلثي أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، وخمس العينة من حملة الماجستير، ويعزى ارتفاع نسبة حملة مؤهل بكالوريوس نظراً لاعتباره المؤهل العلمي

الأساس في التوظيف، وارتفاع نسبة حملة الماجستير لطموح الكوادر العاملة، أما بالنسبة لحملة الدكتوراه (2.2%)فهذه النتيجة تتوافق مع الواقع.

جدول (3.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

م	العمر	العدد	النسبة المئوية %
1	من 20–أقل من 30 عام	127	%34.5
2	من 30–أقل من 40 عام	165	%44.8
3	من 40–أقل من 50 عام	55	%14.9
4	50 عام فأكثر	21	%5.7
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (من 20–أقل من 30 عام) هي (34.5%)، والذين أعمارهم (من 30–أقل من 40 عام) هي (44.6%)، والذين أعمارهم (من 40–أقل من 50 عام) هي (14.9%)، والذين أعمارهم (50 عام فأكثر) هي (5.7%)، ويعزو الباحث ارتفاع نسبة الفئة (من 20– 40 عام) إلى دور الشباب البارز في العمل التطوعي والخيري وأن العمل الميداني يحتاج إلى الشباب ، أما الأقل نسب فهي للذين أعمارهم (من 40–50 عام فأكثر) فهي غالبا تقتصر على مجالس الإدارة والميل إلى الخبرة والحكمة.

جدول (4.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

م	عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 4 سنوات	123	%33.5
2	من 4–أقل من7 سنوات	90	%24.5
3	7–أقل من 10 سنوات	73	%19.7
4	10 سنوات فأكثر	82	%22.3
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات خدمتهم (أقل من 4 سنوات) هي (33.5%)، والذين عدد سنوات خدمتهم (من 4–أقل من7 سنوات) هي (24.5%)، والذين عدد سنوات خدمتهم (7–أقل من 10 سنوات) هي (19.7%)، والذين عدد

سنوات خدمتهم (10 سنوات فأكثر) هي (22.3%)، ويعزى التقارب في النسب إلى التكاملية التي يحتاجها العمل الخيري والذي يجمع بين الهمة والخبرة.

جدول (5.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

م	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
1	رئيس مجلس إدارة	10	%2.7
2	عضو مجلس إدارة	28	%7.6
3	مدير تنفيذي	39	%10.6
4	مدير دائرة/برنامج	121	%32.9
5	رئيس قسم	170	%46.2
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين مسماهم (رئيس مجلس إدارة) هي (2.7%)، والذين مسماهم (عضو مجلس إدارة) هي (7.6%)، والذين مسماهم (مدير تنفيذي) هي (10.6%)، والذين مسماهم (مدير دائرة/ برامج) هي (32.9%)، و الذين مسماهم (رئيس قسم) هي (46.2%)، وهذا يدل على أن استجابات أفراد عينة الدراسة كانت متنوعة بين المسميات الوظيفية المختلفة في الجمعيات الخيرية، ولكن النسبة الأعلى كانت لرئيس القسم؛ وتعتبر هذه نتيجة منطقية لأن الجمعية الواحدة غالباً ما تحوي مدير تنفيذي واحد وعدة رؤساء أقسام داخل الجمعية، ويتناسب مع واقع النطاق الاشرافي والتوزيع الهيكلي.

جدول (6.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الموازنة السنوية

م	الموازنة السنوية	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 100.000 $	113	30.7
2	من 100.000-500.000 $	110	29.9
3	أكثر من 500.000 $	145	39.4
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في جمعيات خيرية موازنتها السنوية (أقل من 100.000 $) هي (30.7%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية

موازنتها السنوية (من 100.000–500.000 $) هي (29.9%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية موازنتها السنوية (أكثر من 500.000 $) هي (39.4%)، ويعزى تقارب النسب إلى تنوع حجم الجمعيات الخيرية في محافظات غزة وهذا ينعكس على الموازنات السنوية.

جدول (7.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشاريع الاستثمارية

م	عدد المشاريع الاستثمارية	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 3 مشاريع	130	%35.3
2	من 3–5 مشاريع	136	%37
3	أكثر من 5 مشاريع	102	%27.7
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في جمعيات خيرية عدد المشاريع الاستثمارية فيها (أقل من 3 مشاريع) هي (35.3%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية عدد المشاريع الاستثمارية فيها (من3–5 مشاريع)هي (37%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية عدد المشاريع الاستثمارية فيها (أكثر من 5 مشاريع) هي (27.7%)، ويعزو الباحث تقارب النسب إلى تنوع الجمعيات الخيرية في محافظات غزة من حيث حجمها وعدد المشاريع والبرامج التي تقدمها.

جدول (8.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين

م	عدد العاملين	العدد	النسبة المئوية %
1	10 عاملين فأقل	151	%41.0
2	من 11–20 عامل	94	%25.5
3	أكثر من 20 عامل	123	%33.4
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في جمعيات خيرية عدد العاملين فيها (10 عاملين فأقل) هي (41%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية عدد العاملين فيها (من 11–20 عامل) هي (25.5%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية عدد

العاملين فيها (أكثر من 20 عامل) هي (33.4%)، ويرى الباحث أن هذا التنوع يعود إلى عدد المشاريع التي تنفذها الجمعيات الخيرية، علماً بأن العدد قد يختلف في نفس الجمعية من وقت لآخر، حسب عدد المشاريع المنفذة.

جدول (9.1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل

م	مجال العمل	العدد	النسبة المئوية %
1	إغاثي	137	37.3
2	تعليمي	85	23.1
3	صحي	81	22
4	تنموي	48	13
5	حقوق إنسان	10	2.7
6	أخرى	7	1.9
المجموع		**368**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في جمعيات خيرية في مجال (إغاثي) هي (37.3%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية في مجال (تعليمي) هي (23.1%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية في مجال (صحي) هي (22%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية في مجال (تنموي) هي (13%)، والذين يعملون في جمعيات خيرية في مجال (حقوق إنسان) هي (2.7%)، أخرى (1.9%) وهذا يدل على تنوع مجالات عمل الجمعيات الخيرية في قطاع غزة، وأن أكثرها يعمل في المجال الإغاثي، ويفسر الباحث ذلك بحاجة قطاع غزة إلى العمل الإغاثي، وذلك بسبب الحصار المفروض عليه، والحروب المتكررة وما تخلفه من دمار وهدم للبيوت، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة والفقر، والمجال التعليمي بسبب الاقبال والحرص التعليمي لدى سكان محافظات غزة، أما المجال الصحي فيعزوه الباحث إلى تدني الوضع الاقتصادي للسكان وبالتالي ميول الكثير للجوء إلى مؤسسات صحية خيري، أما المجال التنموي فهو حاجة قطاع غزة إلى بنية تحتية.

7.1.4 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة.

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين :

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (**الجنس ، الفئة العمرية ، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة**)، وبيانات تنظيمية (**الموازنة السنوية ، عدد المشاريع الاستثمارية، عدد العاملين ، مجال العمل**)

القسم الثاني: وهو عبارة عن البيانات التخصصية، وتم عرضها في (5) محاور، وتشمل (42) فقرة:

المحور الأول: تطوير عمل الجمعية ويتكون من (8) فقرات.

المحور الثاني: استمرارية تقديم الخدمات ويتكون من (7) فقرات.

المحور الثالث: توفر بيئة النزاهة والشفافية ويتكون من (10) فقرات.

المحور الرابع: التمكين الاقتصادي في المجتمع ويتكون من (9) فقرات.

المحور الخامس: استقلالية الدخل ويتكون من (8) فقرات.

تم استخدام التدرج الخماسي(1-5) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان

جدول (10.1.4) درجات مقياس التدرج الخماسي

الدرجة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
	من	إلى	من	إلى
قليلة جداً	1	1.79	20.00	35.99
قليلة	1.8	2.59	36.00	51.99
متوسطة	2.6	3.39	52.00	67.99
كبيرة	3.4	4.19	68.00	83.99
كبيرة جداً	4.2	5	84.00	100.00

8.1.4 صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

يقصد بها أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1- الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى/ الصدق الظاهري):

تم عرض الاستبانة على عدد(7) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص- كما هو مبين في ملحق رقم (3) ، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لمحاور الاستبانة، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

2- صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور وفقرات الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (30) من مجتمع الدراسة، ومن خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور وفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجداول التالية: -

جدول (11.1.4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور (دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة) والدرجة الكلية للمحور

#		المجالات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة	تطوير عمل الجمعية	*0.821	0.000
.2		استمرارية تقديم الخدمات	*0.812	0.000
.3		توفر بيئة النزاهة والشفافية	*0.848	0.000
.4		التمكين الاقتصادي في المجتمع	*0.859	0.000
.5		استقلالية الدخل	*0.792	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يبين جدول (11.1.4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما صممت لقياسه.

جدول (12.1.4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: تطوير عمل الجمعية " والدرجة الكلية للمجال

#	تطوير عمل الجمعية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
1	إيجاد هيكل تنظيمي فعّال وواضح ومعتمد من مجلس الإدارة	*0.813	0.000
2	توفر نظام مالي محوسب ومتكامل وفعال	*0.709	0.000
3	توفر خطة استراتيجية واضحة للجمعية	*0.838	0.000
4	تطبيق الخطة الاستراتيجية بشكلٍ فعّالٍ في الجمعية	*0.857	0.000
5	الارتقاء المستمر بالكادر البشري في الجمعية	*0.688	0.000
6	إيجاد لوائح وقوانين ودليل إجراءات في الجمعية	*0.755	0.000
7	اهتمام الجمعية بالتوسع الرأسي والأفقي	*0.859	0.000
8	امتلاك الجمعية القدرة على استقطاب الكفاءات من الكادر البشري	*0.628	0.000

يوضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تطوير عمل الجمعية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما صمم لقياسه.

جدول (13.1.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني " استمرارية تقديم الخدمات"

#	استمرارية تقديم الخدمات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تقديم الجمعية المساعدات للمستفيدين بعد انتهاء التمويل باستمرارية	*0.725	0.000
2	تحقق الجمعية من جودة تقديم الخدمات أثناء وبعد التمويل	*0.806	0.000
3	توسيع الجمعية الخدمات المقدمة للمستفيدين	*0.578	0.000
4	تحديد الجمعية الخدمة المناسبة للمستفيدين، وفق تحديد دقيق لاحتياجاتهم وأولوياتهم	*0.830	0.000
5	تغيير الجمعية برامجها باستمرار، بما يلبي احتياجات المستفيدين	*0.810	0.002
6	توفير الجمعية البرامج والمشاريع التي تتوافق مع حاجات المجتمع، لا مع أجندة المانحين	*0.744	0.000
7	تنسيق الجمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة، بما يكفل استمرارية تقديم الخدمات	*0.626	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "استمرارية تقديم الخدمات " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما صمم لقياسه.

جدول (14.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث "توفر بيئة النزاهة والشفافية"

	توفر بيئة النزاهة والشفافية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
1-	إيجاد سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية	*0.752	0.000
2-	نشر التقارير الإدارية والمالية السنوية المدققة للعامة	*0.660	0.000
3-	توفر وصف وتوصيف واضح لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي المطبق في الجمعية	*0.814	0.000
4-	رفع الجمعية التقارير المالية والإدارية الدورية في الوقت المحدد	*0.774	0.000
5-	عقد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية بشكلٍ دوريٍ	*0.614	0.000
6-	توفر نظام معتمد لتقييم برامج ومشاريع الجمعية، يحتوي مؤشرات واضحة ومحددة	*0.677	0.000
7-	إيجاد جهات رقابية داخلية، بخلاف مدقق الحسابات الخارجي	*0.679	0.000
8-	إخضاع الذين يتولون المناصب المختلفة للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية	*0.847	0.000
9-	توفر البساطة والسهولة في الإجراءات، وعند الحصول على الخدمات	*0.732	0.000
10-	تطبيق قوانين ولوائح الجمعية بفعالية	*0.792	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "توفر بيئة النزاهة والشفافية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما صمم لقياسه.

جدول (15.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع "التمكين الاقتصادي في المجتمع"

	التمكين الاقتصادي في المجتمع	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
1-	إسهام الجمعية في زيادة الناتج القومي الإجمالي	*0.725	0.000
2-	سعي الجمعية إلى زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له	*0.640	0.000
3-	لعب الجمعية دوراً في خفض نسبة الفقر والبطالة في المجتمع	*0.643	0.000
4-	اهتمام الجمعية برفع مستوى مهارات وقدرات أفراد المجتمع	*0.616	0.000
5-	توفر بيئة مجتمعية تشجع الاستثمار وتدعمه	*0.666	0.000
6-	استخدام الموارد المحلية والوطنية في مشاريع الجمعية وبرامجها	*0.556	0.000
7-	مراجعة خطط التنمية الوطنية عند تحديد الاحتياجات والتخطيط للبرامج والمشاريع	*0.716	0.000
8-	قياس نجاح البرامج التنموية والمشاريع والأنشطة	*0.612	0.000
9-	نشر الجمعية ثقافة العمل، بدلاً من طلب المساعدة	*0.560	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يوضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التمكين الاقتصادي في المجتمع" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما صمم لقياسه.

جدول (16.1.4): جدول الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس "استقلالية الدخل"

	استقلالية الدخل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
1-	حرص الجمعية على تغطية مصاريفها التشغيلية ذاتياً	*0.605	0.000
2-	اعتماد الجمعية على ذاتها في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها	*0.691	0.000
3-	عمل الجمعية على تطوير ذاتها باستمرار	*0.669	0.000
4-	تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية	*0.750	0.000
5-	توفر خطة للاستجابة لحالات الطوارئ، بموازنة محددة	*0.710	0.000
6-	رفض الجمعية أيّ تمويلٍ مشروطٍ مخالفٍ للقانون والتشريعات الفلسطينية	*0.624	0.000
7-	إيجاد كادر بشري مؤهل لمتابعة الموارد والمصاريف واستقلالية الدخل	*0.623	0.000
8-	اعتماد الجمعية على المنهجية العلمية في اختيار المشاريع ذات الجدوى	*0.743	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "استقلالية الدخل" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 $\geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما صمم لقياسه.

9.1.4 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة): -

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

1- الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ: -

تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (17.1.4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

#		المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1.	**دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة**	تطوير عمل الجمعية	8	*0.901
2.		استمرارية تقديم الخدمات	7	*0.851
3.		توفر بيئة النزاهة والشفافية	10	*0.901
4.		التمكين الاقتصادي في المجتمع	9	*0.682
5.		استقلالية الدخل	8	*0.826
	إجمالي محور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة		42	*0.929

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (17.1.4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة حيث تتراوح بين (0.681- 0.901) بينما بلغت لجميع المجالات (دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة)(0.929).

2- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: -

تم التأكد أيضاً من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، والاستبانة ككل باستخدام طريقة التجزئة النصفية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (18.1.4): التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

#		المجالات	عدد الفقرات	التجزئة النصفية
.6	دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة	تطوير عمل الجمعية	8	*0.894
.7		استمرارية تقديم الخدمات	7	*0.881
.8		توفر بيئة النزاهة والشفافية	10	*0.911
.9		التمكين الاقتصادي في المجتمع	9	*0.717
.10		استقلالية الدخل	8	*0.898
	إجمالي محور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة		42	*0.958

وكانت النتائج مشابهة لطريقة الفا كرنباخ حيث تتراوح بين (0.717 -0.911) بينما بلغت لجميع المجالات (0.958). وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (4) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

10.1.4 اختبار توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار كولمجوروف -سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجداول التالية:

جدول (19.1.4): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

#		المجالات	عدد الفقرات	كولمجوروف - سمرنوف (K-S)	Sig.المعنوية
.1	**دور الاستثمار**	تطوير عمل الجمعية	8	1.029	0.240

#		المجالات	عدد الفقرات	كولمجوروف – سمرنوف (K–S)	Sig.المعنوية
.2	**في تحقيق الاستدامة**	استمرارية تقديم الخدمات	7	0.750	0.627
.3		توفر بيئة النزاهة والشفافية	10	0.920	0.366
.4		التمكين الاقتصادي في المجتمع	9	0.862	0.447
.5		استقلالية الدخل	8	0.813	0.524
	إجمالي محور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة		42	0.891	0.405

وتبين من النتائج في جدول (19.1.4) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وبناء على ذلك؛ سيتم استخدام الاختبارات المعملية للإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني

2.4 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.2.4نتائج الفرضية الرئيسية الأولى ومناقشتها.

2.2.4نتائج الفرضية الفرعية الثانية ومناقشتها.

3.2.4نتائج الفرضية الفرعية الثالثة ومناقشتها.

4.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة ومناقشتها.

5.2.4نتائج الفرضية الفرعية الخامسة ومناقشتها.

6.2.4نتائج الفرضية الفرعية السادسة ومناقشتها.

تمهيد:

سيستعرض الباحث نتائج دراسته من خلال التحقق من صحة الفرضيات وفق الترتيب الذي عرضت فيه خلال الدراسة.

1.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية ومناقشتها: -

حيث سيتم استعراض نتائج الدراسة بالتسلسل وفق ترتيب الفرضيات، وقد عمد الباحث في تفسيره وتحليله للمحاور والفقرات إلى الاستئناس والاسترشاد بنتائج الدراسات السابقة، وتنص الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05 ≥ α) بين دور الاستثمار وتحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة.

وقد تم الإجابة عن هذه الفرضية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (1.2.4): التحليل الكلي لمحاور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة

أولا	مجالات دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار T	المعنوية p-value	ترتيب المحور	درجة التوافر
-1	تطوير عمل الجمعية	4.28	0.74	85.64	33.04	0.00	1	كبيرة
-2	استمرارية تقديم الخدمات	4.05	0.69	81.06	29.28	0.00	3	كبيرة
-3	توفر بيئة النزاهة والشفافية	4.13	0.58	82.70	37.66	0.00	2	كبيرة
-4	التمكين الاقتصادي في المجتمع	3.70	0.77	73.99	17.51	0.00	5	كبيرة
-5	استقلالية الدخل	3.90	0.58	78.08	29.97	0.00	4	كبيرة
	دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة	**4.01**	**0.53**	**80.24**	**36.51**	**0.00**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (80.24%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

<u>وترتيب المحاور حسب الوزن النسبي تنازلياً كالتالي: -</u>

- **المحور الأول: دور الاستثمار في تطوير عمل الجمعيات الخيرية العاملة في محافظات غزة** جاء بوزن نسبي (85.64%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.
- **المحور الثالث: دور الاستثمار في تحقيق توفر بيئة النزاهة والشفافية** في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (82.70%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.
- **المحور الثاني: دور الاستثمار في تحقيق استمرارية تقديم الخدمات** في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (81.06%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.
- **المحور الخامس: دور الاستثمار في تحقيق استقلالية الدخل** في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (78.08%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.
- **المحور الرابع: دور الاستثمار في تحقيق التمكين الاقتصادي** في المجتمع الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (73.99%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

ويعزى حصول محور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة على درجة كبيرة على أنه يوجد دور كبير للاستثمار في تطوير عمل الجمعيات الخيرية، واستمرارية تقديم الخدمات، وتوفير بيئة النزاهة والشفافية، وتحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع، واستقلالية الدخل، فهو يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للجمعية، واعتماد الجمعية على نفسها في نفقاتها المالية، وبالتالي يؤدي إلى استقرار عمل الجمعية وتحقيق برامجها وأهدافها، ويساهم إيجاباً في رفع قدرات الجمعية وعامليها، وعلى الفئات المستهدفة من خدماتها، بل المجتمع كله.

وبلغت أعلى نسبة لإجمالي الوزن النسبي في محور دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة للمحور الاول (تطوير عمل الجمعية) بنسبة (85.64%) ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية تطوير عمل الجمعية من خلال تعزيز فرص الاستثمار ليساهم في توسع عمل الجمعية ويسرع في عجلة تطويرها، بينما احتل المرتبة الأخيرة المحور الرابع (التمكين الاقتصادي في المجتمع) بوزن نسبي (73.99%) ويعزو الباحث ذلك إلى المتطلبات الكبيرة التي تحتاجها الجمعيات الخيرية للمساهمة في التمكين في المجتمع لا سيما مجتمع كمحافظات غزة لديه من الاحتياجات الكثير والتي تفوق

قدرة المؤسسات الخيرية الفلسطينية وبالتالي يكون الاكثر حظاً هو تطوير الجمعيات لعملها أكثر من مساهمتها للتمكين في المجتمع.

وهذا ما أكدته دراسة (Forhad & Hassan, 2013) أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة أن تساهم إيجابياً في عملية التنمية المستدامة إلى مستوى معين، وبينت دراسة (Hedayat & Marof, 2010) أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين لخلق تنمية مستدامة.

2.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الثانية ومناقشتها: -

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($0.05 \geq \alpha$) بين تطوير عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة وتحقيق الاستدامة فيها.

جدول (2.2.4): نتائج تحليل فقرات المحور الأول-الفرضية الثانية- ومناقشتها

أولا	تطوير عمل الجمعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
-1	إيجاد هيكل تنظيمي فعّال وواضح ومعتمد من مجلس الإدارة	4.48	0.83	89.62	34.43	0.00	2	كبيرة
-2	توفر نظام مالي محوسب ومتكامل وفعال	4.55	0.75	90.98	39.55	0.00	1	كبيرة
-3	توفر خطة استراتيجية واضحة للجمعية	4.45	2.29	89.08	12.16	0.00	3	كبيرة
-4	تطبيق الخطة الاستراتيجية بشكلٍ فعّالٍ في الجمعية	4.19	0.87	83.80	26.20	0.00	5	كبيرة
-5	الارتقاء المستمر بالكادر البشري في الجمعية	4.07	0.91	81.47	22.59	0.00	7	كبيرة
-6	إيجاد لوائح وقوانين ودليل إجراءات في الجمعية	4.27	0.82	85.33	29.80	0.00	4	كبيرة
-7	اهتمام الجمعية بالتوسع الرأسي والأفقي	4.05	0.96	81.09	21.11	0.00	8	كبيرة
	تطوير عمل الجمعية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الوزن النسبي**	**قيمة الاختبار**	**المعنوية p-**	**ترتيب الفقرة**	

-8	امتلاك الجمعية القدرة على استقطاب الكفاءات من الكادر البشري	4.19	0.88	83.75	25.89	0.00	6	كبيرة
	تطوير عمل الجمعية	**4.28**	**0.74**	**85.64**	**33.04**	**0.00**		**كبيرة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- العلاقة بين تطوير عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة وتحقيق الاستدامة الجمعيات الخيرية في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (85.64%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

<u>وقد كانت أعلى فقرتين: -</u>

- فقرة رقم (1)، وهي **(توفر نظام مالي محوسب ومتكامل وفعال)**، وقد جاءت بوزن نسبي (90.98%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (2)**، وهي **(إيجاد هيكل تنظيمي فعال وواضح ومعتمد من مجلس الإدارة)**، وقد جاءت بوزن نسبي (89.62%)، وهي بدرجة كبيرة.

<u>وكانت أدنى فقرتين: -</u>

- **فقرة رقم (5)**، وهي **(الارتقاء المستمر بالكادر البشري في الجمعية)**، وقد جاءت بوزن نسبي (81.47%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (7)**، وهي **(اهتمام الجمعية بالتوسع الرأسي والأفقي)**، وقد جاءت بوزن نسبي (81.09%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

وبالنظر إلى أعلى فقرتين في المحور الأول فان الباحث يرى بأن حصول الفقرتين الأولى والثانية على أعلى تقدير يتوافق تماماً مع مبادئ العمل في الجمعيات الخيرية من شفافية ونزاهة وينسجم مع المتطلبات الخارجية للمانحين ومؤسسات الرقابة التابعة للدولة في حين يرى الباحث بان حصول الفقرتين الخامسة والسابعة على التقدير الاقل في المحور ربما يعود إلى التكلفة المالية المطلوبة لكلاهما والتي لربما قد تكون غير متوفرة بسبب الظروف المالية الصعبة التي تمر بها المؤسسات الخيرية في محافظات غزة.

ويتفق ذلك مع دراسة (عبد الكريم،2002)التي أكدت أن ما يقارب (53%) من المنظمات الأهلية تعاني من العجز المالي في ميزانيتها.

واتفقت أيضاً مع دراسة (النباهين، 2008) التي أكدت أن المعوق الأول للمنظمات الأهلية أن الإدارة المالية تحتاج لتكلفة عالية، وأن المنظمات الأهلية غير قادرة على دفعها، مما يعني أن التكلفة المالية المطلوبة التي ربما قد تكون غير متوفرة.

وقد أظهرت دراسة قام بها مركز المعلومات الفلسطيني (وفا) أن الاستثمار جزء من النظام المالي حيث يمكن للمدخرين إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو توزيعات أو أرباح رأسمالية

واختلفت مع دراسة (أبو دقة،2014) التي أكدت أن الاستثمار يساهم في توسع الجمعية رأسياً وأفقياً، ويعزى ذلك إلى أن الجمعية بحاجة إلى برامج وأنشطة جديدة وبالتالي فهي بحاجة لتوسيع دائرة برامجها وأنشطتها وتوسيع دائرة خدماتها والفئات المستهدفة وتطور ملحوظ في المشاريع المنفذة.

وقد اتفقت دراسة (أبو راس، 2010) التي أكدت أنه في حال أن الجمعيات لم تمارس الاستثمار فإنها ستفقد بعض من مكوناتها الرئيسية وضعف أنشطتها؛ حيث أثبتت الدراسة أنه يوجد ضعف في إدارة المنظمات الأهلية انعكس على قدرة هذه المنظمات في الحصول على تمويل أنشطتها.

3.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الثالثة ومناقشتها: -

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($0.05 > \propto$) بين استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين بعد انتهاء المشاريع في الجمعيات الخيرية وتحقيق الاستدامة فيها.

جدول (3.2.4) تحليل فقرات المحور الثاني- الفرضية الثالثة

ثانيا	استمرارية تقديم الخدمات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية-p value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
-1	تقديم الجمعية المساعدات للمستفيدين بعد انتهاء التمويل باستمرارية	4.10	2.33	82.07	9.09	0.00	2	كبيرة
-2	تحقق الجمعية من جودة تقديم الخدمات أثناء وبعد التمويل	4.04	0.80	80.82	25.09	0.00	5	كبيرة

-3	توسيع الجمعية الخدمات المقدمة للمستفيدين	4.04	0.72	80.82	27.72	0.00	4	كبيرة
-4	تحديد الجمعية الخدمة المناسبة للمستفيدين، وفق تحديد دقيق لاحتياجاتهم وأولوياتهم	4.10	0.80	81.96	26.35	0.00	3	كبيرة
-5	تغيير الجمعية برامجها باستمرار، بما يلبي احتياجات المستفيدين	3.84	0.97	76.74	16.63	0.00	7	كبيرة
-6	توفير الجمعية البرامج والمشاريع التي تتوافق مع حاجات المجتمع، لا مع أجندة المانحين	4.02	0.97	80.49	20.22	0.00	6	كبيرة
-7	تنسيق الجمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة، بما يكفل استمرارية تقديم الخدمات	4.23	0.75	84.51	31.36	0.00	1	كبيرة
	استمرارية تقديم الخدمات	4.05	0.69	81.06	29.28	0.00		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- **العلاقة بين استمرارية تقديم الخدمات** وتحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة، جاء بوزن نسبي (81.06%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

<u>وقد كانت أعلى فقرتين: -</u>

- **فقرة رقم (7)**، وهي **(تنسيق الجمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة، بما يكفل استمرارية تقديم الخدمات)** فقد جاءت بوزن نسبي (84.51%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

فقرة رقم (1)، وهي **(تقديم الجمعية المساعدات للمستفيدين بعد انتهاء التمويل باستمرارية)** فقد جاءت بوزن نسبي (82.07%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

<u>وكانت أدنى فقرتين: -</u>

- **فقرة رقم (6)**، وهي **(توفير الجمعية البرامج والمشاريع التي تتوافق مع حاجات المجتمع، لا مع أجندة المانحين)**، وقد جاءت بوزن نسبي (80.49%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (5)**، وهي **(تغيير الجمعية برامجها باستمرار، بما يلبي احتياجات** المستفيدين)، وقد جاءت بوزن نسبي (76.74%)، وهي بدرجة (كبيرة).

ويعزو الباحث حصول الفقرتين الأولى و السابعة على أعلى تقدير إلى وجود عدة تجمعات تشبيك بين المؤسسات الخيرية تنظم أمورها بالإضافة إلى أن الاحتياجات الكبيرة لكثير من فئات المجتمع لا تستطيع جمعية بعينها تلبيتها وبالتالي تسعى هذه الجمعية إلى التشبيك مع جمعيات أخرى ذات اختصاص مختلف لتقديم خدمة متكاملة لهذه الفئات المحتاجة.

بينما يعزو الباحث حصول الفقرتين الخامسة و السادسة على أقل تقدير –وهما متوافقتان في الدلالة –إلى أن الخدمة التي تقدمها الجمعيات محددة وفق ما أسست له وتحصل تمويلها عليه وبالتالي فإن الجمعيات مضطرة في كثير من الاحيان إلى القبول المشاريع الخارجية لضمان استمرارها، إن التخصصية التي تتميز بها المؤسسات الخيرية يجعلها بحاجة إلى التعاون مع الجمعيات الأخرى لتحقيق التكامل في الخدمة إلى استمرارية تقديم الخدمات، وتقديم الجمعية المساعدات للمستفيدين بدرجة (كبيرة)؛ أن الاستثمار يضمن استمرارية تدفق الأموال لصالح الجمعية، وعدم انقطاعها بسبب الظروف المحيطة، أو أجندة المانحين، وذلك عندما تزداد الخدمات التي تقدمها الجمعية، فإنها بحاجة إلى التنسيق مع المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، وذلك لإيصال الخدمات إلى مستحقيها، وعدم ازدواجية تقديم الخدمات بين هذه المؤسسات، واستمرار تقديم الخدمات للفئات المستهدفة.

ويتفق ذلك مع دراسة (عبد الكريم، 2009) التي أكدت ضرورة تنوع مصادر التمويل في المنظمات الأهلية، لما له من أهمية على استمرارية التمويل، واتفقت مع دراسة (شطناوي، 2012) التي عززت ضرورة بناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في مجال دعم وتشجيع العمل الخيري التطوعي الهادف لمعالجة أزمة الفقر في المجتمع، وضرورة تنسيق عمل المنظمات الأهلية في أنحاء الوطن يعد من أهم عوامل استمرارية التمويل للمنظمات غير الحكومية.

4.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة ومناقشتها: –

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين توفر الشفافية والنزاهة في الجمعيات الخيرية وتحقيق الاستدامة فيها.

جدول(4.2.4): نتائج تحليل المحور الثالث–الفرضية الرابعة– ومناقشتها

	توفر بيئة النزاهة والشفافية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة الاختبار	p–value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1-	إيجاد سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية	4.23	0.77	84.62	30.68	0.00	1	كبيرة
2-	نشر التقارير الإدارية والمالية السنوية المدققة للعامة	3.94	1.10	78.80	16.46	0.00	10	كبيرة
3-	توفر وصف وتوصيف واضح لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي المطبق في الجمعية	4.08	0.83	81.63	24.96	0.00	8	كبيرة
4-	رفع الجمعية التقارير المالية والإدارية الدورية في الوقت المحدد	4.17	0.81	83.42	27.66	0.00	5	كبيرة
5-	عقد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية بشكلٍ دوريٍ	4.22	0.73	84.40	32.26	0.00	2	كبيرة
6-	توفر نظام معتمد لتقييم برامج ومشاريع الجمعية، يحتوي مؤشرات واضحة ومحددة	4.04	0.80	80.71	24.74	0.00	9	كبيرة
7-	إيجاد جهات رقابية داخلية، بخلاف مدقق الحسابات الخارجي	4.21	0.80	84.24	29.03	0.00	3	كبيرة
8-	إخضاع الذين يتولون المناصب المختلفة للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية	4.15	0.85	83.10	26.21	0.00	6	كبيرة
9-	توفر البساطة والسهولة في الإجراءات، وعند الحصول على الخدمات	4.12	0.82	82.45	26.22	0.00	7	كبيرة
10-	تطبيق قوانين ولوائح الجمعية بفعالية	4.18	0.75	83.59	30.04	0.00	4	كبيرة
	توفر بيئة النزاهة والشفافية	4.13	0.58	82.70	37.66	0.00		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- العلاقة بين توفر بيئة النزاهة والشفافية في الجمعيات الخيرية وتحقيق الاستدامة فيها جاء بوزن نسبي (82.70%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أعلى فقرتين: -

- **فقرة رقم (1)**، وهي **(إيجاد سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية)**، وقد جاءت بوزن نسبي (84.62%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (5)**، وهي **(عقد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية بشكلٍ دوريٍ)**، وقد جاءت بوزن نسبي (84.40%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أدنى فقرتين: -

- **فقرة رقم (6)**، وهي **(توفر نظام معتمد لتقييم برامج ومشاريع الجمعية، يحتوي مؤشرات واضحة ومحددة)**، وقد جاءت بوزن نسبي (80.71%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (2)**، وهي **(نشر التقارير الإدارية والمالية السنوية المدققة للعامة)**، وقد جاءت بوزن نسبي (78.80%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

ويعزو الباحث حصول الفقرتين الأولى والخامسة على أعلى تقدير لوجود جهات رقابية ناظمة لهذه البنود لا سيما وأنه لا يتم الموافقة على إنشاء الجمعية إلا بعد تقديمها لنظام اساسي داخلي ونظام اداري لها بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي تمارسه الحكومة على هذه الجمعيات لمتابعة تطبيق هذه الأنظمة والتي منها انتظام عقد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية.

في حين يعزو الباحث حصول الفقرتين السادسة والثانية على أقل تقييم إلى حداثة عهد الاهتمام الحكومي بتقييم أداء الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى البيئة غير المستقرة في القطاع والتي تقوض فرص وجود معايير دقيقة للتقييم.

وقد أشارت دراسة (العالول، 2011) أن الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة تتمتع بالاستعداد المؤسسي بنسبة (76.68%)، وهذه النسبة لا تمنع الفساد، بل تقلله، خاصة في ظل تدني مستوى الدخل المناسب، بالإضافة إلى أنه يساهم في إيجاد سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية، وذلك لأن الجمعية عندما تزداد نشاطاتها وتتوسع هياكلها، فإنها تصبح بحاجة إلى أنظمة إدارية ومالية وأدلة، لتنسيق الجهود، وتحقيق الأهداف، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (أبو بكر، 2011) بضرورة تعديل الأنظمة واللوائح الأساسية للمنظمات الأهلية، وهذا من شأنه يزيد من الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة على الجمعيات مما يعطيها ثقة أكبر نتيجةً لتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية.

5.2.4 نتائج الفرضية الفرعية الخامسة ومناقشتها: -

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق الاستدامة في الجمعيات الخيرية.

جدول(5.2.4) نتائج تحليل المحور الرابع- الفرضية الخامسة- ومناقشتها" العلاقة بين التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق الاستدامة في الجمعيات الخيرية "

	التمكين الاقتصادي في المجتمع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
-1	إسهام الجمعية في زيادة الناتج القومي الإجمالي	3.35	1.04	67.01	6.46	0.00	9	كبيرة
-2	سعي الجمعية إلى زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له	3.41	1.05	68.15	7.43	0.00	8	كبيرة
-3	لعب الجمعية دوراً في خفض نسبة الفقر والبطالة في المجتمع	3.67	0.96	73.37	13.33	0.00	6	كبيرة
-4	اهتمام الجمعية برفع مستوى مهارات وقدرات أفراد المجتمع	4.04	2.77	80.82	7.21	0.00	1	كبيرة
-5	توفر بيئة مجتمعية تشجع الاستثمار وتدعمه	3.59	1.08	71.79	10.44	0.00	7	كبيرة
-6	استخدام الموارد المحلية والوطنية في مشاريع الجمعية وبرامجها	3.75	0.90	75.00	15.94	0.00	5	كبيرة
-7	مراجعة خطط التنمية الوطنية عند تحديد الاحتياجات والتخطيط للبرامج والمشاريع	3.75	0.86	75.05	16.70	0.00	4	كبيرة
-8	قياس نجاح البرامج التنموية والمشاريع والأنشطة	3.82	0.89	76.47	17.72	0.00	3	كبيرة
-9	نشر الجمعية ثقافة العمل، بدلاً من طلب المساعدة	3.91	0.87	78.26	20.23	0.00	2	كبيرة
	التمكين الاقتصادي في المجتمع	3.70	0.77	73.99	17.51	0.00		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- العلاقة بين التمكين الاقتصادي في المجتمع وتحقيق الاستدامة في الجمعيات الخيرية جاء بوزن نسبي (73.99%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أعلى فقرتين: -

- **فقرة رقم (4)**، وهي **(اهتمام الجمعية برفع مستوى مهارات وقدرات أفراد المجتمع)**، وقد جاءت بوزن نسبي (80.82%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (9)**، وهي **(نشر الجمعية ثقافة العمل، بدلاً من طلب المساعدة)**، وقد جاءت بوزن نسبي (78.26%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أدنى فقرتين: -

- **فقرة رقم (2)**، وهي **(سعي الجمعية إلى زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له)**، وقد جاءت بوزن نسبي (68.15%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (1)**، وهي **(إسهام الجمعية في زيادة الناتج القومي الإجمالي)**، وقد جاءت بوزن نسبي (67.01%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

ويعزو الباحث حصول الفقرتين الرابعة والتاسعة على أعلى تقدير إلى أن رفع مستوى مهارات الموظفين سيعود بالنفع أولاً على الجمعية ثم على الخدمات المقدمة للمجتمع ويعزو نشر ثقافة التشغيل إلى ارتباطه غالباً بمتطلبات الدعم الخارجي المشروط بالعمل مقابل الأجر وهذا يتوافق مع منطلق الجمعيات الخيرية.

في حين يعزو الباحث حصول الفقرتين الأولى والثانية على أقل تقدير إلى أن الهدف الرئيس من الجمعيات الخيرية هو توفير حد الكفاف للكثير من المحتاجين، في ظل وضع اقتصادي صعب واحتياجات كبيرة في القطاع في حين لا تسهم هذه الجمعيات بشكل ملحوظ في زيادة الناتج القومي الاجمالي لمبرر سبق ذكره وهو أن معظم انشطتها تتعلق بالعمل الاغاثي اللحظي وليس التنموي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن زيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الجمعيات المستثمرة، وتشغيل العديد من المواطنين، وخلق فرص عمل لهم، يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع.

ويتفق ذلك مع دراسة (ملاوي، 2010) التي أكدت أن العمل الخيري يساهم مساهمة فعالة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وأنه يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر، ويعزى ذلك بأن

الاستثمار يؤدي إلى زيادة برامج ومشاريع الجمعية، والتي ستستوعب أعداداً من العاملين، والذي يتطلب رفع مستوى قدراتهم من خلال تدريبهم وتقديم البرامج التوعوية لصقل خبراتهم ومعرفتهم وتحسين الوضع الاقتصادي لهم، وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات الدخل الفردي، وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد اتفقت دراسة (أبو شمالة، 2015) أن من أكثر التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة زيادة معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، وترى دراسة (Forhad Hassan, 2013) أن نجاح تنفيذ البرامج يعتمد على كفاءة العاملين.

وبينت دراسة (Hedayat & Marof, 2010) أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين من أجل التنمية المستدامة.

6.2.4 نتائج الفرضية االسادسة ومناقشتها: -

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق الاستدامة فيها.

جدول (6.2.4): نتائج تحليل المحور الخامس-الفرضية السادسة ومناقشتها" العلاقة بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق الاستدامة فيها."

	استقلالية الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
-1	حرص الجمعية على تغطية مصاريفها التشغيلية ذاتياً	3.85	1.06	77.01	15.38	0.00	5	كبيرة
-2	اعتماد الجمعية على ذاتها في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها	3.49	1.08	69.73	8.64	0.00	8	كبيرة
-3	عمل الجمعية على تطوير ذاتها باستمرار	4.10	0.81	81.90	25.89	0.00	3	كبيرة
-4	تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية	3.64	1.03	72.88	11.95	0.00	7	كبيرة

	استقلالية الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p–value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
-5	تـوفر خطـة للاسـتجابة لحـالات الطوارئ، بموازنة محددة	3.75	1.00	75.05	14.49	0.00	6	كبيرة
-6	رفـض الجمعيـة أيّ تمويـلٍ مشـروطٍ مخـالفٍ للقـانون والتشـريعات الفلسطينية	4.20	0.82	83.91	28.02	0.00	1	كبيرة
-7	إيجـاد كـادر بشـري مؤهـل لمتابعـة الموارد والمصاريف واستقلالية الدخل	4.14	0.75	82.83	29.18	0.00	2	كبيرة
-8	اعتماد الجمعية على المنهجية العلمية في اختيار المشاريع ذات الجدوى	4.07	0.81	81.30	25.25	0.00	4	كبيرة
	استقلالية الدخل	3.90	0.58	78.08	29.97	0.00		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- العلاقة بين استقلالية الدخل لدى الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتحقيق الاستدامة فيها بوزن نسبي (78.08%)، وهو بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أعلى فقرتين: –

- **فقرة رقم (6)**، وهي **(رفض الجمعية أيّ تمويلٍ مشروطٍ مخالفٍ للقانون والتشريعات الفلسطينية)**، وقد جاءت بوزن نسبي (83.91%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (7)**، وهي **(إيجاد كادر بشري مؤهل لمتابعة الموارد والمصاريف واستقلالية الدخل)**، وقد جاءت بوزن نسبي (82.83%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

وكانت أدنى فقرتين: –

- **فقرة رقم (4)**، وهي **(تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية)**، وقد جاءت بوزن نسبي (72.88%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.
- **فقرة رقم (2)**، وهي **(اعتماد الجمعية على ذاتها في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها)**، وقد جاءت بوزن نسبي (69.73%)، وهي بدرجة **(كبيرة)**.

ويعزى ذلك بأن الاستثمار يضمن للجمعية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أنشطتها، بعيداً عن أجندة المانحين، والظروف المحيطة بعمل الجمعية، وهذا يجعل الجمعية تعتمد على نفسها ذاتياً، مما يوفر استقلالية في الدخل، كما يساهم الاستثمار بشكل شبه كلي في اعتماد الجمعية على ذاتها في تمويل جزء كبير من برامجها وأنشطتها.

وهذا ما أكدته دراسة (العدارية ،2011) بأن التمويل الذاتي للمؤسسات غير الربحية يجعلها ترفض التمويل الخارجي المشروط والمتعارض مع أهدافها، وأن التمويل الذاتي له أهمية كبرى في استدامة أنشطة الجمعية وتقديم خدماتها للمنتفعين.

وقد أشارت دراسة (شرف، 2005) أن المصدر الأكبر من مصادر دعم المنظمات الأهلية هي من الدول الأجنبية، وبينت دراسة (النمروطي والفرا، 2005) أن ما يقارب (53%) من المنظمات الأهلية تعاني من العجز المالي في ميزانيتها.

الخلاصة:

تناول هذا المبحث تحليل البيانات التي تناولتها الدراسة واختبار الفرضيات حيث تم تحليل نتائج الفرضية الرئيسية الأولى ومناقشتها بالإضافة الى التحقق من صحة الفرضيات الفرعية وفق الترتيب الذي عرضت فيه خلال الدراسة.

الفصل الخامس

1.5 نتائج الدراسة.

2.5 توصيات الدراسة.

3.5 الدراسات المقترحة.

تمهيد:

يحتوي هذا الفصل على ملخصاً لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال هذه الدراسة، وإبراز التوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة والتي يأمل الباحث ان يكون لها أثر ملموس في إبراز دور الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية في محافظات غزة، كذلك سيتم استعراض بعض الدراسات المقترحة التي من الممكن لها أن تثري الموضوع أو مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة.

1.5 نتائج الدراسة:

توصل الباحث بعد إجراء تحليل المحاور والفرضيات إلى مجموعة من النتائج التالية:

1- النتائج المتعلقة بمجالات دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة:

يساهم الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية بدرجة كبيرة من خلال تطوير عمل الجمعية، واستمرارية تقديم الخدمات، وتوفر بيئة النزاهة والشفافية، التمكين الاقتصادي في المجتمع، بالإضافة الى أنه يساهم أيضاً في استقلالية الدخل.

2- النتائج المتعلقة بتطوير عمل الجمعية:

الاستثمار يساهم في توفر نظام مالي محوسب متكامل وفعال، وفق هيكل تنظيمي فعال وواضح من قبل مجلس الإدارة، والارتقاء المستمر بالكادر البشري، وبالتالي يعزز من فرص تطوير عمل الجمعية.

3- النتائج المتعلقة بتوفر بيئة النزاهة والشفافية:

يساهم الاستثمار في تعزيز وجود سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية وعقد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية بشكلٍ دوريٍ، وتوفر نظام معتمد لتقييم برامج ومشاريع الجمعية، يحتوي مؤشرات واضحة ومحددة، والذي ينعكس ايجاباً على توفر بيئة النزاهة والشفافية.

4- النتائج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي في المجتمع:

يساهم الاستثمار في تعزيز موارد الجمعية، مما ينعكس ايجاباً على زيادة الناتج القومي ودخل الفرد وبالتالي تحسين الأوضاع المعيشية لهم، واهتمام الجمعيات بنشر ثقافة العمل بدلاً من

طلب المساعدة، كل ذلك يلعب دوراً في خفض نسبة الفقر والبطالة في المجتمع، وبالتالي تعزيز فرص التمكين الاقتصادي للمجتمع.

5- النتائج المتعلقة بمحور استقلالية الدخل:

يمكن الاستثمار الجمعية من رفض أيّ تمويلٍ مشروطٍ مخالفٍ للقانون والتشريعات الفلسطينية، واعتمادها على الذات في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها، وكذلك تنوع مصادر التمويل لبرامج ومشاريع الجمعية يدعم في استقلالية الدخل.

6- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية والتخصصية:

- بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية: (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات التخصصية: (الموازنة السنوية، عدد المشاريع الاستثمارية، عدد العاملين)

2.5 توصيات الدراسة:

1. التوصية العامة:

- ضرورة سعي الجمعيات الخيرية لإقامة مشاريع استثمارية، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي، لتعزيز قدرتها على الاستدامة.

2. التوصيات المتعلقة بتطوير عمل الجمعية:

- تعزيز أساليب تطوير إدارة العمل في الجمعيات الخيرية، من خلال توفر نظام مالي محوسب متكامل وفعال، بالإضافة الى السعي الحثيث لتوفير هيكل تنظيمي فعال وواضح للوصول الى منظومة حقيقية للاستثمار تحقق استدامة عمل الجمعيات الخيرية.

- ضرورة التركيز على تنمية القدرات للعاملين في الجمعيات الخيرية، وذلك من خلال الارتقاء المستمر بالكادر البشري في الجمعيات عن طريق برامج تدريبية فعَّالة، واستقطاب كفاءات، لتعزيز فرص الاستثمار في الجمعيات الخيرية.
- العمل على تطوير عملية تسويق المشاريع الاستثمارية في الجمعيات الخيرية داخلياً وخارجياً، وابراز دور الاستثمار في استدامة الجمعيات الخيرية.

3.التوصيات المتعلقة باستمرارية الخدمات المقدمة:

- تعزيز فرص الشراكة والتنسيق بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المختلفة، بما يكفل نجاح المشاريع الاستثمارية في الجمعيات الخيرية.
- ضرورة اسهام التمويل الخارجي في تمويل مشاريع استثمارية خاصة بالجمعيات الخيرية.

4.توصيات المتعلقة بتوفر بيئة النزاهة والشفافية:

- العمل على إيجاد سياسات وأدلة ونظم إدارية مفعّلة لمكونات الجمعية ليساهم في توفير البساطة والسهولة في إجراءات الجمعيات الخيرية، عند حصول المستفيدين على الخدمات كمتطلب لنجاح الاستثمار في الجمعيات الخيرية.
- تطوير الأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي في الجمعيات الخيرية، وزيادة استخدام الأدوات الرقابية بما يساهم في تعزيز الاستثمار فيها.
- تعزيز الرقابة الإدارية والمالية من قبل وزارة الداخلية على الاستثمار في الجمعيات الخيرية.
- ضرورة تطبيق نظام معتمد لتقييم البرامج والمشاريع الاستثمارية في الجمعيات الخيرية يحتوي على مؤشرات واضحة ومحددة لضمان نجاحها.

5.التوصيات المتعلقة بتحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع:

- تركيز الجمعيات الخيرية على نشر ثقافة (علمني اصطاد ولا تعطني سمكة)؛ بدلاً من ثقافة طلب المساعدة بما يشجع الاستثمار.
- إسهام الجمعيات الخيرية في زيادة الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة عدد المشاريع التي تقوم بها، وتشغيل العديد من المواطنين، وخلق فرص عمل لهم، مما يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع.

6. التوصيات المتعلقة باستقلالية الدخل:

- محاولة اعتماد الجمعيات على التمويل الذاتي لضمان استدامة أنشطتها ومشاريعها.

- تنوع مصادر التمويل لبرامج ومشاريع الجمعيات من خلال تنفيذ المشاريع التي تدر الدخل على الجمعيات الخيرية، بما يغطي مصاريفها التشغيلية ويزيد لعمل أنشطة تطويرية.
- ضرورة اتباع الجمعيات الخيرية المنهجية العلمية في اختيار المشاريع ذات الجدوى بما يحقق الجودة في ضوابط الاستثمار في الجمعيات الخيرية.

3.5 الدراسات المقترحة:

1. واقع الاستثمار في الجمعيات الخيرية بمحافظات غزة وسبل تطويره.
2. واقع الاستثمار في الجمعيات الخيرية بالضفة الغربية.
3. واقع الاستدامة في الجمعيات الخيرية بمحافظات غزة وسبل تطويرها.
4. التحديات التي تواجه الاستثمار في الجمعيات الخيرية في فلسطين وسبل حلها.
5. فعالية التمويل الخارجي في تشجيع الاستثمار في الجمعيات الخيرية في فلسطين.
6. مساهمة المشاريع الاستثمارية في التمكين التنموي لمنظمات المجتمع المدني.
7. أثر الحصار على استدامة عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين.
8. مقترح بيئة فلسطينية مواتية لاستثمار الجمعيات الخيرية في فلسطين.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- **القرآن الكريم .**
- **السنة النبوية.**

أولاً: المراجع العربية

1.الكتب والدوريات والمجلات.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي(1968): **لسان العرب**، بيروت- دار صادر.
- أبو الشكر، عبد الفتاح(1999): **مناخ الاستثمار في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
- أبو النصر، مدحت (2007): **إدارة منظمات المجتمع المدني -دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية**، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة-مصر.
- أبو بكر، صالح (2011): **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال**، مركز الشاهد مقديشيو-الصومال.
- أبو خوصة، أسامة (2003): **المشكلات التي تواجه المؤسسات الأهلية في محافظات غزة**، فلسطين.
- أبو راس، عزام (2010): **انعكاس ضعف إدارة المؤسسات الأهلية على تمويل الأنشطة في محافظة نابلس**، جامعة النجاح، نابلس-فلسطين.
- الإدارة العامة للاستثمار،(1997)، **مناخ الاستثمار في فلسطين**، منشورات غزة .
- أرضيد و خربوش، عبد المعطي رضا وحسين علي،(1999): **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار الزهران للنشر، الأردن، ص34.
- البلوي، حنان (2002): **بناء قدرات المنظمات غير الحكومية السعودية - دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة**، مركز مداد، جدة ، السعودية.

- البيشي، إبراهيم حسن(2013): **العمل الخيري في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي– دراسة حالة**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج أولية للمسح الاقتصادي للعام 2013م، رام الله، فلسطين.
- حردان، طاهر حيدر(1997): **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر، الأردن.
- الحضيري، حامد،(2000): **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- خويلدات، ياسين(2005): مفهوم الاستثمار،(**رسالة ماجستير غير منشورة**) جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- ديب وريدة ، مهنا وسليمان (2009): **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول.
- الراوي، احمد عمر(2005): **دور الاستثمار في التنمية الزراعية العربية، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية**، العدد (13)، ص12–28.
- الراوي، خالد، (1999): **الاستثمار مفاهيم– تحليل– استراتيجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1 ،عمان ،الأردن.
- رضوان وعبد الإله، عيوني وبن حسين، (2013): **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر.
- رمضان، زياد (1998): **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.
- الزنفلي، أحمد(2012): **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي و دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .
- سالم ،وليد (1999): **المنظمات التطوعية والسلطة الوطنية: نحو علاقة تكاملية**، معهد ماس.
- الصباغ، (2009): مساق التخطيط الشامل في العمل المجتمعي (تخطيط المشاريع). جامعة القدس، فلسطين.
- صيام، أحمد زكريا (1997م): **مبادئ الاستثمار**، ط1، دار المناهج، ص19،عمان.
- الطراونة ، رشا والعضايلة عمر(2010): **أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 6، العدد1..
- عبد الكريم، ناصر (2002): **تقييم استمرارية التمويل للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية**، فلسطين.

- عبد الله، محمد (2004): **الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية–نماذج تطبيقية،** ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- عبيدات، ذوفان، وآخرون (2009): **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه،** دار الفكر، عمان، الأردن.
- عطية، محمد ناجي (2007): **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية (الواقع والآفاق)** الجمهورية للنشر.
- قانون رقم 1 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، (2000). مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 32، فبراير.
- القريشي، محمد (2007):**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،** الطبعة الأولى. دار وائل للنشر، عمان.
- مركز بانوراما (2005): **حقيبة تدريبية لمشروع حاضنة الديمقراطية وآليات التنفيذ بالمشاركة،** المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
- مركز تطوير (2006): **استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية،** رام الله، فلسطين.
- مشهور، أميرة(1411هـ): **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي،** مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة.
- مفرح، محمد (1432هـ): **آفاق الاستثمار في الجهات الخيرية،** ط 1، مؤسسة الدرر السنية للنشر، الرياض.
- مكحول، باسم (2002): **الاستثمار والبيئة الاستثمارية في قطاع غزة والضفة الغربية،** جامعة النجاح.
- ملاوي، أحمد (2010): **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي،** المركز الدولي للأبحاث والدراسات/ مداد، الأردن.
- موسى، عبد الرافع. (1998): الجمعيات **الأهلية والأسس القانونية التي تقوم عليها ومدى تجارية أعمالها واكتسابها صفة التاجر،** النهضة العربية، القاهرة.
- الهواري، سيد، (1985م): **الاستثمار والتمويل طويل الأجل،** الإدارة المالية – الجزء الأول، دار الجيل للطباعة، ص109 ، مصر.
- وزارة الاقتصاد الوطني،(1998): **قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998،** رام الله.

- الوطيان، محمد(1990): **المدخل في اساسيات الاستثمار**، ط 1،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

2.الرسائل الجامعية والمؤتمرات:

- إبراهيم، يوسف كامل (2005): **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (دراسة جغرافية تنموية)** مؤتمر بعنوان "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة" كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ،غزة 8-9 مايو غزة، فلسطين.
- أبو القمصان، خالد (2005): **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة.
- أبو دقة، مراد(2009): **مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح- دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو شمالة، إبراهيم (2015): **التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- إسماعيل، حمزة (2012): **جمعيات العمل التطوعي في الضفة الغربية – تقدير اقتصادي إسلامي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)،قسم الاقتصاد جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- اضهير، خالد (2015): **معوقات التمويل الدولي للجمعيات الاسلامية الخيرية في قطاع غزة، وسبل التغلب عليها** ،(رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية)، غزة، فلسطين.
- الأغا، مصطفى أمين(2015): **مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في التنمية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى ، غزة، فلسطين.
- بركات، وجدي (2005): **تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الاصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

- جابر، علاء (2015): **واقع إدارة الموارد البشرية وفق النموذج الأوروبي للتميز في القطاع الحكومي الفلسطيني**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- درويش، يوسف(2003): **دور المنظمات الأهلية في تربية النشء والمعوقات التي تواجهها من وجهة نظر العاملين فيها بمحافظات غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية)، غزة، فلسطين.
- دعيبس ، منال فؤاد (2004): **مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزرات الأردنية**، رسالة ماجستير غير مباشرة، جامعة اليرموك، إربد ، الأردن
- زقوت، خليل إسماعيل(2013): **واقع تخطيط الموارد البشرية وعلاقته بقدرة المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة على الحفاظ على الاعداد اللازمة من العاملين**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الزيادي، داليا (2011): **دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر – دراسة مقارنة**، (رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس)، القاهرة، مصر.
- سويلم، سالم(2008): **استراتيجيات استدامة الشوارع التجارية التقليدية حالة دراسية "خان التجار في مدينة نابلس** "،(رسالة ماجستير) جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- السيد، اسماعيل(2006): **الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة الريفية –دراسة حالة مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان السودانية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- شاهين، سمر (2007): **واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- شرف، جهاد (2005): **أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية – دراسة ميدانية –المؤسسات الأهلية في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شعبان، عبد الحميد (2005): **واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين دراسة لحالة قطاع الصناعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 9 مايو ، كلية التجارة – الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شيخو، أشرف (2015)، **دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويرها**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- العالول، عبد الماجد(2011): **مدى توافر متطلبات نجاح الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد** (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- عبد الكريم، أحمد (2009): **تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزارعية واستدامتها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- العدارية، إسماعيل (2011): **نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية – الإغاثة الزراعية نموذجاً**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين
- على، أشرف يونس (2013): **دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكفارنة، وفاء مفيد. (2012): **دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكلاوي، محمد، (2008)، **سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية** (رسالة دكتوراه)، منتديات الوزير – ص9.
- المشهراوي، أحمد (2009): **التمويل وتجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية**، مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية آفاق وتحديات ،جمعية شركاء للإغاثة والتنمية والتطوير.
- المصري، محمد إسماعيل(2017): **فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.
- مطير، سمير (2013): **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالاداء الوزاري للوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، فلسطين.
- مقداد، محمد (2005): **دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة / المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- النباهين، يوسف (2008): **تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- النمروطي، خليل والفرا، ماجد (2005): **معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة – دراسة ميدانية،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات.
- الهندي، كمال(2013): **تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين،** غزة، فلسطين،(رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- EL-AFF, Ibrahim Abdulla (2007), Institutional sustainability: Mainstreaming project management best practices in Palestine، NGO's, Master thesis, Islamic University Gaza.

- Forhad, Ahmed & Hassan, Azizul, (2013). The Role of NGOs in The Sustainable Development in Bangladesh, Present Environment and Sustainable Development, 7(2), pp 59- 72.

- Hedayat, A. & Marof B. (2010). The Role of NGO,s in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development.

- Nikkhah & Redzuan (2010). The Role of NGOs in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development.

- -pierre consom,(1937),la gestion financier de l,enterpies France,deuxiem .

- Froyen, Richard,(1996), Macroeconomics Theory and Policies, 5 edition- Prentice Hall, USA..

- Volume, (2004). A methodological approach and framework for sustainability assessment in NGO-implemented primary health care programs.

- Systemic Excellence Group, (2009). Developing the Capacity of Non-Governmental Institutions.

- Anastasia Kartasheva ,(2004). Optimal Design of Investment Promotion Policies. Financial Economics, Game Theory, Risk Management and Insurance, PhD in Economics, University of Toulouse.

- Tohirin, Achmad ," The Cash Waqf For Eempowering The Small Businesses", 2010

- EL-AFF, Ibrahim Abdulla (2007), Institutional sustainability: Mainstreaming project management best practices in Palestine NGO's, Master thesis, Islamic University Gaza.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1- http://cdj.oxfordjournals.org. "رأس المال الاجتماعي والاستدامة من المنظمات غير الحكومية المودعة لدى مشاريع التنمية في بنغلاديش

2- http://onlinelibrary.wiley.com نهج منهجي وإطار لتقييم الاستدامة في المنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية

- **http://www.pipa.gov.ps**.
- http://www.medadcenter.com/articles/4772 النجار، أحمد فتحي (2008): "الاستثمار الآمن في المؤسسات الخيرية "شبكة مداد .
- http://www.seo-ar.net موقع معهد سيو بالعربي ، مفهوم التنمية المستدامة- تنمية الموارد البشرية، نشرت في 17 مايو 2015.
- http://www.alukah.net/culture/0/66324/#ixzz426PbQzTa : موقع ألوكة .
-
- https://www.anabtawigroup.com/arabic.php?a=1&lid=5&lid1=15موقع عنتباوي 2015

ملاحق الدراسة

ملحق (1) خطاب التحكيم

برنامج الدراسات العليا المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى بغزة

تخصص الإدارة والقيادة

تحكيم استبانة

حضرة السيد/ ة: ..... المحترم/ المحترمة ،،،

الدرجة العلمية: .....

التخصص: .....

مكان العمل: .....

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "**دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة**"، وذلك للحصول على درجة الماجستير من البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة – تخصص الإدارة والقيادة.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في موضوع البحث العلمي، ومنفعة العلم والمتعلمين، فإنني أستميحكم عذراً بأن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم الثمين، وتقدموا لنا التوجيهات والإرشادات من أجل تعديل، أو حذف، أو إضافة ما ترونه مناسباً، وتوضيح مدى انتماء الفقرة لمحورها، وتحكيمها من حيث سلامة الصياغة اللغوية، لتكون أداة جيدة، وتقيس ما وضعت لقياسه.

شاكرين لسيادتكم تفضلكم بتقديم المساعدة، وتحسين وتطوير البحث العلمي، وتزويد الطلبة بالعلم، والكفايات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بكفاءات وشهادات عالية، لخدمة المجتمع وتنميته.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث/ حسام حسن أبو سمرة – جوال/ 0595917373

ملحق (2): قائمة المحكمين للاستبانة

#	الاسم	المسمى
1	د. وليد العامودي	رئيس تجمع المؤسسات الخيرية–رئيس مؤسسة شركاء
2	د. أحمد شرف	مدير مكتب الرحمة العالمية–مكتب غزة
3	د. وليد العنجري	رئيس مكتب الرحمة العالمية –فلسطين
4	د. محمد اشتيوي	محاضر في جامعة القدس المفتوحة
5	د. آمال الحيلة	محاضر في كلية فلسطين التقنية
6	د. إبراهيم عابدين	محاضر في جامعة القدس المفتوحة
7	د. عبد القادر مسلم	محاضر في كلية فلسطين التقنية
8	د. نافذ بركات	محاضر في الجامعة الإسلامية

ملحق –3–

أسماء من تم مقابلتهم

#	الاسم	المسمى الوظيفي	تاريخ المقابلة
.1	م. عبد الماجد شحدة العالول	مدير البرنامج الوطني لمؤشرات الأداء للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	2016/4/1م

ملحق (4) الاستبانة

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى بغزة

تخصص قيادة وإدارة

تعبئة الاستبانة

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة حفظك الله ورعاك ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

الاستبانة المرفقة عبارة عن أداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان :

" دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة "

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والادارة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية الفلسطينية في محافظات غزة، ووضع آليات مقترحة لسبل تطوير عمل هذه الجمعيات لكي تمارس دورها في المجتمع ، مما يؤدي إلى خدمة المجتمع المدني بشكل أوسع وأفضل.

إن تعاونكم في تعبئة هذه الاستبانة يساهم بشكل فعال في إنجاح هذه الدراسة، لذلك نرجو منكم الإجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، مع العلم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث/ حسام حسن أبو سمرة

القسم الأول/بيانات عامة

أ. خصائص العاملين:

الجنس	◇ذكر			◇ أنثى
العمر	◇من 20-30 عام	◇من 30-40عام	◇من 40-50 عام	◇أكثر من 50 عام
المؤهل العلمي	◇دبلوم	◇بكالوريوس	◇ماجستير	◇دكتوراه
المستوى الإداري/ التنظيمي	◇ رئيس مجلس ادارة ◇رئيس قسم	◇ عضو مجلس إدارة	◇المدير التنفيذي	◇مدير دائرة
عدد سنوات الخبرة في العمل الخيري	◇أقل من 3 سنوات . ◇ 10 سنوات فأكثر.	◇ من 3 إلى أقل من 5 سنوات .	◇من 5سنوات إلى أقل من 10سنوات.	
الموازنة السنوية للجمعية	◇أقل من 500000$	◇ 500000 حتى أقل من 1 مليون	◇1 مليون فأكثر	
عدد المشاريع الاستثمارية في الجمعية	◇ 1-5	◇أكثر من 5	◇ لا يوجد	

ب. بيانات الجمعية:

مجال عمل الجمعية	**◇ إغاثي - خيري**	**◇تعليمي- تربوي**	**◇ تنموي**	**◇ طبي**	**◇صحي**
	◇حقوق انسان	**◇أخري حددها.....**			
عدد العاملين في الجمعية	**◇ أقل من 10 موظفين**	**◇ من 11-19 موظف**	**◇20 موظف فأكثر**		

ج. القسم الثاني / محاور وفقرات الاستبانة :

فيما يلي مجموعة من المحاور الخاصة بالاستثمار ودوره في تحقيق استدامة عمل الجمعيات الخيرية الفلسطينية في محافظات غزة، يرجى التكرم بوضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة في المكان المناسب بعد قراءة العبارات التالية:

م.	السؤال	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
المحور الأول: تطوير عمل الجمعية.						
مدى مساهمة الاستثمار على أداء الجمعية ضمن البنود التالية :						
1.	وجود هيكل تنظيمي فعال وواضح ومعتمد من مجلس الإدارة.					
2.	توفر نظام مالي محوسب ومتكامل فعال.					
3.	وجود هوية تنظيمية للجمعية (الرؤية – الرسالة – الأهداف – القيم).					
4.	تطبيق فعال للخطة الإستراتيجية للجمعية.					
5.	تطوير مستمر للكادر البشري في الجمعية					
6.	فعالية تطبيق القوانين في الجمعية					
7.	التوسع الأفقي والرأسي الجمعية					
8.	القدرة على استقطاب الكفاءات من الكادر البشري					
المحور الثاني : استمرارية تقديم الخدمات.						
مدى مساهمة الاستثمار على أداء الجمعية ضمن العناصر التالية :						
1.	ضمان استمرارية وأثر تقديم المساعدات للفئات المستفيدة من المؤسسة ما بعد التمويل.					
2.	ضمان جودة تقديم الخدمات أثناء وبعد التمويل.					
3.	توسيع الخدمات المقدمة للفئة المستفيدة على مدار عمل الجمعية.					

م.	السؤال	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
4.	دقة اختيار الفئات المستفيدة وفق تحديد دقيق لاحتياجاتهم.					
5.	التغيير المستمر للبرامج بما يلبي احتياجات المستفيدين					
6.	التأكد من أن البرامج والمشاريع ضمن حاجات المجتمع وليست مقيدة ضمن أجندة المانحين.					
المحور الثالث: توفر بيئة النزاهة والشفافية.						
مدى مساهمة الاستثمار على أداء الجمعية ضمن البنود التالية :						
1.	وجود سياسات وأدلة ونظم إدارية لمكونات المؤسسة مفعلة.					
2.	نشر التقارير الإدارية والمالية السنوية المدققة للعامة.					
3.	توفر وصف وتوصيف واضح لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي المطبق.					
4.	انتظام التقارير المالية والإدارية الدورية التي ترفعها المؤسسة في الوقت المحدد					
5.	انتظام اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دوري					
6.	توفر نظام معتمد لتقييم مشاريع وبرامج المؤسسة					
7.	وجود جهات رقابية داخلية بخلاف مدقق الحسابات الخارجي.					
8.	خضوع الذين يتولون المناصب المختلفة في المؤسسة للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم.					
9.	بساطة وسهولة الإجراءات والحصول على الخدمات سواء على صعيد العاملين في الجمعية أو المستفيدين منها.					

م.	السؤال	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
10.	وجود مؤشرات واضحة ومحددة لقياس مدى نجاح تنفيذ المشاريع والبرامج.					
المحور الرابع : التمكين الاقتصادي في المجتمع						
مدى مساهمة الاستثمار في المؤسسات الخيرية على العناصر التالية :						
1.	زيادة الناتج القومي الإجمالي للقطاع.					
2.	زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له					
3.	انخفاض نسبة الفقر والبطالة في القطاع					
4.	رفع مستوى مهارات وقدرات أفراد المجتمع					
5.	التنسيق والتكامل مع مؤسسات المجتمع المختلفة والمؤسسات الحكومية بما لا يؤدي إلى الازدواجية وتعارض المصالح.					
6.	الاعتماد على الجانب العلمي في طرح المشاريع التي تخدم المجتمع ذات التأثير الفعال.					
7.	وجود بيئة مجتمعية تشجع الاستثمار وتدعمه.					
8.	استخدام الموارد المحلية والوطنية في مشاريع الجمعية وبرامجها					
9.	مراجعة خطط التنمية الوطنية عند تحديد الاحتياجات والتخطيط للمشاريع والبرامج.					
10.	نجاعة الأنشطة أو المشاريع أو البرامج التنموية.					
11.	نشر ثقافة العمل بدلاً من طلب المساعدة					

م.	السؤال	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
المحور الخامس: استقلالية الدخل للجمعيات:						
مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية على العناصر التالية:						
1.	تغطية المصاريف التشغيلية للجمعية					
2.	القدرة على الاعتماد الذاتي في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها					
3.	القدرة على التطوير الذاتي للجمعية.					
4.	تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية					
5.	وجود خطة للاستجابة لحالات الطوارئ بموازنة محددة.					
6.	عدم قبول الجمعية بأي تمويل مشروط مخالف للقانون والتشريعات الفلسطينية.					

وفي الختام نشكر لكم تعاونكم وصبركم

وبارك الله فيكم وجعلكم ذخراً للإسلام والمسلمين

أخوكم الباحث

حسام حسن أبو سمرة